

تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة 2017

تقرير من إعداد مبادرة تنمية
الانتوساي حول نتائج الاستقصاء
العالمي للانتوساي
وبيانات أخرى

جدول المحتويات

3	جدول الأشكال
5	اختصارات واصطلاحات
6	الملخص التنفيذي
6	المقدمة
7	النهج والمنهجية
8	2.1 منهجية تقييم التطورات في ملف تعريف الأجهزة العليا للرقابة
8	2.2 منهجية تقييم مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة
8	2.3 منهجية تقييم النظم التنظيمية والتأهيل المهني للجهاز الأعلى للرقابة
9	2.4 منهجية تقييم مبادرات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة
9	2.5 منهجية تقييم اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإعمالها
9	2.6 قياس مدى إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
10	2.7 القيود وإجراءات التخفيف
10	2.8 الاستقصاء العالمي للانتقوساي لعام 2017
12	3 تعريف الأجهزة العليا للرقابة
12	3.1 التعريف المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة
13	3.2 صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة
14	3.3 موازنات الجهاز الأعلى للرقابة
15	3.4 موظفو الجهاز الأعلى للرقابة ونوعهم
16	3.5 المسؤوليات الأخرى المنوطة بالجهاز الأعلى للرقابة
18	4 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني
18	4.1 التدابير التراكمية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة
20	4.2 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 1: وجود إطار عمل دستوري/تشريعي/قانوني مناسب وفعال وله أحكام تطبيق فعلية
20	4.3 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 2: استقلالية رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء المؤسسات ذات المسؤولية المشتركة، في ذلك ضمان الحيازة والحصانة القانونية للوفاء بواجباتهم.
21	4.4 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 3: صلاحية واسعة النطاق وفعالة وحرية تامة في أداء وظائف الجهاز الأعلى للرقابة
21	4.5 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 4: الوصول غير المحدد إلى المعلومات
22	4.6 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 5: إعداد تقارير عن الحقوق والالتزامات الخاصة بعمل الجهاز الأعلى للرقابة
23	4.7 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 6: الحرية في تحديد محتوى وتوقيت تقارير الرقابة ونشرها وتوزيعها
23	4.8 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 7: وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة
23	4.9 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 8: الاستقلالية المالية والإدارية، وتوافر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة
26	5 تطوير نظم الجهاز الأعلى للرقابة التنظيمية والتأهيل المهني
26	5.1 القوة العامة لدورة الرقابة
27	5.2 إجراء تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة
29	5.3 التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة
29	5.4 تغطية الرقابة
32	5.5 نظم رقابة الجودة وضمانها
33	5.6 إعداد التقارير الذاتية للجهاز الأعلى للرقابة حول اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

34	معلومات الأداء حول أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	5.7
	إعمال المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الاستقلالية، والأخلاقيات المهنية، والمساءلة، والشفافية، ورقابة الجودة، وضمانها	5.7.1
34		
35	إعمال المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام	5.7.2
35	متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتوصيات الرقابة بما في ذلك التعامل مع الأطراف ذات العلاقة	5.8
37	التدقيق التشريعي ومتابعة تقارير الرقابة	5.9
38	نشر تقارير الأجهزة العليا للرقابة وتوزيعها	5.10
41	الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة	5.11
41	الأجهزة العليا للرقابة والمساواة بين الجنسين	5.12

6 تنمية القدرات 42

42	التطوير المهني للجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك الموازنات	6.1
43	نقل المعرفة من التدريب الخارجي	6.2
43	دعم النظر للنظير بالأجهزة العليا للرقابة	6.3
44	استخدام الجهاز الأعلى للرقابة للمنافع العامة العالمية	6.4
44	تنسيق الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة	6.5
45	فعالية الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة	6.6
45	حجم الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة وتوزيعه	6.7

7 ملخص أداء الجهاز الأعلى للرقابة حسب منطقة الانتوساي 46

47	أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية	7.1
48	أرابوساي	7.2
49	أسوساي	7.3
51	كاروساي	7.4
52	كريفاف	7.5
53	أوروساي	7.6
55	أولامافس	7.7
56	باساي	7.8

8 المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي 58

جدول الأشكال

3	تعريف الأجهزة العليا للرقابة	12
الشكل 1	النماذج المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة	12
الشكل 2	صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بقضايا مكافحة الفساد والاحتيال	13
الشكل 3	الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بزيادة في القيمة الحقيقية للموازنة (2014 - 2016)	14
الشكل 4	متوسط الموازنة لكل جهاز أعلى للرقابة في الفترة من 2014 إلى 2016 (مليون دولار أمريكي)	14
الشكل 5	متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها في الفترة من 2014 إلى 2016 (تريليون دولار أمريكي)	15
الشكل 6	متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها في الفترة من 2014 إلى 2016 لكل جهاز رقابي (تريليون دولار أمريكي)	15
الشكل 7	موظفو الجهاز الأعلى للرقابة المصنفون حسب النوع	16
الشكل 8	الأجهزة العليا للرقابة التي تقدم الخدمات الاستشارية في الدول النامية	16
الشكل 9	الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها "مؤسسة تدريب معتمدة"	17
4	استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني	18
الشكل 10	مدى قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، مؤشر الموازنة المفتوحة لعامي 2012 و 2015	19
الشكل 11	مدى قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في عامي 2010 و 2015	19
الشكل 12	الأجهزة العليا للرقابة التي يحمي إطارها القانوني استقلاليتها حماية تامة	20
الشكل 13	الهيئات الخارجية التي ينبغي موافقتها على إقالة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة	20
الشكل 14	سلطة الأجهزة العليا للرقابة في تحديد برامج الرقابة السنوية	21
الشكل 15	حرية الأجهزة العليا للرقابة في الوصول المطلق وفي الوقت المناسب إلى المعلومات	22
الشكل 16	حرية الأجهزة العليا للرقابة في نشر تقارير الرقابة وتوزيعها	22
الشكل 17	الحرية التامة في تقرير محتوى المهام الرقابية وتوقيتها	23
الشكل 18	الأجهزة العليا للرقابة ذات الاستقلالية في الموازنة	24
الشكل 19	الأجهزة العليا للرقابة التي تُقدم موازنتها إلى السلطة التشريعية	24
الشكل 20	تدخل السلطة التنفيذية في عملية موازنة الجهاز الأعلى للرقابة	25
الشكل 21	مدى إدارة الأجهزة العليا للرقابة لموازنتها الخاصة بدون تدخل خارجي	25
5	تطوير نظم الجهاز الأعلى للرقابة التنظيمية والتأهيل المهني	26

27	الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تسجل الدرجة ج أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 (2010-2016)	الشكل 22
27	الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تسجل الدرجة ج أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 حسب المنطقة	الشكل 23
28	الأجهزة العليا للرقابة التي أجرت تقييمًا لأدائها	الشكل 24
28	تقييمات أداء الأجهزة العليا للرقابة الخاضعة لضمان جودة خارجي	الشكل 25
29	الأجهزة العليا للرقابة التي تقدم تقارير إلى الأطراف ذات العلاقة حول تقييم أدائها	الشكل 26
29	رصد وتقييم الخطط الإستراتيجية والتشغيلية	الشكل 27
30	نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي تلبى معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة للتغطية الرقابية	الشكل 28
30	الأجهزة العليا للرقابة التي تلبى معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة للتغطية الرقابية (2014 و 2017)	الشكل 29
31	توزيع درجات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 البعد (1)، من عام 2010 إلى 2017 (الدول النامية فقط)	الشكل 30
31	الأجهزة العليا للرقابة التي تسجل الدرجة ج أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 البعد (1) لعام 2017	الشكل 31
32	تغطية موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها للفترة من 2014 إلى 2016 (بالدولار الأمريكي)	الشكل 32
32	مجالات الرقابة التي تغطيها نظم رقابة الجودة وضمانها للجهاز الأعلى للرقابة	الشكل 33
33	الأجهزة العليا للرقابة ذات أنظمة ضمان الجودة والأجهزة العليا للرقابة التي تستوفي معايير ضمان الجودة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40	الشكل 34
34	إعمال المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الشكل 35
35	إعمال المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الشكل 36
35	الأجهزة العليا للرقابة ذات النظام الداخلي لمتابعة توصيات الرقابة	الشكل 37
36	الأجهزة العليا للرقابة ذات النظام الداخلي للمتابعة على العقوبات	الشكل 38
36	الأجهزة العليا للرقابة التي سجلت الدرجة ج أو أعلى في مؤشر الأداء-26 البعد (3) لكل مجموعة دخل (2010-2017)	الشكل 39
36	الأطراف ذات العلاقة المشاركون في نظام المتابعة في الأجهزة العليا للرقابة	الشكل 40
37	التدقيق التشريعي على تقارير الرقابة الخارجية	الشكل 41
37	السلطات التشريعية التي تعقد جلسات استماع لمراجعة تقارير الرقابة وتدقيقها	الشكل 42
38	نسبة الأجهزة العليا للرقابة أو السلطات التشريعية التي تصدر تقرير تتبع توصيات الرقابة للعامة	الشكل 43
39	نسبة التقارير الرقابية التي أتاحتها الأجهزة العليا للرقابة للعامة	الشكل 44
39	الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تستوفي معيار الأداء-10 البعد (4) من مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية من عام 2012 إلى عام 2017	الشكل 45
39	الأجهزة العليا للرقابة التي أتاحَت تقارير الرقابة للعامة، مؤشر الأداء-10 البعد (4) لعام 2017	الشكل 46
40	نسبة التقارير التي نشرتها الأجهزة العليا للرقابة للعامة وحققهم في نشرها	الشكل 47
40	تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع العامة بخلاف إتاحة تقارير الرقابة علنًا	الشكل 48

41	إعداد الجهاز الأعلى للرقابة لتقرير النشاط السنوي ونشره	الشكل 49
41	الأجهزة العليا للرقابة التي تتعامل مع قضية النوع في العمل الرقابي	الشكل 50

6 تنمية القدرات 42

42	الأجهزة العليا للرقابة التي ازدادت فيها موازنة التطوير المهني بالقيمة الحقيقية	الشكل 51
42	منهجيات الأجهزة العليا للرقابة المستخدمة في التطوير المهني	الشكل 52
43	منهجيات نقل المعرفة والمهارات المكتسبة من التدريب الخارجي	الشكل 53
44	دعم النظر للنظير (2014 إلى 2017)	الشكل 54
45	الأجهزة العليا للرقابة التي لديها مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لكل منطقة	الشكل 55
45	الدعم المالي الخارجي للأجهزة العليا للرقابة (المشروعات)	الشكل 56

7 ملخص أداء الجهاز الأعلى للرقابة حسب منطقة الانتوساي 46

46	الملخصات الإقليمية لعدد 10 من مؤشرات الأداء	الشكل 57
----	---	----------

8 المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي 58

58	متوسط موازنات المنظمات الإقليمية، وموازنة كل عضو ونوع التمويل	الشكل 58
59	عدد الموظفين الذين يعملون في الأمانة بنظام الدوام الكامل لعامي 2014 و 2017	الشكل 59
59	موظفو الأمانة الذين يعملون بدوام كامل، مصنفيين على حسب النوع	الشكل 60
59	عدد المستشارين المستخدمين في كل منطقة (2014-2016)	الشكل 61
60	الأجهزة العليا للرقابة والأمانات الإقليمية التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين	الشكل 62
60	أولويات المنظمات الإقليمية	الشكل 63
61	منهجيات لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة	الشكل 64
61	تقييمات الأداء التي أجرتها المناطق 2014-2016	الشكل 65

الاختصارات والاصطلاحات

African Organization of Supreme Audit Institutions (**AFROSAI**)
African Organization of English speaking Supreme Audit Institutions (**AFROSAI-E**)
Arab Organization of Supreme Audit Institutions (**ARABOSAI**)
Asian Organization of Supreme Audit Institutions (**ASOSAI**)
Compliance audit (**CA**)
Caribbean Organization of Supreme Audit Institutions (**CAROSAI**)
Capacity Building Committee (INTOSAI) (**CBC**)
African Organization of French speaking Supreme Audit Institutions (**CREFIAP**)
European Organization of Supreme Audit Institutions (**EUROSAI**)
Financial audit (**FA**)
ISSAI Compliance Assessment Tools (**ICATs**)
Institutional Capacity Building Framework (AFROSAI-E) (**ICBF**)
INTOSAI Development Initiative (**IDI**)
International Standards on Auditing (**ISA**)
International Standards of Supreme Audit Institutions (**ISSAI**)
International Organization of Supreme Audit Institutions (**INTOSAI**)
Knowledge Sharing Committee (INTOSAI) (**KSC**)
Low Income Countries (**LI**)
Lower Middle Income Countries (**LMI**)
Open Budget Index (**OBI**)
Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development (**OECD/DAC**)
Organization of Latin American and Caribbean Supreme Audit Institutions (**OLACEFS**)
Performance audit (**PA**)
Pacific Association of Supreme Audit Institutions (**PASAI**)
Public Expenditure and Financial Accountability Assessment (**PEFA**)
Quality assurance (**QA**)
Quality control (**QC**)
Sustainable Development Goals (**SDGs**)
Supreme Audit Institution (**SAI**)
Supreme Audit Institutions Performance Measurement Framework (**SAI PMF**)
Upper Middle Income Countries (**UMI**)
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (**UN Women**)
Working Group on the Value and Benefits of SAIs (**WGVBS**)

المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أفروساي)
المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنجليزية (أفروساي الناطقة بالإنجليزية)
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)
المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أسوساي)
رقابة الالتزام (CA)
منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (كاروساي)
لجنة بناء القدرات (الانتوساي) (CBC)
المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالفرنسية (كريفياپ)
المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أوروساي)
الرقابة المالية (FA)
أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أي كاتس)
إطار عمل بناء القدرات المؤسسية (أفروساي الناطقة بالإنجليزية) (ICBF)
مبادرة تنمية الانتوساي (IDI)
المعايير الدولية للرقابة (ISA)
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI)
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)
لجنة تبادل المعرفة (الانتوساي) (KSC)
الدول ذات الدخل المنخفض (LI)
الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (LMI)
مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)
لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC)
منظمة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أولاسافس)
رقابة الأداء (PA)
رابطة الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (باساي)
تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)
ضمان الجودة (QA)
رقابة الجودة (QC)
أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
الجهاز الأعلى للرقابة (SAI)
إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAI PMF)
الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (UMI)
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)
فريق عمل الانتوساي المعني بقيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة (WGVBS)

الملخص التنفيذي

نبذة عن الأداء العالمي للجهاز الأعلى للرقابة

تواجه الأجهزة العليا للرقابة عالميًا العديد من التحديات بشأن تعزيز قدراتها وأدائها لتحقيق قيمة وفوائد للمواطنين. وكثيرًا ما تعمل في بيئات مقيدة، مع وجود هيئات تشريعية لا تدعم عملها وتستغله بشكل تام، حيث تقتصر النظم الأساسية للشفافية والمساءلة. وتواجه العديد من الأجهزة العليا للرقابة تحديات كبيرة بشأن الاستقلالية، خاصة ما يتعلق بالاستقلال المالي (حيث ازدادت التدخلات التنفيذية منذ عام 2014)، كما تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام باختصاصاتها. وقد اتخذت الأجهزة العليا للرقابة خطوات حثيثة نحو تعزيز إدارتها الإستراتيجية من خلال الخطط الإستراتيجية وتقييمات الأداء، ولكن ينبغي تعزيز جودة الخطط ورفع التقارير عن الأداء. ويُمثل تعزيز جودة الرقابة وتغطيتها، خاصة تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تحديًا كبيرًا على المدى الطويل. وبالرغم من أن هناك اعتماد تدريجي بطيء للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وثمة تحسن في التنفيذ، إلا أنه ينبغي للعديد من الأجهزة العليا للرقابة وضع أنظمة لرقابة الجودة وضمانها لتمكينها من قياس المستويات الفعلية للتنفيذ. ويبدو أن نشر تقارير الرقابة قد انخفض منذ عام 2014، ولكن ذلك يعكس تحديات الاستقلال بصورة رئيسية. وهناك عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة بإمكانها التغلب على هذه التحديات لتمكين إعداد التقارير العامة. ومع ذلك، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تعزيز جهودها في التواصل الفعال مع الأطراف ذات العلاقة يتجاوز حدود نشر تقاريرهم. ولا يزال تنسيق الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة مجالاً تعمل جميع الأطراف ذات العلاقة على تحسينه: فتتولى الأجهزة العليا للرقابة زمام القيادة في تنسيق الدعم، ويتأكد جميع مقدمي الدعم من انعكاس الدعم على أولويات الأجهزة العليا للرقابة، حيث تختلف هذه الأولويات عن أولوياتهم الخاصة.

تختلف الصورة العالمية على مستويين. فيما يتعلق بمستويات الدخل، تتخلف الدول الأكثر فقرًا، حيث تتخلف كثيرًا مجموعة من الدول الأقل نموًا في العديد من المجالات؛ بما في ذلك العديد من الدول الهشة. فيما يتعلق بالتغيرات الإقليمية، وعلى الرغم من اعتماد ذلك على المجال المحدد الذي تم فحصه، إلا أن الأجهزة العليا للرقابة في مناطق أرابوساي وكريفياف وكاروساي تواجه ظروفًا أكثر صعوبة وتظهر قدرة محدودة في عدد كبير من المناطق.

هدف التقرير

تقيس عملية التقييم لعام 2017 مستويات وتغيرات قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وأدائه. كما توفر معلومات عن الجوانب الإضافية بما في ذلك ملف تعريف الجهاز الأعلى للرقابة، وعمليات الرقابة، ومهنية الجهاز الأعلى للرقابة، والشاركة مع نظرائهم وغيرهم من مقدمي الدعم. وتتمثل أهداف هذه العملية في توفير معلومات عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة لرصد الخطط الاستراتيجية لهيئات الانتوساي وقياس مدى التقدم المحرز في تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة من خلال تحديث البيانات الرئيسية المستخلصة من عملية التقييم لعام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يهدف إلى توفير معلومات لمختلف الأطراف ذات العلاقة مثل الأجهزة العليا للرقابة الفردية، والهيئات الإقليمية للانتوساي، وشركاء بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة على مختلف جوانب قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وأدائه. وأخيرًا، قد يكون هذا التقرير مصدرًا لتحديد الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز والبحث.

المنهجية

يتخذ تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة لعام 2017 الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017 كمصدر رئيسي للبيانات. جاء هذا الاستقصاء العالمي نتيجة لجهود مشترك ومنسق من جانب الانتوساي، إلى جانب إدارته من خلال مبادرة تنمية الانتوساي. ويتمثل الشركاء الرئيسيون داخل الانتوساي في الأقاليم التابعة للانتوساي، ولجان الانتوساي، والأمانة العامة للانتوساي، ورئاسة الانتوساي، ورئاسة فريق عمل الانتوساي المعني بالتخطيط الإستراتيجي، بالإضافة إلى تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة. وعلق هؤلاء الشركاء على مفهوم الاستقصاء ومواضيعه الخاصة بالاستبيان، وطلب البعض جمع البيانات الخاصة بمنظمتهم. كما لعبت المنظمات الإقليمية للانتوساي دورًا رئيسيًا في المساعدة على جمع الإجابات من الأجهزة العليا للرقابة. واستكملت الدراسة الاستقصائية العالمية بيانات إضافية من جميع مصادر البيانات العالمية المتاحة للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية، واستقصاء الموازنة المفتوحة، وقاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة.

استنتاجات رئيسية حول بيئة الجهاز الأعلى للرقابة وقدراته وأدائه

تُقدم الاستنتاجات الرئيسية التالية من تقييم الجهاز الأعلى للرقابة لعام 2017 على الصعيد العالمي. وكما هو مبين في التقرير المفصل، تختلف الاستنتاجات باختلاف دخل البلد والتصنيف الإقليمي.

أ. الأداء العام لدورة الرقابة والمساءلة

ينتج عن مؤشر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية -26 مقياسًا مركبًا لكل من جوانب أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستجابة الهيئة التنفيذية لتقارير الرقابة. وعلى هذا النحو، فإن ذلك يُعد مستوى عالٍ من أداء دورة الرقابة والمساءلة. وتظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية زيادة هامشية في النسبة المئوية للدول التي تصل إلى المقياس المرجعي جـ أو أعلى من 47% في عام 2014 إلى 48% في عام 2017. كما يُقدم استقصاء الموازنة المفتوحة لعام 2015 مقياسًا مركبًا لأداء الجهاز الأعلى للرقابة (مع التركيز على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وجودة الرقابة). تم تصنيف 58% من عدد 102 جهازًا أعلى للرقابة التي شملهم الاستقصاء بأنهم "كافين"، في حين أن 28% من هذه الأجهزة تدرج ضمن الفئة "محدد". بينما تدرج النسبة المتبقية 14% ضمن الفئة "ضعيف". وهذه الأرقام لا يمكن مقارنتها بالسنوات السابقة بسبب التغيرات المنهجية.

ب. بيئة تشغيل الجهاز الأعلى للرقابة

إن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلى الدعم النشط من جانب الهيئات التشريعية للوفاء بشكلٍ صحيح بدورها، وتحسين الأداء الحكومي، وتقديم قيمة ومزايا للمواطنين. يفحص تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، المؤشر 28 ثلاثة أبعاد من الرقابة التشريعية لتقارير الرقابة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدول التي حققت المقياس المرجعي جـ أو أعلى إلى 34% في عام 2017 (32% في عام 2014)، إلا أنها لا تزال منخفضة. ويعزز استقصاء الموازنة المفتوحة هذه النتائج. وفي استقصاء عام 2015، وجد أن 48% من الهيئات التشريعية لم تعقد جلسات استماع علنية تم فيها رقابة تقارير الرقابة (وجد استقصاء عام 2012 أن 18% لم تعقد أي جلسات لمناقشة تقارير الرقابة، ولكنها لم تميز بين جلسات الاستماع العامة والمغلقة). وبالمثل، خلص التقرير إلى أنه في عام 2015 كان الجهاز الأعلى للرقابة أو الهيئة التشريعية في 44% فقط من الدول- يقدم تقارير علنية عن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لإعمال توصيات الرقابة، ولكن ذلك يعد تحسناً عن عام 2012 حيث كانت 37%.

وأشار تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة في تقريره لعام 2015 إلى تحقيق التقدم المحرز في الشفافية والمساءلة بتكلفة منخفضة عن طريق إتاحة الموازنات الحكومية وتقارير الرقابة ونتائجها للامة. وقد زادت شفافية الموازنة في جميع أنحاء العالم تقريبًا، ولا سيما بين الدول التي قدمت أقل قدر من المعلومات عن الموازنة في الماضي. ومع ذلك، يخلص التقرير إلى أن الغالبية العظمى من الدول لا تزال توفر معلومات غير كافية للمجتمع المدني والجمهور لفهم موازنات الحكومة والالتزامات السياسية أو رصدتها. وتؤدي القيود المفروضة على المساءلة والشفافية إلى إضعاف قدرة الأجهزة العليا للرقابة على محاسبة الحكومة بشكلٍ سليم.

ج. استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموارده

وفقًا لبيانات استقصاء الموازنة المفتوحة، تم تصنيف 72% من 102 جهازًا أعلى للرقابة على أنها تتمتع باستقلالية "كافية" في عام 2015 (71% في عام 2012). وأظهر مقياسًا بديلاً، استنادًا إلى نتائج معينة تم التوصل إليها على مؤشرات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بشأن الاستقلالية والاختصاص، أن 44% (من 25 بلدًا ناميًا) حققت المعيار الثالث أو أعلى، وهو ما يعتبر أداءً قويًا. غير أن هذه الأرقام تخفي عددًا من المخاوف الحادة والمزايدة بشأن جوانب الاستقلال.

وفيما يتعلق بالاستقلالية المالية والموارد، يظهر الاستقصاء العالمي إشراف الهيئة التشريعية على عملية موازنة الجهاز الأعلى للرقابة في 46% فقط من الدول؛ بينما تشرف كيانات تخضع لرقابة الجهاز الأعلى للرقابة على المتبقي. كما يظهر زيادة كبيرة في التدخل التنفيذي في عملية الموازنة، التي تصل إلى 64% من الأجهزة العليا للرقابة عام 2017 (41% عام 2014). ويزيد هذا الرقم إلى 75% من الأجهزة العليا للرقابة عند النظر في الدول النامية فقط. ويعطي استقصاء الموازنة المفتوحة قياسًا مركبًا للاستقلالية المالية ومستوى تمويل الجهاز الأعلى للرقابة تماشيًا مع احتياجاته من الموارد. وقد ارتفع هذا المقياس من 52% في 2010 إلى 58% في 2014، ولكنه تراجع إلى 55% عام 2017، مع تراجع حاد في إقليمي أفرواسي والناطقة بالإنجليزية وأرابوساي. وتساءل الاستقصاء العالمي عما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة قد تلقت زيادة في القيمة الحقيقية للموازنة بين عامي 2014 و 2016. وقد حدث على الصعيد العالمي بنسبة 59%، وبالتالي لم يحدث في النصف تقريبًا. ومع ذلك، فقد زادت الموازنة في القيمة الحقيقية في أقل من ربع الأجهزة العليا للرقابة بإقليم كاريبياف، وأقل من النصف في أرابوساي، مما يعني مواجهة الأجهزة العليا للرقابة تخفيضات في القيمة الحقيقية للموازنة.

وفيما يتعلق بالاستقلالية القانونية، خلص الاستقصاء العالمي إلى أن 52% فقط من الأجهزة العليا للرقابة لديها إطار قانوني يحمي استقلالها حماية تامة. وعلى الرغم من تأكيد استقصاء الموازنة المفتوحة على تمتع 76% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بحماية قانونية تفرض على الهيئات الخارجية (عادةً السلطة التشريعية) الموافقة على عزل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، إلا أن هذا الرقم انخفض مرةً أخرى في أرابوساي إلى 17% عام 2017 (27% عام 2014 و 30% عام 2010).

وفيما يتعلق بالاستقلالية التشغيلية، لا تتمتع 10% من الأجهزة العليا للرقابة بحرية نشر التقارير، بينما تواجه نسبة 31% قيودًا على النشر وفقًا للاستقصاء العالمي. ومع ذلك، ففي الواقع ينشر العديد من الأجهزة العليا للرقابة التقارير على الرغم من تلك القيود المفروضة، بينما لا ينشر القليل على الرغم من قدرتهم على القيام بذلك.

د. دورة الإدارة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة

كما هو الحال في السنوات السابقة، فإن جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريباً لديها خطة إستراتيجية؛ أي 91% وفقاً للاستقصاء العالمي. وباعتبارها قضايا فردية، تبني أغلبية الأجهزة العليا للرقابة خططها الإستراتيجية على تقييم الاحتياجات، متضمنة خطأ تنفيذية أو سنوية لوضعها موضع التنفيذ، وناشئة خططها الإستراتيجية، ومتضمنة إحدى أشكال نظام رقابة التنفيذ. ومع ذلك، بالنظر إلى العمليات المركبة لضمان دورات تخطيط إستراتيجية قوية، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. إن 28% فقط من أصل 25 جهازاً أعلى للرقابة تتوافر له تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة يلي المقياس المرجعي 3 أو أكبر على مؤشر إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ذو الصلة المعنى بالتخطيط الإستراتيجي. وجدير بالذكر أن تحليل الاستقصاء العالمي لعينة أكبر يعطي أرقام مماثلة: أي أن 30% يلبى جميع المعايير الخمسة.

على الرغم من تصريح 94% من الأجهزة العليا للرقابة في الاستقصاء العالمي باستناد خططها الإستراتيجية إلى تقييم شامل للاحتياجات، إلا أن 66% فقط من الأجهزة العليا للرقابة أكدت على إجراء تقييم للأداء بين عامي 2013 و 2016. ومن المشجع أن الأجهزة العليا للرقابة أفادت بأن 63% من التقييمات خضعت لضمان الجودة خارجياً. وكان إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية أكثر الأدوات استخداماً لإجراء تقييمات الأداء في المجتمع الدولي للجهاز الأعلى للرقابة. ويوفر إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة نهجاً شاملاً وموحداً لتقييم الأداء وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومن ثم يوفر أساساً جيداً للتخطيط الإستراتيجي. ويمكن إعداد دليل مراجعة النظراء وفقاً للاحتياجات المحددة، كما يمكن أن يوفر أساساً جيداً للتخطيط الاستراتيجي اعتماداً على نطاق المراجعة.

يرتبط أحد مجالات التحسين الهامة بقياس الأداء ورفع التقارير عنه علناً، وأظهر تحليل 25 تقييماً لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في الدول النامية أن نسبة 14% فقط استوفت درجة المقياس المرجعي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ذو الصلة والبالغة 3 درجات أو أكبر فيما يتعلق بإعداد التقارير حول الأداء.

وأخيراً، أظهرت بيانات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة أن 80% من الأجهزة العليا للرقابة لديها قواعد أخلاقيات مهنية فعلية. ومع ذلك، فقد استوفى 10% فقط معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة (استناداً إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 30) للعمليات المصممة لضمان تنفيذ قواعد الأخلاقيات المهنية بشكل صحيح عبر الأجهزة العليا للرقابة.

هـ. جودة الرقابة وضماناتها

تبدأ جودة الرقابة باعتماد معايير رقابة مناسبة. ولقد تمت الموافقة على إطار المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عام 2010، ومن ثم تنقيحه في عام 2013. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2014، صرح أكثر من 90% من الأجهزة العليا للرقابة اعتمادها اعتماد معايير تتفق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، ورقابة الأداء. ومن المثير للاهتمام، أنه مع تطور الفهم العالمي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الاستقصاء العالمي لعام 2017، أفادت حوالي 60-70% من الأجهزة العليا للرقابة اعتماد معايير تتفق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتختلف أرقام التقارير الذاتية هذه اختلافاً كبيراً عن الأرقام المستمدة من التقييمات المستندة إلى الأدلة والجودة المضمونة (وإن كانت عينة أصغر تركز على الدول النامية). وأوضح تحليل نتائج تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في الدول النامية نتائج قليلة من معايير الرقابة التي تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: 32% في الرقابة المالية، و35% في رقابة الالتزام، و44% في رقابة الأداء.

ولا يزال الأعمال الناجح لمعايير الرقابة هذه يمثل تحدياً في مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة. حيث يتطلب أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وجود موظفين محترفين يعملون في الجهاز الأعلى للرقابة مع أنظمة وعمليات قوية، ومستويات مناسبة من الموارد للوفاء بمعايير الرقابة العليا. ويشير تحليل نتائج إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة إلى أن 10% فقط يلبى المقياس المرجعي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة البالغ 3 أو أكبر لممارسات الرقابة المالية، و25% لرقابة الالتزام، و14% لرقابة الأداء.

تعزيز جودة الرقابة من خلال النظم المناسبة لرقابة الجودة وضمانها. وتظهر نفس بيانات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة أن نسبة 40% من الأجهزة العليا للرقابة تلبى المقاييس المرجعية الخاصة بسياسات رقابة الجودة، رغم أن 20% فقط نفذت هذه العمليات على نحو مرض. وبالنسبة لضمان الجودة، استوفى 21% المقياس المرجعي الخاص بسياساتها، ونفذت 18% هذه الممارسات عملياً (أي تقريباً جميع تلك التي وضعت نظم ضمان الجودة على نحو ملائم). في الحقيقة، إن أكثر من أربعة أخماس الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية ليس لديها نظام ضمان جودة يعمل بشكل مناسب ويسلط الضوء أيضاً على التناقض بين تقارير الجهاز الأعلى للرقابة حول اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كما هو مبين في نتائج التقييم. وبدون وجود نظام فعال لضمان الجودة، لن يكون الجهاز الأعلى للرقابة في وضع جيد يمكنه من فهم مدى نجاحه في وضع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو تنفيذها.

ويتجلى هذا التحليل أيضاً في استقصاء الموازنة المفتوحة الذي يبين أن 66% من الأجهزة العليا للرقابة لديها نظام لضمان الجودة، غير أن 34% فقط لديها أنظمة ضمان جودة استوفت المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40. وعلاوةً على ذلك، أفاد عدد من الأجهزة العليا للرقابة، وكذلك 11% في الدول ذات الدخل المرتفع، و12% في مجموعات الدخل الأخرى أنهم لم يشرعوا بعد في مراقبة الجودة على عمليات الرقابة.

أخيراً، وفيما يتعلق بتغطية الرقابة، واصل الاستقصاء العالمي تتبع النسبة المئوية للأجهزة العليا للرقابة التي تفي بمعيار تغطية الرقابة. وهنا ثمة تغييرات مختلطة، على الرغم من الهامشية. فبالنسبة للرقابة المالية، فقد انخفضت إلى 66% (71% في 2014). وارتفعت رقابة الأداء إلى 54% (52% في 2014). بينما انخفضت رقابة الالتزام إلى 58% (60% في 2014).

و. نشر نتائج الرقابة وتوزيعها

ثمة انخفاض ملحوظ في نشر تقارير الرقابة. وتبين نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن نسبة الأجهزة العليا للرقابة (80% على الأقل) التي أتاحت معظم تقاريرها الرقابية المكتملة للعامة انخفضت من 70% في عام 2014 إلى 49% في عام 2017. وفي الوقت ذاته، ارتفعت نسبة الأجهزة التي لم تنشر أي تقارير من 15% إلى 26%. ومع ذلك، يمكن لقيادة الجهاز الأعلى للرقابة إحداث فرقاً في النشر. ومن بين الأجهزة العليا للرقابة التي لم تنشر تقاريراً، 23% فقط لديهم الحق الكامل في النشر، مما يدل على أن عدم النشر يعد قضية تتعلق بالاستقلال في المقام الأول. ومن بين الأجهزة العليا للرقابة التي نشرت معظم تقاريرها، 33% واجهت بالفعل القيود القانونية المفروضة على النشر غير أنها تمكنت من التغلب عليها.

ومن المثير للاهتمام أن بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لا تظهر إلا تغييراً طفيفاً في النشر. وينظر المعيار (٤) من مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 10 فيما إذا كانت تقارير الإنفاق الحكومي متاحة في غضون ستة أشهر من الرقابة المكتملة. وظلت أرقام عام 2015 البالغة 58% إلى حد كبير دون تغيير من 57% في عام 2014.

توضح بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 49% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تحافظ على أي تواصل مع العامة بشأن تقارير الرقابة التي تتجاوز مجرد إتاحة هذه التقارير للعامة. وفي الواقع، خلص الاستقصاء العالمي لعام 2017 إلى أن مجموعات الأطراف ذات العلاقة في الأجهزة العليا للرقابة المشتركة مؤخراً في نظم متابعة الرقابة هي أقل من نسبة المجتمع المدني (22%) والمواطنين (17%).

ز. المهنية والتدريب

على الرغم من سعي الأجهزة العليا للرقابة جاهدة من أجل وضع معايير أفضل في عملية الرقابة ومن ثم زيادة جودة أعمال الرقابة، إلا أن موازنات التطوير المهني لم تستمر. وكما ذكر أعلاه، يظهر الاستقصاء العالمي أن 59% من الأجهزة العليا للرقابة قد شهدت زيادات فعلية في الموازنة، غير أن 36% فقط أبلغت عن زيادة في القيمة الحقيقية في الموازنة الخاصة بالتطوير المهني.

ويعد استخدام ونقل المعارف والمهارات المكتسبة من خلال المشاركة في برامج تنمية القدرات الخارجية أمراً حاسماً من أجل أن يكون لهذه الموارد تأثير على قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وأدائه. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الموظفين الذين يتم إرسالهم إلى الدورات التدريبية الخارجية ليسوا أعضاء في قسم التدريب أو المعهد التابع للجهاز الأعلى للرقابة، الذي يعد مركز التدريب في معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. وعلى الرغم من استفادة العديد من الأجهزة العليا للرقابة من الموظفين في مختلف أنحاء المنظمة لتقديم التدريب الداخلي، إلا أن ثمة مخاوف بصدد مدى نشر المعارف والمهارات التي تم تطويرها من المشاركة في البرامج داخل الأجهزة العليا للرقابة المشاركة.

ولا تزال المنهجيات الخارجية تهيمن على تقديم الدورات التدريبية لصالح التطوير المهني للموظفين. إذ يستخدم 91% من الأجهزة العليا للرقابة دورات تدريبية خارجية، في حين أن 38% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تستخدم موظفيها في إجراء دورات تدريبية رسمية لموظفيها.

ح. أهداف التنمية المستدامة والنوع

لقد شاركت 193 بلداً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واعترفت الانتوساي بذلك كأولوية شاملة في خطتها الاستراتيجية. وفقاً لاستجابات الاستقصاء العالمي، فإن معظم الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بالصلاحيات والفترة والاستعداد لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو التأهب الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد 56% من الأجهزة العليا للرقابة إدراج موضوعات حول الاستعداد لأهداف التنمية المستدامة أو تنفيذها في برنامجها الرقابي المقبل. ومع ذلك، يذكر 30% من الأجهزة العليا للرقابة أنها لا تعرف إذا ما كانت حكوماتها قد حددت البيانات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة أو تعزز جمع البيانات وإعداد التقارير بشأن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مما يشير إلى ضرورة أن تكون الأجهزة العليا للرقابة أكثر انخراطاً في هذا المجال.

وتعتبر المساواة بين الجنسين وثيقة الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن العديد من الأهداف تعترف على وجه التحديد بالمساواة والتمكين للمرأة باعتبارها الهدف وجزء من الحل. ومع ذلك، يمتلك 41% فقط من الأجهزة العليا للرقابة في عام 2017 سياسة المساواة بين الجنسين، وهناك ثلاثة أجهزة عليا للرقابة فقط لديها دليل حول الرقابة النوعية. ويمثل قيام الأجهزة العليا للرقابة الفردية بأعمال سياسة المساواة بين الجنسين خطوة أساسية نحو معالجة أهداف التنمية المستدامة من خلال أعمالها الرقابية. وعلاوة على ذلك، ظل اختلال التوازن بين الجنسين في موظفي الجهاز الأعلى للرقابة وإدارته دون تغيير تقريباً خلال السنوات السبع الماضية. ويعد تغيير هذا الوضع في يد معظم الأجهزة العليا للرقابة، إذ أفاد 69% من المستجيبين بأنهم يسيطرون على آليات التوظيف والتعيين الخاصة بهم. وتتعلق سياسات النوع بتحقيق التوازن بين الجنسين في تكوين إدارة الجهاز الأعلى للرقابة وتعيين الموظفين والتنوع المتوافق في كل من عمليات صنع القرار ووجهات النظر في أعمال الرقابة. ومما يبعث على التشجيع، أن 17% من الأجهزة العليا للرقابة قد أجرت رقابة مخصصة على النوع، في حين أن 19% أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة التي تقوم بها وفقاً للاستقصاء العالمي.

ط. تقديم الدعم إلى الأجهزة العليا للرقابة

تظهر الأرقام الواردة في قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة أن حجم الدعم السنوي للأجهزة العليا للرقابة ظل ثابتاً عند حوالي 68 مليون دولار أمريكي سنوياً في الفترة 2015 - 2017 مقابل 55 مليون دولار أمريكي في عام 2014. ومع ذلك، انخفضت نسبة الدول النامية التي تستفيد من مبادرة التنمية المستدامة للقدرات (من حيث الحجم أو المدة) من 51% عام 2015 إلى 41% عام 2016، مما يعكس انخفاضاً في الدعم المقدم للدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أقل من المتوسط.

وكما ذكرنا سابقًا، فإن معظم الدول لديها خطة إستراتيجية تقودها الأجهزة العليا للرقابة يمكن للدعم أن يتسق معها، ولكن ثمة مجال للتحسين في عمليات التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة. وتظهر قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة أن معظم الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة يتماشى مع الخطة الإستراتيجية للأجهزة بنسبة تصل إلى 69-75% حسب مجموعة الدخل. ومع ذلك، حدد الاستقصاء العالمي الدعم الذي يعكس أولويات المانحين أو مقدمي الخدمات، وليس أولويات الجهاز الأعلى للرقابة، باعتباره ثاني أكبر سبب في فشل مشروعات تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة.

ولا يزال تنسيق الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة يشكل تحديًا. ومما يبعث على التفاؤل، أن عدد الدول النامية التي يوجد بها مجموعة تنسيق مع المانحين تناقص دعم الجهاز الأعلى للرقابة قد ازداد من 35% إلى 47%. غير أن مراجعة حديثة أجريت على تنسيق الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة حددت العديد من المجالات المحتملة للتحسين. كما حدد الاستقصاء العالمي الأجهزة العليا للرقابة التي تتولى مسؤولية تنسيق الدعم وقيادته باعتباره أكبر عامل للنجاح في تعزيز التنسيق.

وأخيرًا، يعتبر العديد من جوانب عمل الجهاز الأعلى للرقابة أمر فريد بالنسبة لها وغير مكررة في القطاع الخاص. وثمة اعتراف من جانب الانتوساي والمجتمعات المانحة بقيمة دعم النظر للنظير، على الأقل في هذه المجالات. وقد ازداد عدد الأجهزة العليا للرقابة العاملة في مجال دعم النظر للنظير من 48 جهازًا في عام 2010 إلى 55 جهازًا عام 2014 و 87 جهازًا في عام 2017. وأفاد أكثر من نصف (55%) الأجهزة العليا للرقابة المشتركة في دعم النظر للنظير وكان معظمها مع الأجهزة العليا للرقابة في مناطقهم، على الرغم من وجود دعم النظر للنظير بين الأجهزة العليا للرقابة من مختلف المناطق. وتشكل عمليات الرقابة انخراطهم في المجالات المتعلقة بالبيئة النوع الأكثر شيوعًا من دعم النظر للنظير.

يتم تسهيل دعم النظر للنظير المقدم من الأجهزة العليا للرقابة ودعمه من قبل الهيئات الإقليمية للانتوساي، التي تواصل تقديم مجموعة واسعة من الدعم المصمم خصيصًا لاحتياجات أعضائها، وفقًا لكل هيكل فريد من نوعه في منطقة الانتوساي.

في عام 2010، أجرت مبادرة تنمية الانتوساي تقييماً عالمياً للأجهزة العليا للرقابة للوقوف على احتياجات الأجهزة العليا للرقابة وتطوير قدراتها. وقد وفر ذلك مجموعة من الرؤى حول أداء الأجهزة العليا للرقابة واحتياجات المجتمع الدولي للأجهزة العليا للرقابة. وقد قدم تقييم عام 2010 نقطة انطلاق لتقييم التغيير في أداء الجهاز الأعلى للرقابة وآثار ذلك على الدعم الإنمائي المستمر للأجهزة العليا للرقابة. وفي عام 2014، أجرت مبادرة تنمية الانتوساي استقصاء عالمي لمبادرة تنمية الانتوساي كممارسة أكثر شمولاً. ويكمن الهدف من هذه العملية في توفير معلومات أساسية عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة ومدى استقلاليتها ومهنته، وقياس التقدم المحرز في دعم تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة من خلال تحديث البيانات الرئيسية لتقييم 2010، إلى جانب تحديد مجالات التركيز لدعم تنمية القدرات مستقبلاً استناداً إلى الاحتياجات الإقليمية للجهاز الأعلى للرقابة وتحديد مواضيع لإجراء مزيد من البحث.

إن عملية التقييم لعام 2017 تقيم التغييرات في أداء الجهاز الأعلى للرقابة، كما تقدم معلومات عن الجوانب الإضافية لتعريف الجهاز الأعلى للرقابة وعمليات الرقابة، وإضفاء الطابع المهني على الجهاز الأعلى للرقابة، إلى جانب الشراكة مع النظراء والشركاء الآخرين في تنمية القدرات الخارجية. وتتمثل أهداف هذه العملية في تقديم معلومات عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة لرصد الخطط الاستراتيجية لهيئات الانتوساي، وقياس مدى التقدم المحرز في تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وتنظيمها من خلال تحديث البيانات الرئيسية لتقييم 2014 وتقديم المعلومات إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة مثل الأجهزة العليا للرقابة والهيئات الإقليمية التابعة للانتوساي وشركاء بناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة في مختلف جوانب تنظيم الجهاز الأعلى للرقابة وأدائه. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هذا التقرير بمثابة مصدرًا لتحديد الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

وقد أعدت الدكتورة ريزيليا دي بيزيرا التي أدارت الاستقصاء العالمي للانتوساي هذا التقرير في البداية. وقد تولى الدكتور مورتن نورديبرغ، كبير مراقبي الأداء من مكتب الرقابة العامة بالنرويج، الجودة الأولية لاستخدام البيانات الأساسية. كما تعهد السيد مارتن ألكروفت، المستشار الاستراتيجي لمبادرة تنمية الانتوساي، بضمان جودة البيانات، والتأكد من جودة التقرير النهائي وتحريره، فضلاً عن كتابة الملخص التنفيذي.

هيكل التقرير

يضم تقرير التقييم العالمي لجهاز الأعلى للرقابة لعام 2017 جزئين، هما:

التقرير الرئيسي، الذي يحتوي على النتائج الرئيسية لتحليل البيانات، وله ستة فصول موضوعية:

1. تعريف الأجهزة العليا للرقابة
2. استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني
3. تطوير نظم الجهاز الأعلى للرقابة التنظيمية والتأهيل المهني
4. تنمية القدرات
5. ملخص أداء الجهاز الأعلى للرقابة حسب منطقة الانتوساي
6. الهيئات الإقليمية التابعة للانتوساي

مجلد الملحق، الذي يقدم موجزًا إحصائيًا للبيانات الرئيسية المصنفة حسب تصنيف الدخل ومنطقة الانتوساي، وتحليل جميع البيانات التي تم جمعها لعملية التقييم هذه. وتتطابق الفصول الواردة في مجلد الملحق مع الفصول الواردة في التقرير الرئيسي. وهو يتضمن معلومات إضافية لم تعتبر نتائج رئيسية، وبالتالي لم يتناولها التقرير الرئيسي. ويحتوي مجلد الملحق أيضًا على قائمة المستجيبين للاستقصاء العالمي للانتوساي ونماذج الاستقصاءات.

يقدم تقرير تقييم الجهاز الأعلى للرقابة لعام 2017 إجابات على الأسئلة التالية:

- ما التغيير الكلي الطارئ على أداء الجهاز الأعلى للرقابة من عام 2014؟
- هل تمتلك الأجهزة العليا للرقابة مستوى الاستقلالية اللازم لممارسة صلاحياتها؟
- ما حالة العمليات الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة ومدى تطورها (التنظيم والمهنية)؟
- ما نوع ومقدار الدعم المقدم لتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة؟

يمثل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة دليلاً لتحديد نطاق تقرير التقييم لعام 2017. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في مسارات الرقابة الثلاثة في كل من تحليل عامي 2014 و2017. وكما هو مبين في الشكل الوارد أدناه، على غرار إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، فإن تقرير التقييم هذا يشمل التطورات في استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ومعظم جوانب العمليات الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة، وعلى نطاق محدد، النتائج الخارجية للجهاز الأعلى للرقابة. وقد وُضع الاستقصاء العالمي لعام 2017 لتوفير بيانات مطابقة لهيكل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.



يغطي هذا التقرير الوضع الحالي والتطورات في جميع الأجهزة العليا للرقابة ومناطق الانتوساي، رغم أنه يركز في بعض التحليلات على الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، والتي تعرف بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الانتوساي (أو الهيئة الإقليمية للانتوساي) في الدول والأقاليم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والموجودة بقائمة متلقي المساعدة الإنمائية الرسمية. وتُصنف على النحو التالي: "الدول ذات الدخل المنخفض" المقابلة للدول الأقل نمواً والدول الأخرى ذات الدخل المنخفض؛ "الدول ذات الدخل أقل من المتوسط"؛ و"الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط". ولا تدرج الدول ذات الدخل المرتفع، التي يشار إليها أيضاً باسم الدول المتقدمة، في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتستخدم الاختصارات التالية في جميع الأشكال الواردة: الدول ذات الدخل المنخفض (LI)، والدول ذات الدخل أقل من المتوسط (LMI)، والدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (UMI)، والدول ذات الدخل المرتفع (HI)، و"n" ترمز إلى عدد المستجيبين للأسئلة المطروحة.

ولتحليل جميع مصادر البيانات، تم تجميع الأجهزة العليا للرقابة ذات العضوية المزدوجة في مناطق الانتوساي حسب عضويتها الأساسية. ولضمان عدم إمكانية تحديد بيانات الاستقصاء المتعلقة بأجهزة عليا للرقابة محددة، لا تقدم النتائج إلا على الصعيد العالمي أو الإقليمي. ولم يُدرج في التحليل الإقليمي الدول التي ليس لها عضوية إقليمية.

وقد أستخدم عدد من المصادر المختلفة للبيانات والمعلومات في التحليل المقدم في هذا التقرير. وكان الاستقصاء العالمي للانتوساي مصدرًا رئيسيًا للبيانات. وللحصول على معلومات صحيحة ومستندة إلى أدلة، استخدمت البيانات المتاحة من تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية والبيانات المستمدة من مؤشر الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية وذلك للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأداء الجهاز الأعلى للرقابة واستقلاليته. كما تم دعم البيانات المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باستخدام البيانات المستمدة من تحليل عينة تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت البيانات المستخلصة من قاعدة بيانات تنمية القدرات للجهاز الأعلى للرقابة التي تديرها أمانة الانتوساي والجهات المانحة من أجل توصيل الدعم المالي المقدم من شركاء التنمية الدوليين إلى جهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. كما استخدمت بعض البيانات المستمدة من الاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين (ديسمبر 2016) لتحليل مدى استعداد الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي موجز لكل من مصادر البيانات.

2.1 منهجية تقييم التطورات في ملف تعريف الأجهزة العليا للرقابة

يستند التحليل المرتبط بملف تعريف الأجهزة العليا للرقابة إلى البيانات الأولية المستمدة من الاستقصاء العالمي لعام 2017، باستخدام البيانات المستمدة من تقييم عام 2014 كمقارن للتطورات.

2.2 منهجية تقييم مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

يستند تحليل مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطاره القانوني إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017 وتكملها بيانات ثانوية من استقصاء الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية. يتسم مؤشر الموازنة المفتوحة بأنه إجراء مستقل دوري قابل للمقارنة يتم عن مدى شفافية الموازنة والمشاركة والرقابة. ويقوم استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة بتسجيل نتائج الدول وترتيبها حول العالم من خلال استقصاء نصف سنوي يقيس الحقائق المرئية في المناطق المذكورة أعلاه. ويشمل التقييم تحليل السلاسل الزمنية للفترة 2012-2016 للدول المتاحة. وتصنف الدول المشمولة في التحليل حسب مجموعات الدخل، والدول المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والدول ذات الدخل المرتفع، وكذلك حسب مناطق الانتوساي. ويستكمل ذلك أيضًا بمعلومات حول نموذج تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، الذي يعتبر بمثابة إطار لقياس أداء الانتوساي مصمم لتقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والممارسات الدولية الجيدة. وقد عمل على تطوير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة فريق عمل الانتوساي المعني بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، ومن ثم تنفيذه بالشراكة مع هيئات الانتوساي، بما في ذلك عدد من الأجهزة العليا للرقابة التي جربت الإطار خلال الفترة 2013-2015، وبالتالي ساهمت في تطويره. وقد ساهم التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة في تقديم الدعم المالي لتنميته وتعميمه على الصعيد العالمي.

2.3 منهجية تقييم النظم التنظيمية والتأهيل المهني للجهاز الأعلى للرقابة

يستند تحليل أداء وقدرات الأنظمة التنظيمية والعمليات الداخلية التابعة للأجهزة العليا للرقابة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها خلال الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017 وتكملها بيانات ثانوية من مؤشر الموازنة المفتوحة. في استقصاء عام 2015، زاد مؤشر الموازنة المفتوحة من عدد المؤشرات لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة. كما عمل، إلى حد ما، على توحيد معايير التقييم مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. بدايةً من عام 2015، أضاف مؤشر الموازنة المفتوحة مؤشرات الجوانب الرقابية التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة وتنتشرها للعام، دليلًا على وجود نظام مستقل لضمان الجودة، ودليلًا كذلك على آليات رسمية يمكن للعام من خلالها المساعدة في وضع برامج رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. كما ساهم أيضًا في تغيير المؤشر السابق 107 الذي بحث أدلة لجنة السلطة التشريعية وذلك لاستعراض تقارير الرقابة ومراجعتها، وهو ما يفرض أن تكون هذه المراجعة علنية.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت البيانات المستمدة من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية من أجل تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة بشكل عام. لقد تأسس برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية عام 2001 باعتباره شراكة تضم عددًا من الجهات المانحة بين الوكالات المانحة السبعة والمؤسسات المالية العالمية، ويقدم البرنامج منهجية لتقييم وضع الإنفاق العام للبلاد والمشتريات ونظم المحاسبة المالية ووضع تسلسل عملي لإجراءات الإصلاح وبناء القدرات. وحتى عام 2016، احتوى التقرير على مؤشرين محددين يسلطان الضوء على أداء الأجهزة العليا للرقابة، ويقدمان بيانات عن الأداء العام وكذلك جوانب من نتائج الجهاز الأعلى للرقابة. وأسفرت التغييرات في محتويات وهيكل الإنفاق العام والمساءلة المالية عام 2016 عن مؤشرات إضافية ذات صلة بالأجهزة العليا للرقابة، بيد أن هذه التغييرات حديثة جدًا إذ ليس لها أي تأثير بالغ على هذا التقرير.

وقد تمت أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية في ديسمبر 2016 البيانات لتحليلها وتم تحديثها من خلال استعراض موقع تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في مارس 2017. وتضمنت بيانات الجهاز الأعلى للرقابة عام 2017 لتحليل الإنفاق العام والمساءلة المالية 141 بلدًا، من بينها 129 تقييمًا للدول النامية. وبمقارنة بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لتقييم عام 2014 الواردة في نموذج البيانات لعام 2017، ثمة 22 تقييمًا إضافيًا و12 بلدًا مختلفًا عن نموذج عام 2014 و119 تقييمًا متكررًا.

يُستكمل هذا القسم بمعلومات مستمدة من نموذج تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

2.4 منهجية تقييم مبادرات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة

تمثل البيانات الأولية المستمدة من الاستقصاء العالمي لعام 2017 المصدر الرئيسي لتقييم مبادرات تنمية القدرات الداخلية للأجهزة العليا للرقابة، والحصول على معلومات حول المساعدات التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة للنظراء وتتلقاها من هيئات الانتوساي، وكيفية تقييم الأجهزة العليا للرقابة هذه المبادرات من حيث النجاحات والتحديات.

وقد جمعت البيانات المستمدة من الاستقصاء العالمي لعام 2017 وقاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة¹ (التي تديرها أمانة تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة في إطار مبادرة تنمية الانتوساي) لإعطاء صورة للمستويات والمواقع الحالية للتمويل الخارجي من أجل تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. وتحتوي قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة على معلومات حول مشروعات وبرامج تنمية القدرات التي تستهدف الأفراد أو مجموعات الأجهزة العليا للرقابة.

2.5 منهجية تقييم اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإعمالها

في الاستقصاء العالمي لعام 2014، كشف التحليل عن مواطن ضعف في صحة بيانات الاستقصاء المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. وفي هذا التقرير، اعتمد تقييم تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الأساس على البيانات المستمدة من تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المتاحة. وقد طورت مبادرة تنمية الانتوساي الطريقة وأجرت التحليل الذي يقيم الوضع الحالي لاعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتنفيذها. واستند التحليل إلى 25 إطارًا لقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، ونفذ في أغسطس 2017.

تدرك مبادرة تنمية الانتوساي أن تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يمكن تفسيرها على ثلاثة مستويات: الجهاز الأعلى للرقابة المتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وممارسة الرقابة المتوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (مثل؛ الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام)، والمهام الرقابية المتوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أي؛ رقابة واحدة ضمن إحدى الممارسات المعترف بها).

تدرك مبادرة تنمية الانتوساي -على مستوى الأجهزة العليا للرقابة- عملية تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال المراحل التالية:

1. قرار اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
2. وضع السياسات والأدلة ذات الصلة.
3. تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة (أحيانًا في عدد من عمليات الرقابة التجريبية ذات الدعم، قبل طرحها عبر المنظمة).
4. إنشاء نظام مستقل لضمان الجودة يوفر ضمانًا للأطراف ذات العلاقة أن (1) المهام الرقابية المحددة و(2) ممارسات الرقابة المختلفة للجهاز الأعلى للرقابة تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

فيما يتعلق بالجزء "4"، لم تحدد الانتوساي بعد المتطلبات المحددة لمهام الرقابة وممارستها التي ينبغي أن تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لاسيما فيما يتعلق بالتفاعل بين متطلبات المستويات المختلفة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. على سبيل المثال، رغم إجراء الجهاز الأعلى للرقابة عملية رقابة مالية وفقًا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 200 (والمستوى 4 ذو الصلة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، إلا أن الجهاز الأعلى للرقابة لا يفي بمعايير المستوى 2 ذات الصلة، على سبيل المثال؛ هل تتوافق عملية الرقابة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حسب قواعد الأخلاقيات المهنية؟ ويتجنب هذا التقرير، ونظام قياس نتائج مبادرة تنمية الانتوساي، هذه المسألة من خلال النظر بشكل منفصل في متطلبات المستوى 2 و3 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

2.6 قياس مدى إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يوضع نظام قياس نتائج مبادرة تنمية الانتوساي لقياس مدى التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ورصده عبر المجموعة المستهدفة: جميع الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. وقد تم تحديد سلسلة من المؤشرات وتسجيل الأسس في عام 2015. وقد استندت الأسس إلى خليط من استقصاء رقابة مبادرة تنمية الانتوساي، كما أُجري تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة على 13 بلدًا ناميًا. وفي عام 2017، قاست مبادرة تنمية الانتوساي الأداء العالمي وفق 14 مؤشرًا أساسيًا لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك باستخدام 25 تقييمًا متاحًا لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة². وهذا يعطي لمحة عن إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومع ذلك، ونظرًا لعدم وجود تقييمات متكررة لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في النموذج، فإن التغييرات من عام 2015 إلى 2017 تمثل تغييرات في إطار النموذج بدلاً من تغييرات الأداء بمرور الوقت. ولتجنب مقارنات مضللة، ليس هناك عرض لعام 2017 مقارنة بنتائج عام 2015.

¹ <http://www.saidevelopment.org/default.aspx>

² تتألف من 28% من الدول ذات الدخل المنخفض و32% من الدول ذات الدخل أقل من المتوسط و40% من الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط. ومع ذلك، لم تكن جميع المؤشرات ذات صلة بجميع الدول أو مقيمة، وفي هذه الحالة؛ تُستثنى البيانات غير المتوفرة من حساب المؤشرات ذات

يستفيد إطار نتائج مبادرة تنمية الانتوساي من البيانات العالمية المتوفرة حول أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفرضيتنا المبدئية هي أن أي أرقام تتعلق بأعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يجب أن تنبع من تطبيق أداة قياس قوية وقائمة على الأدلة وذات جودة مضمونة ومتسقة بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقييم مراجعة عينة مناسبة من ملفات الرقابة بواسطة المراجعين القادرين على إصدار أحكام مهنية فيما يتعلق بتلك المراقبات.

نظرًا لعدم وجود تعريف لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تتنظر مبادرة تنمية الانتوساي في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال العدسات التالية:

- المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: فيما يتعلق بتغطية الاستقلالية، والشفافية، والمساءلة، وقواعد الأخلاقيات المهنية، والجودة. وتقسم الجودة إلى رقابة الجودة (جزء من الرقابة) وضمان الجودة (مراجعة مستقلة بعد إجراء الرقابة تضمن عمل نظام رقابة الجودة بفاعلية).
- المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام
- حيثما كان ممكنًا، توفير سياسات وأدلة إرشادية مناسبة (التنفيذ القانوني)، وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الممارسة العملية (التنفيذ الفعلي)

على الرغم من تضمين كافة الموضوعات المذكورة أعلاه كلاً من المتطلبات والممارسات الجيدة، إلا أن مبادرة تنمية الانتوساي تستخدم مقاييس بديلة للالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة استنادًا إلى مؤشرات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وتمثل هذه المقاييس النسبة المئوية للدول (التي يكون فيها تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة متاخرًا)، حيث يحقق مؤشر إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة أو بعده الحد الأدنى من الدرجة المحددة. وتمثل هذه الدرجات تقدمًا ملحوظًا نحو أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإنها لا تعني أن عمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة تفي بمتطلبات كل معيار من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على حدة.

2.7 القيود وإجراءات التخفيف

تستند النتائج الواردة في هذا التقرير إلى مجموعة متنوعة من مصادر البيانات ذات الطبيعة المختلفة. ويستند بعضها إلى التقييم الذاتي، مثل الاستقصاء العالمي لعام 2017. كما تنطوي بيانات كل من الاستقصاء والتقييم الذاتي على مخاطر متصلة في تقديم إجابات غير صحيحة وغير موثوقة. وبصفة خاصة، عند التعامل مع الأداء الخاضع للتقييم، يمكن التحيز لإجابة. واستنادًا إلى التجارب المستمدة من الاستقصاء العالمي لعام 2014، لم يعتمد كثيرًا على بيانات الاستقصاء عن المسائل الصعبة نظرًا مثلًا؛ أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. وطوال التقرير، تُستكمل بيانات الاستقصاء من خلال ما توفر من البيانات المستندة إلى الأدلة؛ مثل تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية، وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وكذلك استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة

بالإضافة إلى ذلك، وبمقارنة تقييم تطور نتائج الجهاز الأعلى للرقابة بالتقييم السابق، يمكن استنتاج الانحرافات الناجمة عن التغيرات الطارئة على العضوية الإقليمية للوحدات الخاضعة للتحليل. وللتخفيف من حدة المخاطر المتعلقة بمدى صحة النتائج والاستنتاجات وموثوقيتها، استند التقييم إلى تثليث مصادر البيانات (الاستقصاء) الأولية والثانوية (إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، ومؤشر الموازنة المفتوحة، وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية). ويوضح القسم ذي الصلة من التقرير أي تحفظات على البيانات غير المبينة أعلاه.

2.8 الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017

يمثل الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017، الذي أجري في الفترة من فبراير إلى يولييه 2017، جهدًا مشتركًا ومنسقًا للانتوساي تديره مبادرة تنمية الانتوساي. ويتمثل الشركاء الرئيسيون داخل الانتوساي في الأقاليم التابعة للانتوساي، ولجان الانتوساي، والأمانة العامة للانتوساي، ورئاسة الانتوساي، ورئاسة فريق عمل الانتوساي المعني بالتخطيط الإستراتيجي، بالإضافة إلى تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة. وعلق هؤلاء الشركاء على مفهوم الاستقصاء ومواضيعه الخاصة بالاستبيان، وطلب البعض جمع البيانات الخاصة بمنظمتهم.

يضم استبيان الاستقصاء العالمي لعام 2017 للأجهزة العليا للرقابة 134 سؤالًا يغطي المجالات المواضيعية التالية: (1) استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني، (2) التطورات في أداء الجهاز الأعلى للرقابة، (3) تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة، (4) أسئلة حول مشاركة البيانات، (5) مدخلات المستجيبين للاستقصاء. يتوفر استبيان الاستقصاء باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وتعتبر الفصول الواردة في هذا التقرير قابلة للمقارنة مع المجالات المواضيعية الثلاثة الأولى للاستقصاء.

يضم استبيان استقصاء المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي 37 سؤالًا موضوعيًا، مقسمين إلى مجالين: لمحة عن الهيئات الإقليمية وتنمية القدرات. وقد وضع الاستقصاء للاعتراف بالعناصر الواردة في إطار الانتوساي للمهنية الإقليمية (مسودة لجنة بناء القدرات، 24 سبتمبر 2016)، ويمكن استخدام البيانات التي تم جمعها كأساس للإطار.

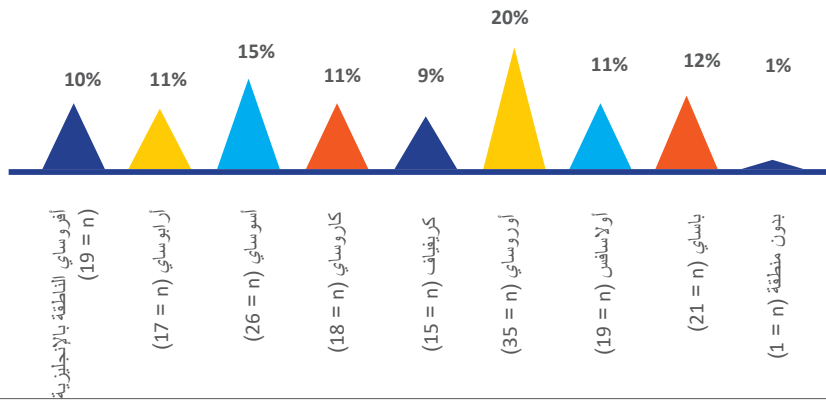
وقد أجريت الاستقصاءات في إطار شراكة وثيقة مع أمانات من جميع مناطق الانتوساي، التي شاركت في عملية التوزيع والمتابعة مع المستجيبين للاستقصاء. وقدمت المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي قائمة بجهات الاتصال لأعضائها. تم توزيع استبيان استقصاء الأجهزة العليا للرقابة على جميع الأجهزة المدرجة في هذه القوائم، بالإضافة إلى غيرها من الأجهزة. وفي معظم الحالات، أرسل الاستقصاء إلى أكثر من شخص في كل جهاز أعلى للرقابة. وتم توزيع الاستقصاء لأول مرة عبر منصة استقصاء Survey Monkey. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت دعوة الاستقصاء إلكترونيًا مزودة بروابط للوصول إلى الاستقصاء بجميع اللغات الأربع وكذلك نسخة PDF من استبيان الاستقصاء. تم إعداد نسخة PDF من استبيان الاستقصاء للأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في الإجابة الورقية. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في ذلك، تم تقديم نسخة Word من استبيان الاستقصاء إليها.

وأعلنت جميع المنظمات الإقليمية عن بدء الاستقصاء للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء عن طريق البريد الإلكتروني، كما نشرت بعض المنظمات روابط للوصول إلى الاستقصاء على مواقعها الإلكترونية. هذا وقد أرسل مدير الاستقصاء وأمانات المنظمات الإقليمية رسائل تذكيرية إلى الأجهزة العليا للرقابة. كما تابع مدير الاستقصاء مع الأجهزة العليا للرقابة وبعض أمانات المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي والموظفين من مبادرة تنمية الانتوساي.

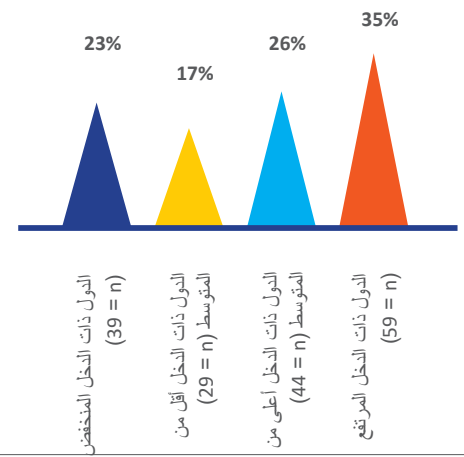
تم توزيع الاستقصاء العالمي للانتوساي لعام 2017 على الأجهزة العليا للرقابة في 9 فبراير 2017. وقد حدد الموعد النهائي الأول لتقديم الردود في 30 أبريل، غير أن الاستقصاء قد أغلق فعلاً في 6 يوليو 2017. وجدير بالذكر أنه تم تقديم عدد قليل من الإجابات في شكل ورقي بعد اختتام الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت. كما تم توزيع استقصاء المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي على جميع المنظمات الإقليمية في 6 فبراير وأغلق في 11 يونيو 2017. وقدمت جميع المنظمات الإقليمية الثماني إجابات كاملة على الاستقصاء.

أجاب 171 جهازاً أعلى للرقابة على الاستقصاء، منها 164 جهازاً أعلى للرقابة قدم إجابات كاملة و7 أجهزة قدمت إجابات جزئية. وتمثل هذه الاستجابة 88% من أعضاء الانتوساي البالغ عددهم 194 عضواً. ومن بين المستجيبين، صنفت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 59 جهازاً أعلى للرقابة كدول ذات دخل مرتفع و112 كدول نامية - 39 من الدول ذات الدخل المنخفض و29 من الدول ذات الدخل أقل من المتوسط و44 من الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط. ويبين الجدول التالي عدد الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة ونسبتها لكل منطقة ومجموعة دخل. ويمكن الاطلاع على قائمة الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة ومناطقها الرئيسية في مجلد الملحق المرفق بهذا التقرير.

المستجيبون من كل منطقة،
الاستقصاءات العالمية لعام 2017

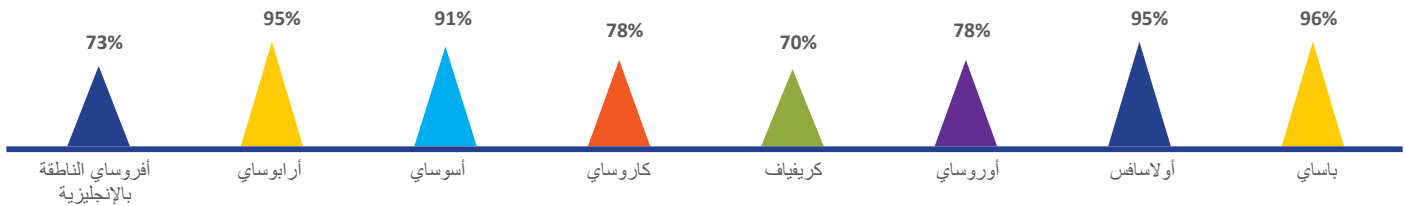


المستجيبون من كل مجموعة دخل،
الاستقصاءات العالمية لعام 2017



يبين الجدول التالي نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الاستقصاء فيما يتعلق بإجمالي عدد الأعضاء الإقليميين في مناطق الانتوساي.

نسبة المستجيبين من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في كل منطقة



³ أرسل الاستقصاء أيضاً إلى عدد من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الهيئات الإقليمية التابعة للانتوساي، غير الأعضاء في الانتوساي. ومن ثم فإن مجموع عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تتلقى الاستقصاء يتجاوز 194 عضواً من الانتوساي.

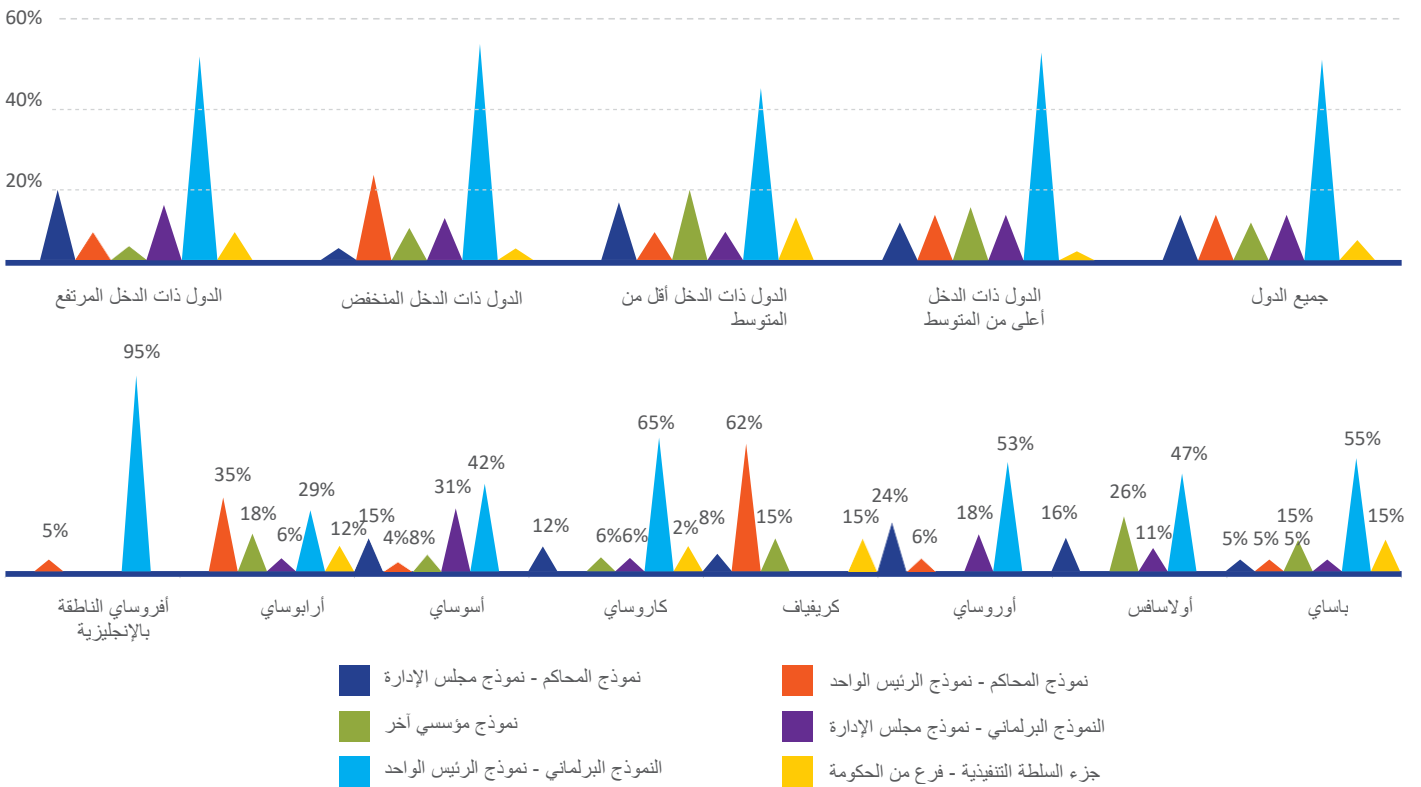
تعريف الأجهزة العليا للرقابة

يعرض هذا الفصل تحليلاً للبيانات المجمعة على مدار الاستقصاء العالمي لعام 2017 المتعلقة بتعريف الأجهزة العليا للرقابة؛ أي المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني للأجهزة العليا للرقابة، والموارد البشرية والمالية، والخدمات الأساسية الأخرى التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة إلى الهيئات العامة. ويعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية التي توصل إليها تحليل البيانات حول تعريف الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن الحصول على عرض أكثر اكتمالاً لتحليل البيانات في مجلد الملحق من هذا التقرير، في الفصل الذي يحمل الاسم نفسه.

3.1 التعريف المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة -على الصعيد العالمي- بأوجه الشبه والاختلاف في تعريفها المؤسسي. وتوضح نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 أنه على الرغم من تنظيم الأجهزة العليا للرقابة حسب مختلف النماذج المؤسسية، إلا أن حوالي نصف (51%) من الأجهزة منظمة حسب النموذج البرلماني مع وجود رئيس واحد للجهاز الأعلى للرقابة. وتلك هي حالة السواد الأعظم من الأجهزة العليا للرقابة في كل من أفرواسي والناطقة بالإنجليزي، وكاروساي، وأوروساي، وأولاسافس. وكما هو موضح في الشكل الوارد أدناه، يبرز نموذج المحاكم في كل من أرابوساي وكريفياف. إن الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أقل من المتوسط هي الأكثر تنوعاً من حيث النموذج المؤسسي. ويتم تنظيم معظم الأجهزة العليا للرقابة من جميع فئات الدخل الأخرى في النموذج البرلماني.

الشكل 1: النماذج المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

3.2 صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة

يمتد نطاق صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة ليشمل تغطية مسارات الرقابة، ومستويات الحكومة، والمؤسسات، وكذلك المنظمات. وتنظم مختلف الأطر القانونية حالة الجهاز الأعلى للرقابة، وصلاحيته، ونطاق عمله، غير أن أغلبية الأجهزة العليا للرقابة على دراية أن دستور الدولة يمثل (79%) وكذلك القوانين الفيدرالية أو الوطنية (76%) وهي أهم الأطر التي تنظم الصلاحيات.

أكدت أغلبية الأجهزة العليا للرقابة بنسبة (95%) بجميع المناطق ومجموعات الدخل أنها مكلفة بتنفيذ جميع مسارات الرقابة الثلاثة و78% مكلفة أيضاً بإجراء عمليات رقابة متخصصة. كما تتمتع غالبية الأجهزة العليا للرقابة (98%) بصلاحيات إجراء عمليات رقابية على المستوى الاتحادي أو الوطني ومعظمها على المستوى الإقليمي بنسبة (81%) والمحلي بنسبة (88%). ومعظمها مكلف برقابة الهيئات المستقلة وشبه المستقلة (83%)، والشركات المملوكة للدولة أو المؤسسات شبه الحكومية (95%) والمنظمات الممولة من الحكومة (95%) والمؤسسات العامة والخاصة (78%).

تغطي صلاحية معظم الأجهزة العليا للرقابة نطاق شامل من المصادر المالية. وتتمثل معظم المصادر المالية المغطاة في تلك المستخدمة في أعمال المقاولات والأعمال العامة التي يغطيها 98% من الأجهزة العليا للرقابة، كما تتمثل الأقل تغطية في رقابة المنظمات الدولية والعابرة للحدود الوطنية التي لا يغطيها سوى 43% من الأجهزة العليا للرقابة.

إن معظم الأجهزة العليا للرقابة مكلفة بالمشاركة في مكافحة الفساد، على الرغم من اختلاف الأدوار المنوطة بها. كما أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة (77%) مكلفة بتبادل المعلومات مع المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد. ويتمتع أكثر من نصف الأجهزة العليا للرقابة (55%) بصلاحيات التحقيق في قضايا الفساد والاحتيال. وبالمثل، يحق لنسبة 39% من الأجهزة العليا للرقابة ممارسة الرقابة على المؤسسات الوطنية التي تتمتع بصلاحيات التحقيق في قضايا الفساد والاحتيال، على الرغم من أن 82% من الأجهزة العليا للرقابة في أرابويساي تفعل ذلك.

يُعد 22% من الأجهزة العليا للرقابة أجهزة رقابية تابعة لنموذج المحكمة مع التمتع بصلاحيات ومسؤوليات قضائية. وتتعلق الأرقام التالية بالصلاحيات والمسؤوليات التي عادة ما تمنح -وليس حصرياً- لهذه الأجهزة العليا للرقابة. يتمتع 18% من الأجهزة العليا للرقابة كافة بسلطة توقيع العقوبة في القضايا المتعلقة بالفساد، بينما يحق لمعظم الأجهزة العليا للرقابة غير القضائية الإبلاغ عن شبهات فساد إلى هيئات إنفاذ القانون، مع فرض العقوبات التي تصدرها السلطة القضائية بالحكومة. وبالمثل، فإن 26% من الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بصلاحيات إجراء الرقابة القضائية والحكم على الحسابات الصادرة للمؤسسات والشركات العامة⁴. وعلى الصعيد العالمي، فإن 37% من الأجهزة العليا للرقابة يتمتع بصلاحيات توقيع العقوبة على المسؤولين الرسميين عن سوء إدارة الأموال العامة، غير أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أقل من المتوسط تتمتع بنفس الصلاحيات.

الشكل 2: صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بقضايا مكافحة الفساد والاحتيال

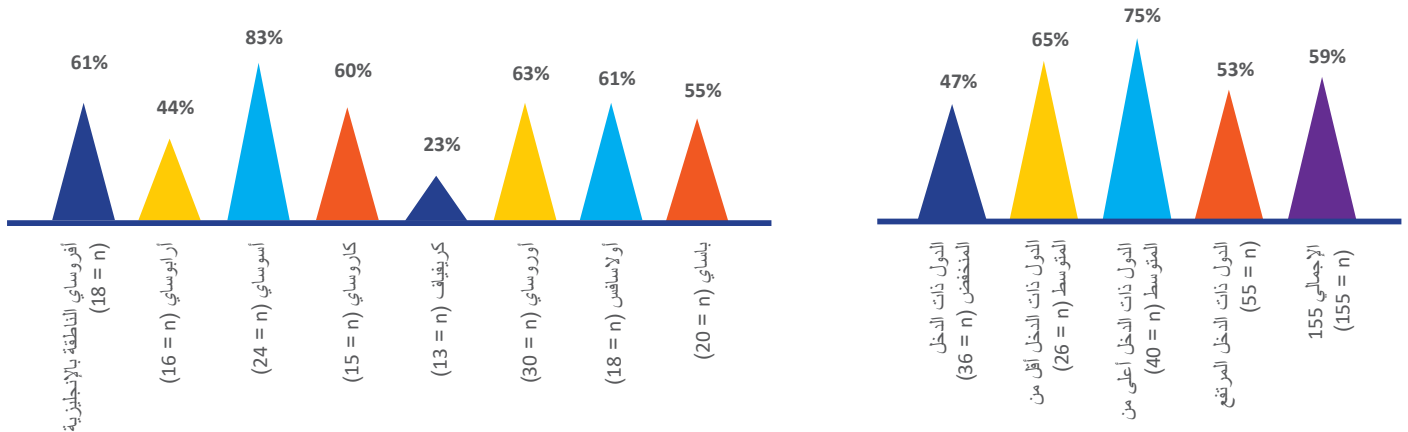
ممارسة الرقابة على المؤسسات الوطنية التي تتمتع بصلاحيات التحقيق في قضايا الفساد والاحتيال	توقيع العقوبة على المسؤولين الرسميين عن سوء إدارة الأموال العامة	إجراء الرقابة القضائية والحكم على الحسابات الصادرة للمؤسسات والشركات العامة	القضايا المرتبطة بعقوبة الفساد	التحقيق في قضايا الفساد والاحتيال	تبادل المعلومات مع المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد	
41%	36%	31%	8%	54%	82%	الدول ذات الدخل المنخفض (n = 39)
38%	59%	31%	31%	69%	86%	الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (n = 29)
42%	44%	33%	26%	67%	70%	الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (n = 43)
37%	22%	16%	12%	41%	75%	الدول ذات الدخل المرتفع (n = 59)
39%	37%	26%	18%	55%	77%	عالمياً (n = 170)
مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي						

⁴ على الرغم من توقع ارتباط هذه الوظيفة فقط بالأجهزة العليا للرقابة المعدة كنماذج محاكم، إلا أن عدداً من الأجهزة العليا للرقابة التي تصنف نفسها بأنها أجهزة برلمانية أو نوع "آخر" من الأجهزة العليا للرقابة (بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المرتبطة بمكتب الرئيس) أجابت بأنها تجري عمليات الرقابة القضائية.

3.3 موازنات الجهاز الأعلى للرقابة

في الاستقصاء العالمي لعام 2017، أقر 59% من الأجهزة العليا للرقابة زيادة فعلية في الموازنة (تؤدي إلى التضخم) من عام 2014 إلى 2016، معظمها من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (65%) ومجموعات الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (75%) وبدرجة أقل في الدول ذات الدخل المرتفع (59%). كما أن عدد الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض ومنطقتي أربوساي وكريغيف التي أبلغت عن زيادة فعلية في الموازنات أقل بكثير من عدد الأجهزة الموجودة في المناطق ومجموعات الدخل الأخرى.

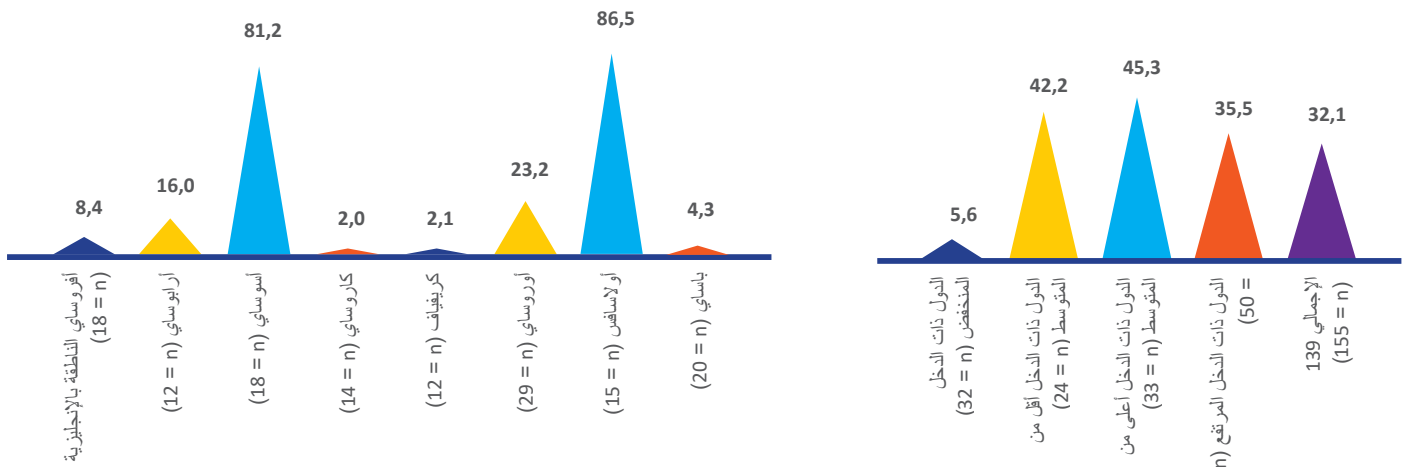
الشكل 3: الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بزيادة في القيمة الحقيقية للموازنة (2014 - 2016)



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

ليس من الضروري وجود علاقة بين مستوى الدخل وموازنة الجهاز الأعلى للرقابة. في الاستقصاء العالمي لعام 2017، طُلب من الأجهزة العليا للرقابة تقديم أرقام موازناتهم للفترة من 2014 إلى 2016، وأوضحت النتائج أن موازنات الأجهزة العليا للرقابة في المتوسط أعلى في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، تليها الدول ذات الدخل أقل من المتوسط. ومن المعلوم أن متوسط موازنات الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض أقل بكثير مقارنة بالموازنات في مجموعات الدخل الأخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس وأوساي أكبر بكثير مقارنةً بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى.⁵ تمتلك الأجهزة العليا للرقابة في أوروساي ثالث أكبر متوسط موازنة، يليها الأجهزة العليا للرقابة في أربوساي. كما أن متوسط موازنات الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي وكريغيف هي أساساً أقل بكثير مما هو عليه في المناطق الأخرى.

الشكل 4: متوسط الموازنة لكل جهاز أعلى للرقابة في الفترة من 2014 إلى 2016 (مليون دولار أمريكي)



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

⁵ أفادت الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي وأولاسافس أيضاً أن لديها عدداً كبيراً من الموظفين.

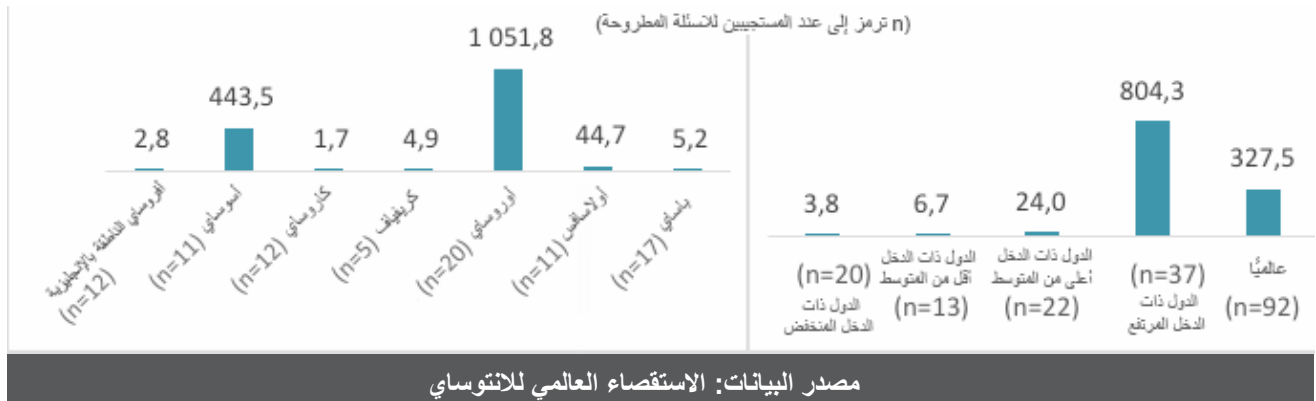
يرتبط متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها بمستوى الدخل.⁶ وبناءً على ذلك، سجلت الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض أدنى متوسط موازنة للكيانات ذات الصلاحية، بينما سجلت الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع أعلى متوسط موازنة، كما هو موضح في الشكل 5.

الشكل 5: متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها في الفترة من 2014 إلى 2016 (تريليون دولار أمريكي)



بالنظر إلى متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها، سجلت الأجهزة العليا للرقابة في أسوسي وأوروساي أعلى متوسط موازنة للكيانات المكلفة بتغطيتها.⁷ تمتلك الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس ثالث أعلى متوسط موازنة للكيانات المكلفة لكل جهاز أعلى للرقابة. كما سجلت الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي أقل متوسط موازنة للكيان المكلف لكل جهاز أعلى للرقابة، تليها الأجهزة العليا للرقابة في كريفاف.

الشكل 6: متوسط موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها في الفترة من 2014 إلى 2016 لكل جهاز رقابي (تريليون دولار أمريكي)

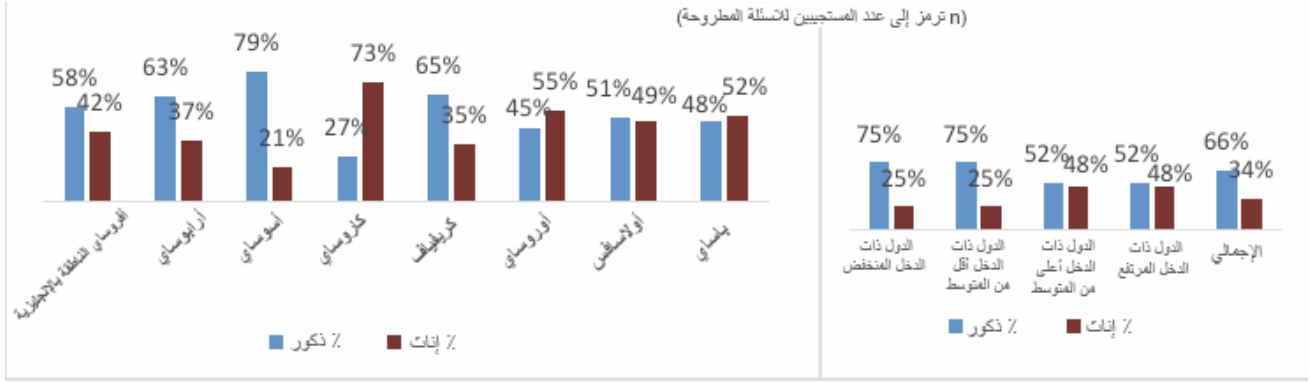


3.4 موظفو الجهاز الأعلى للرقابة ونوعهم

يتألف المجتمع العالمي للجهاز الأعلى للرقابة من 125.000 موظف على الأقل في مختلف مناطق الانتوساي. وتضم الأجهزة العليا للرقابة موظفين مستقرين نسبياً، حيث سجل 81% من الأجهزة العليا للرقابة معدل تعاقب للموظفين يتراوح من 0% إلى 20%. ولا يزال الجنس الذكوري يهيمن على مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة؛ حيث بلغت نسبة الموظفين من الذكور 66%، مقارنة بنسبة 64% في عام 2014. وتبين النتائج أن الموظفين الذكور أغلبية في الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل ومعظم المناطق. بينما سجلت الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أقل من المتوسط أكبر فجوة بين الموظفين الذكور والإناث. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الفجوة بين الجنسين أقل في الأجهزة العليا للرقابة في كل من أوروساي، وأولاسافس، وباساي. وفي الكاروساي، فإن الغالبية العظمى من موظفي الأجهزة العليا للرقابة إناثاً.

⁶ استند تحليل الموازنة للكيانات المكلفة إلى الموازنات التي قدمها 92 جهازاً أعلى للرقابة، حيث تم تقييم 11 رقماً من أرقام الموازنة على أنها مشاكل واستبعدت.
⁷ استندت أرابوساي من التحليل الإقليمي بسبب التمثيل المحدود لها، حيث لا يمكن استخدام الأرقام الموازنة سوى لثلاثة من الأجهزة العليا للرقابة.

الشكل 7: موظفو الجهاز الأعلى للرقابة مصنّفون حسب النوع



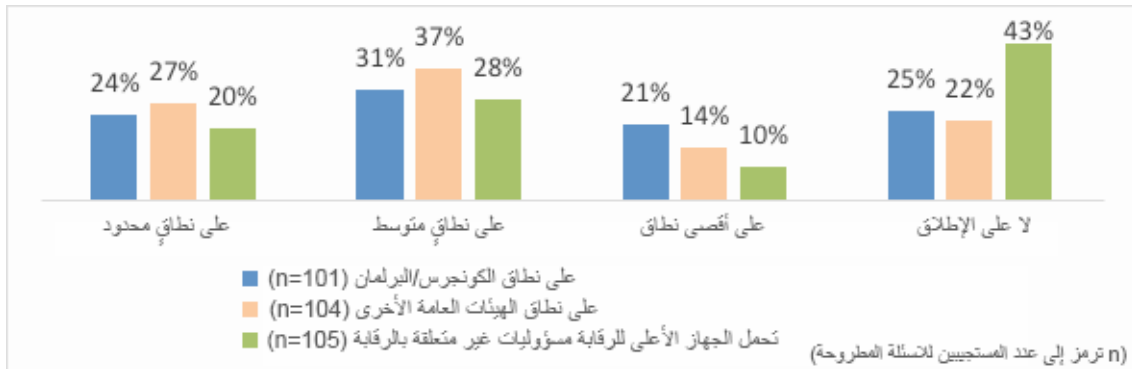
مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

إن غالبية رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة هم من الذكور بنسبة (75%) وأعضاء فرق الإدارة العليا في الأجهزة العليا للرقابة هي في الغالب ذكور أيضًا بنسبة (59%)، وذلك على مستوى الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل والمناطق. وفي الفترة من عام 2010 إلى 2017، ظلت النسبة المئوية الإجمالية عدد الموظفين والمحترفات في مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة ثابتة تقريبًا في مناطق الانتوساي كافة.

ومن بين 155 جهازًا أعلى للرقابة مستجيب، يتمتع النصف (50%) فقط بالسيطرة الكاملة على آلية التعيين والتوزيع الخاصة بهم. وينطبق ذلك بوجه خاص على الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي (71%) وأوروساي (69%) وأولاسافس (94%)، حيث أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى لديها سيطرة أقل على توظيف الموظفين وتوزيعهم. وفي العديد من الدول، لا تزال الهيئات الأخرى تتحكم في توظيف الموظفين وتوزيعهم والتي عادةً ما تكون جزء من السلطة التنفيذية مثل، لجنة الخدمة المدنية، أو وزارة العدل بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية. وقد تؤدي مثل هذه الممارسات إلى المساس باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة عن الهيئات التي يقوم بالرقابة عليها.

تضطلع معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية (57%) بمسؤوليات أخرى لا تتعلق بالرقابة. وتوفر الخدمات للكيانات العامة مثل؛ الخدمات الاستشارية المقدمة إلى الكونجرس أو البرلمان الخاص بهم (75%) أو كيانات عامة أخرى (78%). كما تقدم الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع هذه الخدمات، ولكن بنسبة أقل من ذلك، حيث تقدم نسبة 59% الخدمات الاستشارية إلى الكونجرس أو البرلمان أو الكيانات العامة الأخرى (44%).

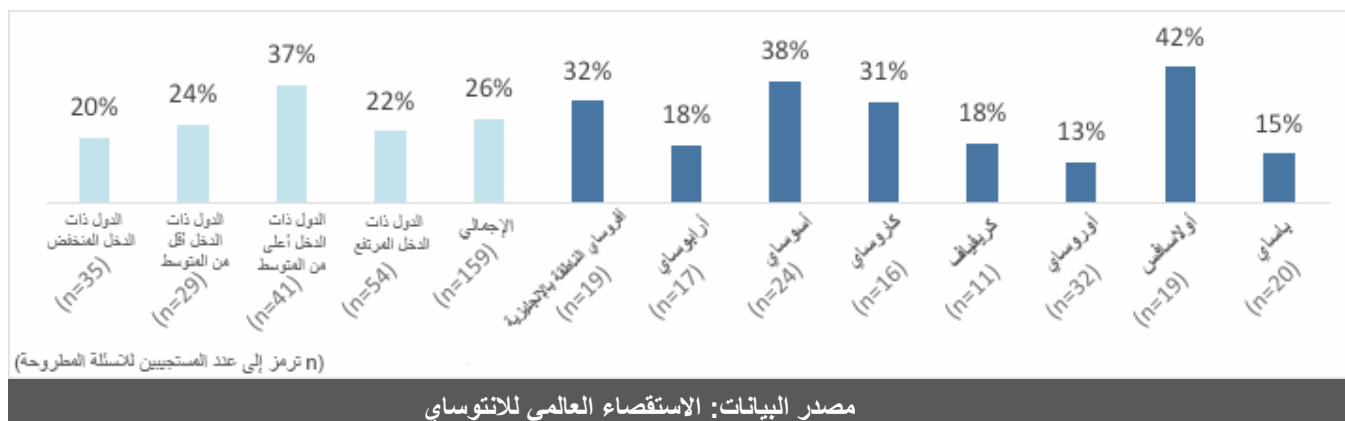
الشكل 8: الأجهزة العليا للرقابة التي تقدم الخدمات الاستشارية في الدول النامية



3.5 المسؤوليات الأخرى المنوطة بالجهاز الأعلى للرقابة

بالإضافة إلى ذلك، يعمل 26% من الأجهزة العليا للرقابة كـ "مؤسسة تدريب معتمدة" مؤهلة من قبل تدريب خارجي أو كيانات مهنية معترف بها كمعهد للتدريب المهني. وتوجد هذه الأجهزة العليا للرقابة في كل من الدول النامية (28%) والدول ذات الدخل المرتفع (22%) على حد سواء. وتعمل معظم هذه الأجهزة العليا للرقابة كمؤسسات تدريبية معتمدة في أولاسافس وأوساي وأفروساي الناطقة بالإنجليزية وكاروساي.

الشكل 9: الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها "مؤسسة تدريب معتمدة"



استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني

إن الاستقلال أمر محوري لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من أداء أدوارها الرقابية وتحقيق التأثير للمواطنين. وينص إعلان المكسيك بشأن الاستقلالية الذي أصدرته الانتوساي والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، الذي أقرته الانتوساي عام 2007 على الشروط الأكثر أهمية لضمان استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. ويحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10 ثمانية مبادئ أساسية لضمان الظروف المواتية لممارسة الأجهزة العليا للرقابة الصلاحيات المؤسسية بشكل مستقل وفعال.

تتمثل هذه المبادئ الأساسية فيما يلي:

1. وجود إطار عمل دستوري/تشريعي/قانوني مناسب وفعال وله أحكام تطبيق فعلية في هذا الإطار.
2. استقلالية رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء المؤسسات ذات المسؤولية المشتركة بما في ذلك الأمن الوظيفي والحصانة القانونية للوفاء بواجباتهم.
3. صلاحيات واسعة النطاق وفعالة وحرية تصرف كاملة للقيام بمهام الجهاز الأعلى للرقابة.
4. الوصول غير المحدود إلى المعلومات.
5. الحقوق والواجبات في إعداد التقارير المتعلقة بالعمل.
6. الحرية في تحديد محتوى وتوقيت تقارير الرقابة ونشرها وتوزيعها.
7. وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة.
8. الاستقلالية المالية والإدارية/التنفيذية، وتوافر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة.

طالب الاستقصاء العالمي لعام 2017 الأجهزة العليا للرقابة بتقييم الحالة وفقًا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10. وإضافة إلى ذلك، استُخدمت البيانات المستمدة من مؤشر الموازنة المفتوحة وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في تحليل مدى تطور استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة على الصعيد العالمي. وأخيرًا، استُخدمت البيانات المستخلصة من تحليل أطر قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة البالغ عددها 25 المنفذة في أغسطس 2017 لتكملة مجموعة البيانات الأخرى. ويتضمن التحليل في نهاية هذه الفصل فحص ثمانية مبادئ أساسية من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 20. كما يعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية التي توصل إليها تحليل البيانات حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن الوصول إلى عرض أكثر اكتمالاً لتحليل البيانات في مجلد الملحق بهذا التقرير، في الفصل الذي يحمل نفس الاسم.

4.1 التدابير التراكمية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

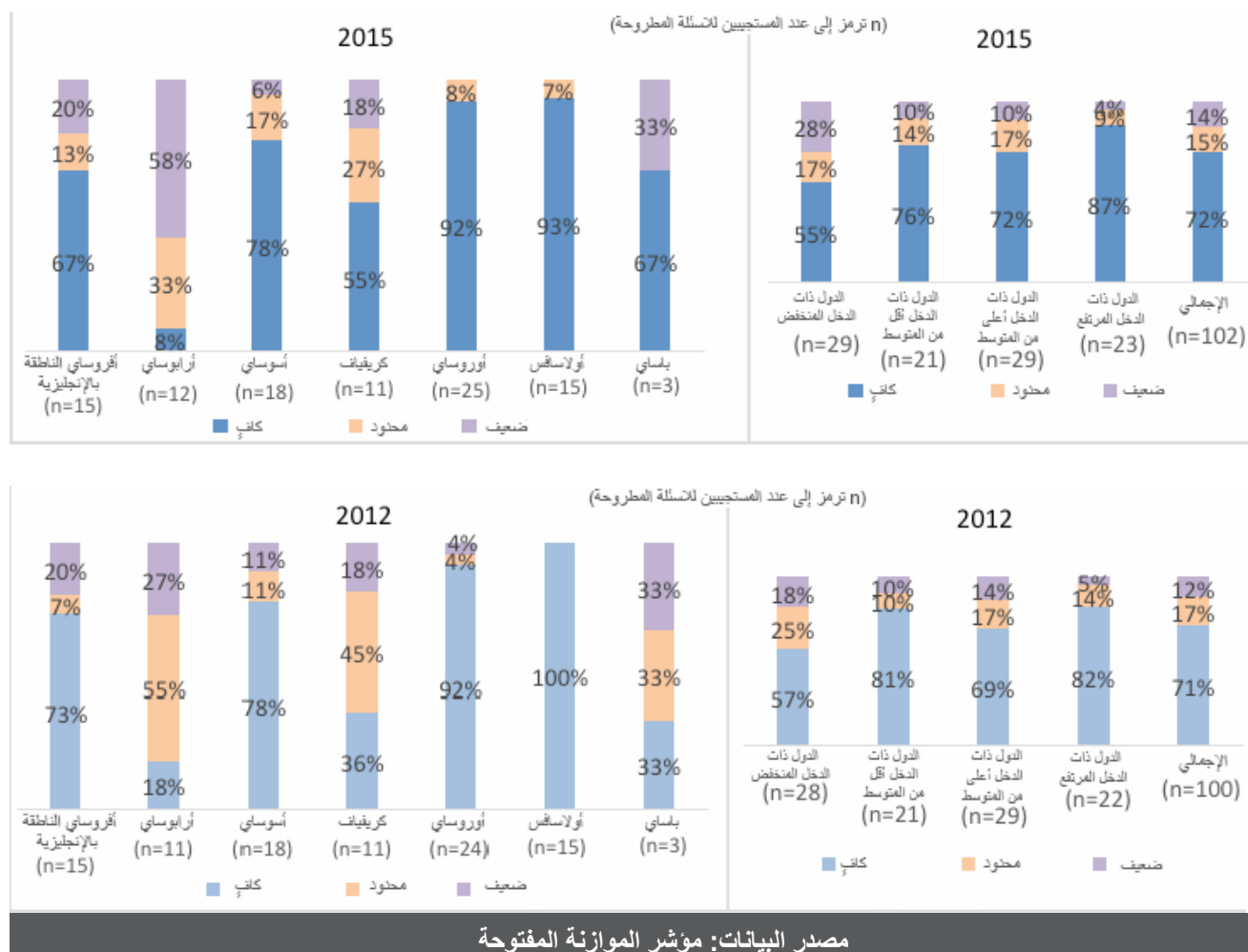
سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة مدى تنمية قوة الجهاز الأعلى للرقابة على مدار الزمن، وسنمعن النظر أولاً في نتائج تحليل مؤشر الموازنة المفتوحة. فحتى عام 2012، يمتلك مؤشر الموازنة المفتوحة ثلاثة مؤشرات لقياس مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، هي (1) الاستقلال عن الهيئة التنفيذية بناءً على عدة عوامل مثل: من لديه سلطة إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وتحديد موازنته؛ (2) ما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة مصادر كافية لتنفيذ صلاحيته؛ (3) السلطة التقديرية الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة بموجب القانون لرقابة ما يرغب في رقبته. ويراعي التحليل التالي ثلاثة مؤشرات تمثل عاملاً مشتركاً في تقييمات أعوام 2010-2012.

وفقاً لمؤشرات الموازنة المفتوحة الخاصة بقياس مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، تظهر نتائج استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2015 أن 72% من 102 دولة خاضعة للاستقصاء لديها مستوى "كاف" من الاستقلالية، أي بزيادة طفيفة عن 71% في نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012. وبشكل عام، ثمة زيادة طفيفة كذلك في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي ارتقت من فئة "ضعيف" في عام 2012 إلى فئة "محدود" في عام 2015، لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض وإقليم أسوساي وكريفياف.

تظهر بيانات عام 2015 تحديداً ما يلي:

- كما هو مبين في الشكل الوارد أدناه، سجلت 73 بلداً 61 درجة أو أكبر، مما وضعها في الفئة "كاف". وتتمتع الأجهزة العليا للرقابة في هذه الدول بالاستقلال التام عن الهيئة التنفيذية والحصول على الموارد الكافية للاضطلاع بعملها. وفي الدول ذات الدخل المنخفض، يتمتع 16 جهازاً من بين 29 جهازاً أعلى للرقابة (55%) بمستوى كاف من الاستقلالية. وعلى الصعيد الإقليمي، سجل جهازين فقط من الأجهزة العليا للرقابة في أربوساي، و4 أجهزة في كريفياف، وجهاز واحد في باساي مستوى كافٍ من الاستقلالية. ومن ناحية أخرى، وصلت معظم الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى إلى درجة مناسبة.
- سجلت 17 بلداً (15%) نتيجة تتراوح من 41 إلى 60 درجة، ووضعة إياها ضمن فئة "محدود". وغالباً ما تفتقر الغالبية العظمى من هذه الأجهزة العليا للرقابة إلى التمويل الكافي لتمكينها من ممارسة صلاحياتها بصورة مجدية. وثمة أجهزة عليا للرقابة من جميع مجموعات الدخل في هذه الفئة، غير أن أكثر الأجهزة العليا للرقابة من الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والدول ذات الدخل أعلى من المتوسط. وعلى الصعيد الإقليمي، يندرج كثير من الأجهزة العليا للرقابة في أربوساي وكريفياف ضمن هذه الفئة.
- سجلت 14 بلداً شملها الاستقصاء 40 درجة أو أقل، مما وضعها ضمن الفئة "ضعيف". وفي هذه الدول، تكون الظروف الهامة للرقابة الفعالة مفقودة في العادة. وكثيراً ما تفتقر إلى الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية والتمويل الكافي. ورغم أن معظم هذه الأجهزة العليا للرقابة توجد في الدول ذات الدخل المنخفض، إلا أن الأجهزة العليا للرقابة من جميع فئات الدخل هي من بين الفئات ذات مستوى الاستقلال المنخفض. وهناك سبعة أجهزة من بين 12 جهازاً أعلى للرقابة خاضع للتقييم في أربوساي ضمن هذه الفئة.

الشكل 10: مدى قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، مؤشر الموازنة المفتوحة لعامي 2012 و 2015



بالنظر طويلاً إلى مدى قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، تظهر نتائج تقييمات مؤشر الموازنة المفتوحة من عامي 2010 إلى 2015 أن التطورات الإيجابية خلال هذه الفترة حدثت في الغالب في الأجهزة العليا للرقابة بالدول ذات الدخل المنخفض، والدول ذات الدخل المتوسط، والدول ذات الدخل المرتفع، والأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أقل من المتوسط المتخلفة عن ركب الاستقلالية. وعلى النحو الموضح في الشكل الوارد أدناه، لقد حدثت التطورات الإيجابية بين مؤشر الموازنة المفتوحة لعامي 2010 و 2015 في الأجهزة العليا للرقابة بإقليم أفرواسي الناطقة بالإنجليزية وأوساسي وباسي مع عدم إحداث تغيير في الأجهزة العليا للرقابة بإقليم أوروباسي. وثمة تطور سلبي فيما يتعلق باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في أرابواسي وكريفياف وبدرجة طفيفة في أولاسافس.

الشكل 11: مدى قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في عامي 2010 و 2015

الدرجة	السنة	الدول ذات الدخل المنخفض	الدول ذات الدخل أقل من المتوسط	الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط	الدول ذات الدخل المرتفع	الإجمالي
كاف	2010	50%	81%	71%	86%	71%
	2012	57%	81%	69%	82%	71%
	2015	28%	57%	66%	87%	58%
محدود	2010	17%	10%	14%	14%	14%
	2012	25%	10%	17%	14%	17%
	2015	45%	33%	28%	4%	28%
ضعيف	2010	33%	10%	14%	0%	15%
	2012	18%	10%	14%	5%	12%
	2015	28%	10%	7%	9%	14%

مصدر البيانات: مؤشر الموازنة المفتوحة

⁸ لم تُعشَل كاربواسي في التحليل، نظراً لعدم إمكانية تقييم سوى جهاز أعلى للرقابة واحد من المنطقة.

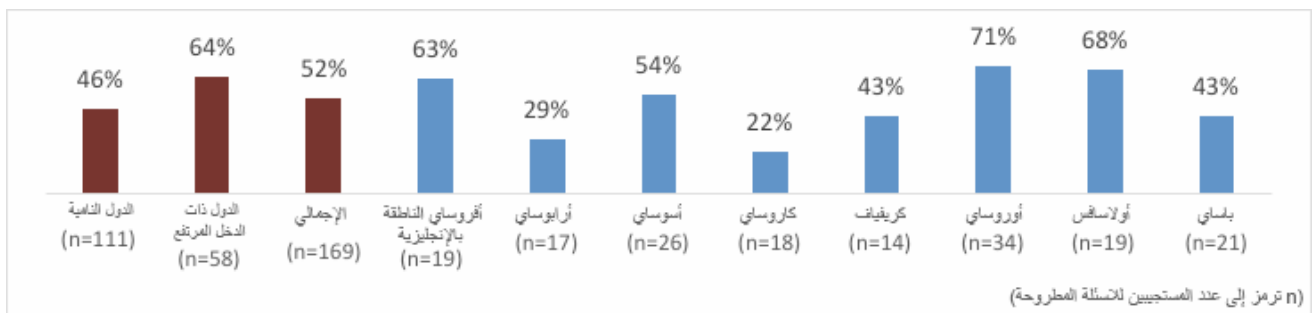
أوضحت نتائج تحليل 25 من أطر قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة التي أجرتها مبادرة تنمية الانتوساي في أغسطس 2017 أن 44% من الأجهزة العليا للرقابة تلي معايير مبادرة تنمية الانتوساي بدرجة 3 أو أكبر على مؤشرات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لمدى استقلالية الجهاز وصلاحيته المستخدمة كسند للأداء وفق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10. كما تتفق نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 مع نتائج إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ومؤشر الموازنة المفتوحة على أنه لا تزال هناك تحديات أمام الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق مستويات أعلى من الاستقلالية.

وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، توضح بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 ما يلي:

4.2 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 1: وجود إطار قانوني مناسب وفعال وأحكام الأعمال الفعلي لهذا الإطار

ينبغي أن تضمن النصوص القانونية التي تنظم الأجهزة العليا للرقابة استقلاليته بشكل تام، لا سيما في الدول النامية، حيث يتمتع 46% فقط من الأجهزة العليا للرقابة بحماية قانونية لاستقلاليتها، مقارنة بـ 64% في الدول ذات الدخل المرتفع. وينبغي للحماية القانونية حماية الأجهزة العليا للرقابة بشكل أفضل من التدخل التنفيذي في عملية الموازنة للجهاز الأعلى للرقابة، وكذلك في إدارة الجهاز الأعلى للرقابة لموارده المالية والبشرية التالية.

الشكل 12: الأجهزة العليا للرقابة التي يحمي إطارها القانوني استقلاليتها حماية تامة

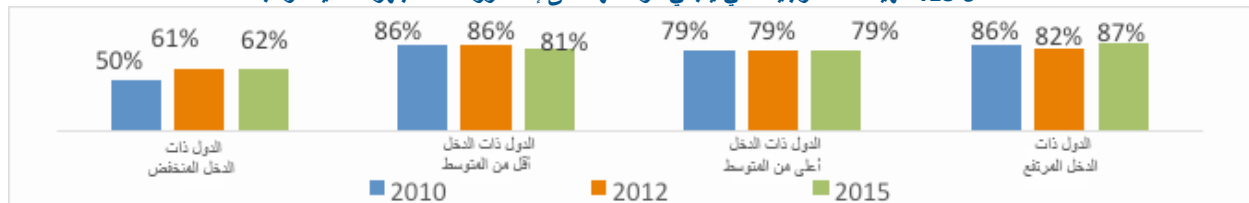


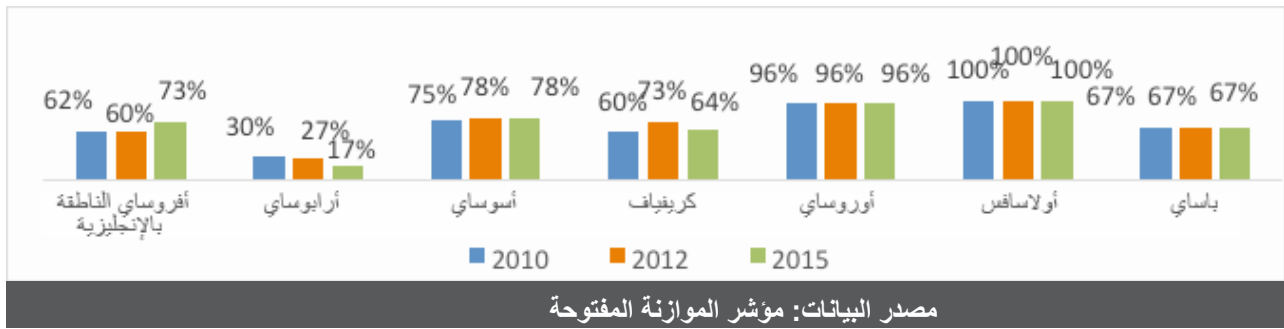
مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

4.3 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 2: استقلالية رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء المؤسسات ذات المسؤولية المشتركة بما في ذلك الأمن الوظيفي والحصانة القانونية للوفاء بواجباتهم.

بالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة، يتعين على إطارها القانوني تعزيز حماية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من التدخل التنفيذي. وتظهر نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2015 أن هناك زيادة طفيفة للغاية في عدد الأجهزة العليا للرقابة حيث يجب على الهيئات الخارجية (مثل؛ الهيئة التشريعية) الموافقة على إقالة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بنسبة تتراوح من 74% من الأجهزة العليا للرقابة في 2010 إلى 76% من الأجهزة العليا للرقابة في 2015. ويعزز الاستقصاء العالمي لعام 2017 نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة التي تظهر أن 79% من الأجهزة العليا للرقابة أكدت أن الهيئة التشريعية تحمي استقلال رئيس (رؤساء) الجهاز الأعلى للرقابة من الإقالة وتوفر الأمن الوظيفي والحصانة القانونية. علماً بأن الأجهزة العليا للرقابة في أرابوآسي عرضة للخطر خاصة فيما يتعلق بالحماية الوظيفية لرئيس (رؤساء) الجهاز الأعلى للرقابة.

الشكل 13: الهيئات الخارجية التي ينبغي موافقتها على إقالة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة

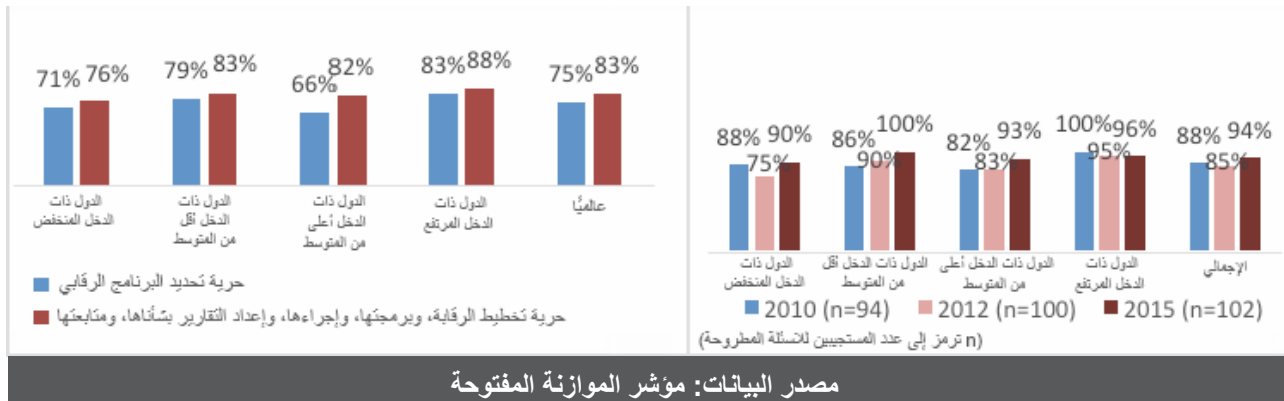




4.4 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 3: صلاحية واسعة النطاق وفعالة وحرية تامة في أداء وظائف الجهاز الأعلى للرقابة

تتمتع معظم الأجهزة العليا للرقابة -على نحو عام- بقدر كبير وفعال من الحماية القانونية المطبقة لتحديد برامج الرقابة السنوية وكذلك لإجراء مهمات رقابية من اختيارهم وإعداد تقارير الرقابة والمتابعة عليها. وأوضح استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة أن 94% من الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بسلطة تقديرية قانونية لإجراء المهمات الرقابية التي ترغب بها، بزيادة قدرها 85% في عام 2012. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، أكدت 83% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة استقلاليتها في تخطيط المهمات الرقابية وإعداد برامجها وإدارتها.

الشكل 14: سلطة الأجهزة العليا للرقابة في تحديد برامج الرقابة السنوية

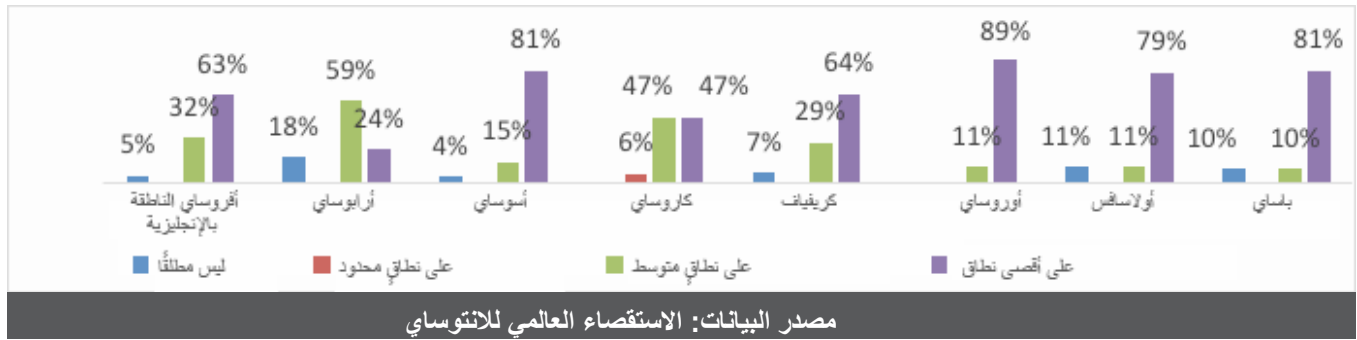


4.5 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 4: الوصول المطلق إلى المعلومات

في الاستقصاء العالمي لعام 2017، أكدت 70% من الأجهزة العليا للرقابة حريتها في الوصول المطلق والمباشر وفي الوقت المناسب لكافة المستندات والمعلومات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها القانونية على أكمل وجه. وتعتبر هذه الحرية أساسية للأجهزة العليا للرقابة للاضطلاع بوظائفها الرقابية. وعلى هذا النحو، يمثل ذلك تحدياً إذ لا تتمتع 30% من الأجهزة العليا للرقابة بإمكانية الوصول المطلق إلى المعلومات لإجراء المهمات الرقابية. وأفادت الأجهزة العليا للرقابة من جميع المناطق بأنها تعاني من القيود المفروضة، لا سيما في أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية، وأروبا، وكاروساي، وكيريباتي، وأولاسافس.

⁹ يشمل رئيس (رؤساء) الأجهزة العليا للرقابة المراقب العام، ورئيس ديوان المحاسبة، وأعضاء المؤسسات ذات المسؤولية المشتركة.

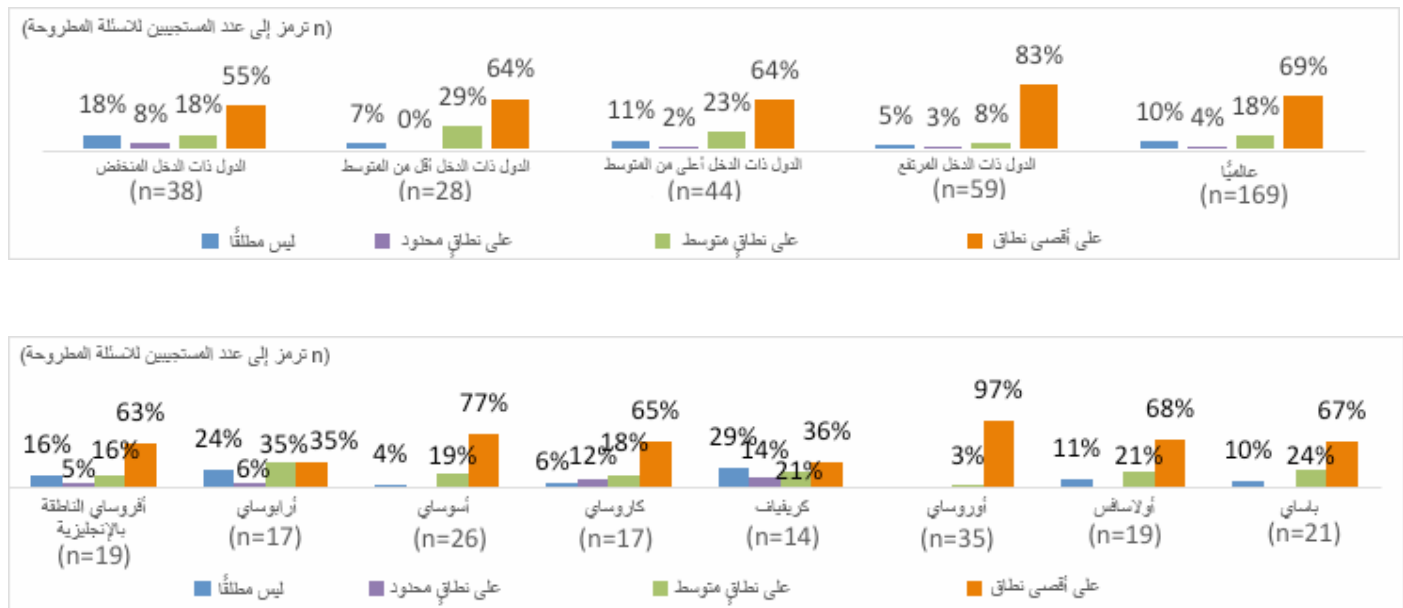
الشكل 15: حرية الأجهزة العليا للرقابة في الوصول المطلق وفي الوقت المناسب إلى المعلومات



4.6 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 5: الحقوق والواجبات في إعداد التقارير المتعلقة بالعمل

يُعد نشر أعمال الرقابة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة من أجل إضافة قيمتها إلى مدى شفافية ونطاق مساءلة حكوماتها. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، أكدت 69% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة على استقلالها التام في نشر تقارير الرقابة وتوزيعها على النطاق العام. ويجب توسيع نطاق الحق في إعداد تقارير حول نتائج الرقابة لتشمل جميع الأجهزة العليا للرقابة ويمثل ذلك تحدياً لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أنه ينبغي لمزيد من الأجهزة العليا للرقابة ممارسة التزامها في إعداد التقارير حول عملها أيضاً، ولا سيما الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. ويمكن الحصول على فحص تقارير الأجهزة العليا للرقابة المنشورة علناً فيما يتعلق بحقها القانوني في توفير التقارير علانية في فصل "النظم التنظيمية والتأهيل المهني للجهاز الأعلى للرقابة" من هذا التقرير (القسم 5.10).

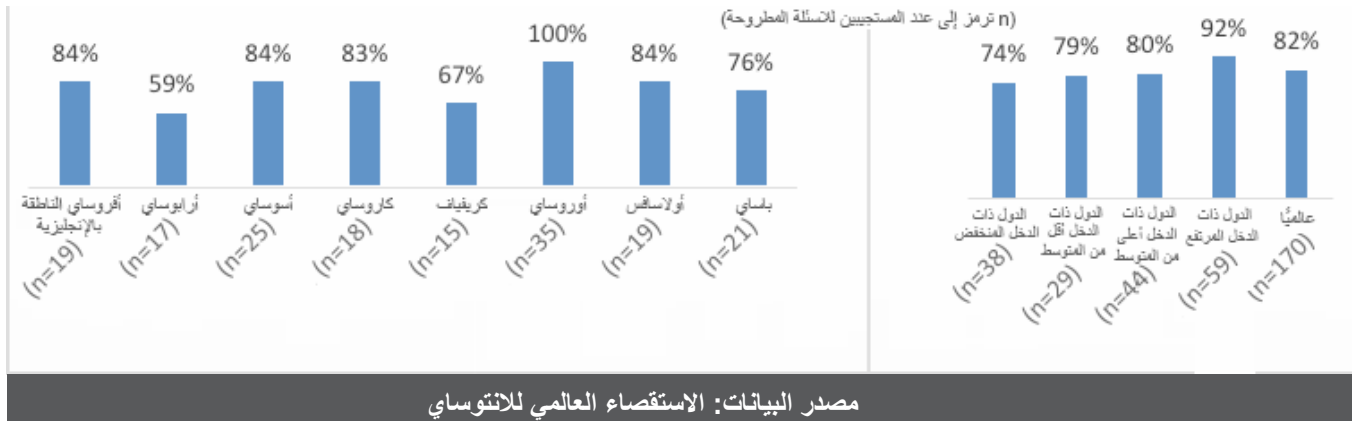
الشكل 16: حرية الأجهزة العليا للرقابة في نشر تقارير الرقابة وتوزيعها



4.7 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 6: الحرية في تحديد محتوى وتوقيت تقارير الرقابة ونشرها وتوزيعها.

على الرغم من تأكيد 82% من الأجهزة العليا للرقابة حريتها في تقرير محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها في الاستقصاء العالمي لعام 2017، إلا أنه ينبغي لجميع الأجهزة العليا للرقابة التمتع بالسيطرة التامة على محتوى التقارير التي تصدرها، وذلك نظرًا لجوهر اختصاصها. وباستثناء الأجهزة العليا للرقابة في أرويساي، أفادت الأجهزة العليا للرقابة بجميع المناطق وفئات الدخل الأخرى بوجود قيود، لا سيما في أرابوساي وكريغاف.

الشكل 17: الحرية التامة في تقرير محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها



4.8 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 7: وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة

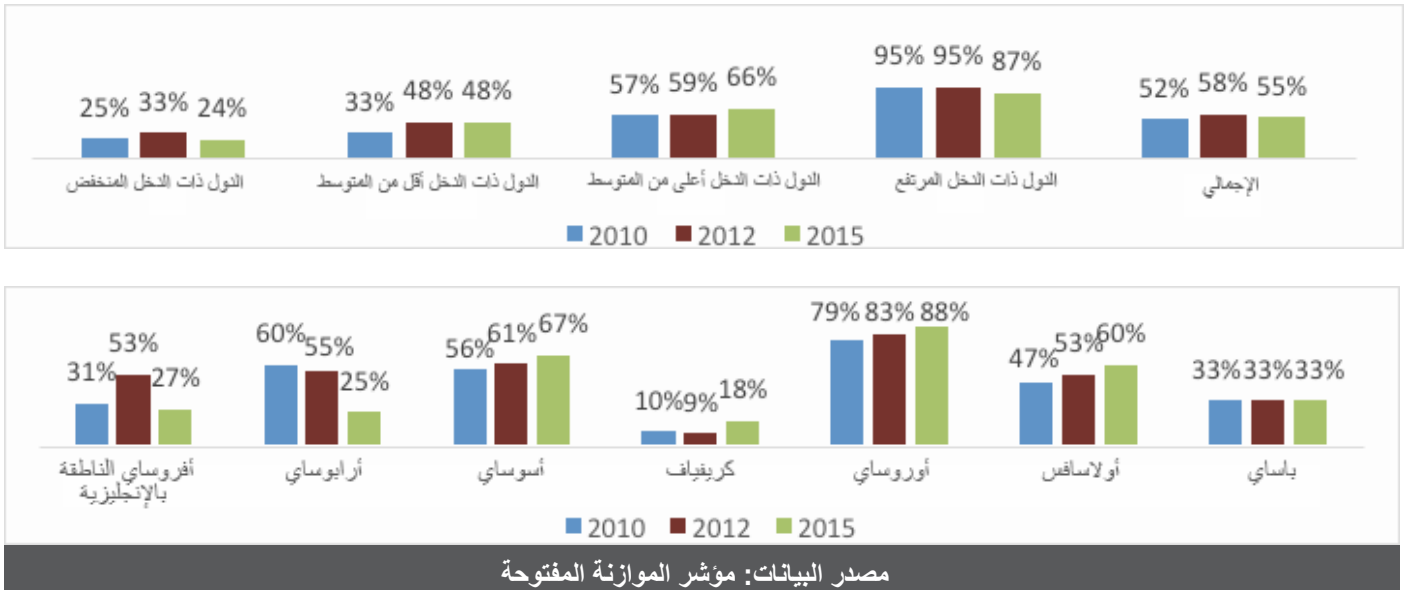
بالإضافة إلى إتاحة نتائج الرقابة علناً، فإن متابعة توصيات الرقابة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة لإضافة قيمة إلى هياكل الحوكمة المتعلقة بالمساءلة والشفافية. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، أكدت 85% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و91% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع وجود نظام داخلي لمتابعة الملاحظات والتوصيات المقدمة إلى الجهات محل الرقابة، بما فيها الإجراءات التي اتخذها السلطات المختصة بالجهات محل الرقابة. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المحسوبة على النظام القضائي أو المفوضة بإصدار عقوبات، فإن 54% من المستجيبين من الدول النامية و85% في الدول ذات الدخل المرتفع يتابعون العقوبات التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة.¹⁰

4.9 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10، المبدأ 8: الاستقلالية المالية والإدارية/التنفيذية، وتوافر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة.

تظل التحديات ملاحقة للأجهزة العليا للرقابة بشأن تحقيق استقلالية الموازنة، التي تتطلب تحديد موازنة الجهاز الأعلى للرقابة من قبل السلطة التشريعية أو القضائية (أو هيئة مستقلة)، وكذلك مستوى تمويل الجهاز الأعلى للرقابة بما يتفق مع الموارد التي يحتاجها الجهاز الأعلى للرقابة لوفاء باختصاصه. وتوضح نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة عن وجود زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع باستقلالية الموازنة من عام 2010 إلى 2012، بيد أنها انخفضت من 58% في 2012 إلى 55% في 2015. وبصفة خاصة، سجل ثمة زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة في الفترة من 2012 إلى 2015 في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أقل من المتوسط مسجلة أدنى مستوى من الاستقلالية المالية.

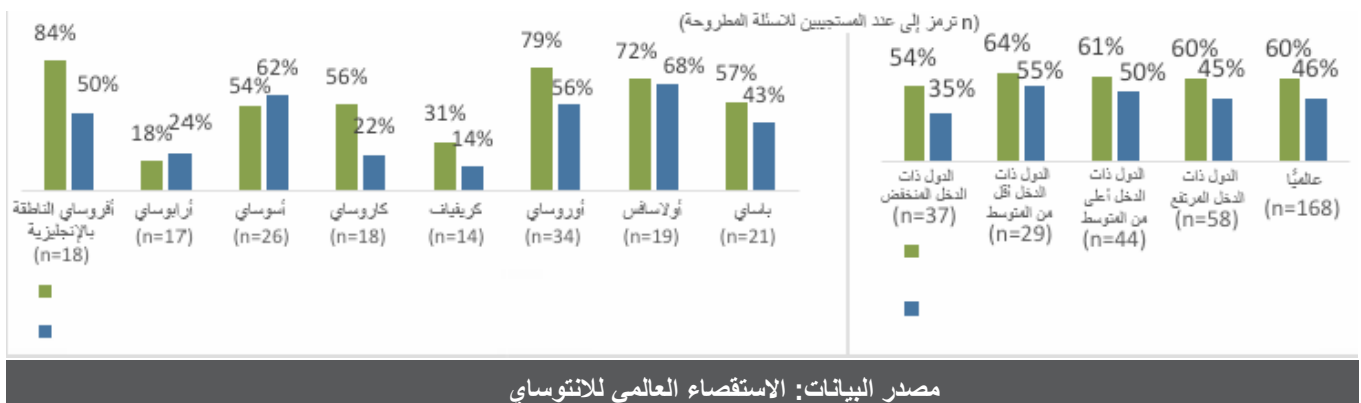
¹⁰ تم فحص بيانات نظم متابعة الرقابة وتحليلها كلية في قسم متابعة التوصيات والعقوبات الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة من فصل "التطورات في النظم التنظيمية والتأهيل المهني للجهاز الأعلى للرقابة".

الشكل 18: الأجهزة العليا للرقابة ذات الاستقلالية في الموازنة



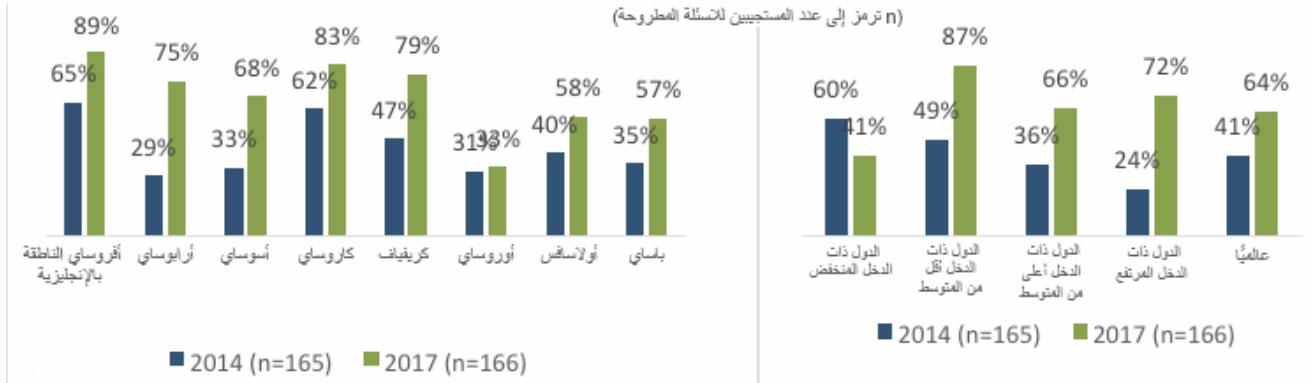
خلص الاستقصاء العالمي لعام 2017 إلى سيطرة الهيئة التنفيذية في معظم الدول على إعداد موازنة الجهاز الأعلى للرقابة. وأكد أقل من نصف الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة البالغ عددها 168 جهازًا، أنها تعتمد على لجنة من البرلمانين أو ممثلي الكونجرس للإشراف على طلب التمويل السنوي - 46% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و45% في الدول ذات الدخل المرتفع. وتعتمد معظم الأجهزة العليا للرقابة في آسيوي، وأوروبي، وأولاسافس وحوالي نصف الأجهزة العليا للرقابة في أفروآسي بالإنجليزية على هذه اللجنة للإشراف على طلب التمويل السنوي، ولا تعتمد معظم الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى على هذه اللجنة في هيئاتها التشريعية.

الشكل 19: الأجهزة العليا للرقابة التي تقدم موازنتها إلى السلطة التشريعية



علاوة على ذلك، ثمة زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة تتراوح من 41% عام 2014 إلى 64% عام 2017 (و75% في الأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية وحدها) أكدت مواجهتها تدخل الهيئة التنفيذية في موازنتها في السنوات الثلاث الماضية. وينطبق ذلك على الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل والمناطق. بيد أن هناك تطورًا إيجابيًا في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تتاح لها الفرصة للاستئناف أمام الهيئة التشريعية أو البرلمان أو الكونغرس إذا كانت الموارد المقدمة غير كافية للوفاء باختصاصها يتراوح من 59% عام 2014 إلى 65% عام 2017.

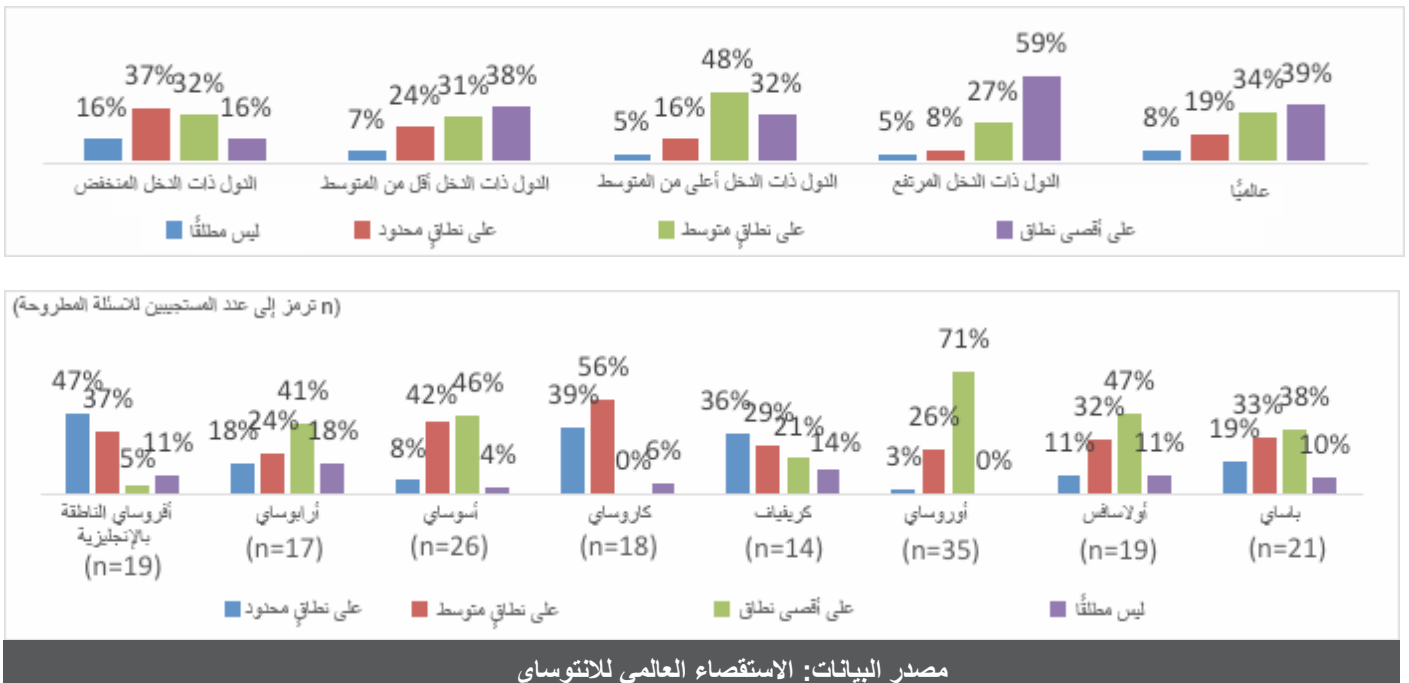
الشكل 20: تدخل السلطة التنفيذية في عملية موازنة الجهاز الأعلى للرقابة



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

أكدت معظم الأجهزة العليا للرقابة أنها واجهت، بدرجات متفاوتة، تدخل الحكومة وغيرها من السلطات في كيفية إدارة موازنتها الخاصة. وهذا هو الحال في 72% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و41% في الدول ذات الدخل المرتفع.

الشكل 21: مدى إدارة الأجهزة العليا للرقابة لموازنتها الخاصة بدون تدخل خارجي



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

تطوير نظم الجهاز الأعلى للرقابة التنظيمية والتأهيل المهني

صار إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتيرة تركيز هامة بالنسبة لمجتمع الانتوساي، بعد الموافقة على مبادئ الرقابة التوجيهية (المستوى 4) في عام 2010 والموافقة على المبادئ الأساسية (المستوى 3) في عام 2013. وتضاف تلك إلى "الشروط الأساسية" الحالية (المستوى 2) ويعتبر إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملية تدريجية تنطوي على عدد من الخطوات، تبدأ بقرار الجهاز الأعلى للرقابة الخاص باعتماد المعايير وإجراء تقييم لمستوى التزامها وتنتهي عند ممارسات الجهاز الأعلى للرقابة واسعة النطاق الممتثلة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

أثار اعتماد الانتوساي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتطويرها الدائم نقاشاً داخل مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة بشأن الموارد اللازمة وجهود تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة التي تعتمد المعايير ليستثنى لها استيفاء هذه المعايير في ممارساتها. ومن ثم، وضعت الأجهزة العليا للرقابة وشركاؤها الخارجيون منتجات وبرامج تستهدف دعم تطبيق المعايير الدولية على نحو أكبر. وبما أننا سندرس ذلك في الفصل التالي، فقد وضعت مواد إرشادية حول مبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالإضافة إلى وضع وإعمال أدوات لتقييم حالة الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتسهيل مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة لممارساته مثل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأدوات تقييم الالتزام بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ووسعت الأدوات العالمية المخصصة لقياس مدى الشفافية الحكومية والمساءلة مثل مؤشر الموازنة المفتوحة وإطار عمل تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية فحصها لمؤسسات الرقابة مثل الأجهزة العليا للرقابة وضمنت المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن وسائلها التقييمية.

يتناول هذا الفصل دراسة تطور النظم التنظيمية في الجهاز الأعلى للرقابة والتأهيل المهني في ضوء الجهود التي يبذلها المجتمع لتعميم المعايير والمبادئ الدولية في رقابة الجهات العامة. ويجمع بيانات من الاستقصاء العالمي لعام 2017 ومؤشر الموازنة المفتوحة وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية للنظر في تطور العملية الرقابية ومنظمة الجهاز الأعلى للرقابة منذ 2014. كما يستفيد من البيانات الواردة في الاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين للأجهزة العليا للرقابة الذي أشرف عليه الجهاز الأعلى للرقابة في الإمارات العربية المتحدة، المتعلقة بالموضوعين المطروحين في مؤتمر الإنكوساي للأجهزة العليا للرقابة، المنعقد في أبوظبي في ديسمبر 2016.¹¹

يعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية لتحليل بيانات النظم التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة والتأهيل المهني. يمكن اكتشاف عرض أكثر اكتمالاً لتحليل البيانات في كتاب المرفق بهذا التقرير، في الفصل المسمى بالاسم نفسه.

5.1 القوة العامة لدورة الرقابة

في بداية فحص قوة دورة الرقابة،¹² ننظر أولاً إلى بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية. يُقيم مؤشر الأداء ٢٦ من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (2011)، "نطاق الرقابة الخارجية وطبيعتها ومتابعها".

من أجل النجاح في تسجيل درجة جـ أو أكبر في مؤشر الأداء هذا من القياس العادي الذي يتراوح بين أ إلى د، المستخدم كمقياس مرجعي في هذا التقييم، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة الخاضع للتقييم استيفاء جميع الشروط التالية:

- الرقابة السنوية على الجهات الحكومية المركزية التي تمثل 50% على الأقل من إجمالي المصروفات
- تحديد المهام الرقابية للقضايا الهامة
- الإفصاح قليلاً عن طبيعة المعايير الرقابية المستخدمة
- تقديم تقارير الرقابة إلى السلطة التشريعية في غضون 12 شهر من نهاية الفترة المشتملة (وبالنسبة للرقابة المالية، ففي غضون 12 شهر من استلام البيانات المالية من الجهاز الأعلى للرقابة)
- تقديم (السلطة التشريعية) ردًا رسميًا على تقارير الرقابة (على الرغم من أنه قد يأتي متأخراً أو غير دقيق).

زاد عدد الدول النامية والأقاليم التي أجرت تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لإعداد تقارير بشأن مؤشر الأداء 26 من عدد 87 دولة في عام 2010 إلى 120 في عام 2014 و141 في عام 2017. فبالنسبة للدول النامية، تظهر البيانات زيادة نسبة الأجهزة العليا للرقابة من 38% إلى 47% في 2014 وإلى 48% في 2017 التي تستوفي المقياس المرجعي لمؤشر الأداء 26.¹³ وثمة انخفاض في عدد الدول ذات الدخل المتوسط التي حققت درجة جـ أو أكبر في تقييم إطار الإنفاق العام، المؤشر 26 وارتفاع بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل أقل من المتوسط.

¹¹ شمل الجزء الأول من الاستقصاء أدوار الانتوساي والجهاز الأعلى للرقابة في جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 الخاص بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحركة الرشيدة وتعزيز مكافحة الفساد. واستجاب 139 جهازاً أعلى للرقابة إلى الاستقصاء، من بينهم 116 قدموا استجابات كاملة.

¹² يرجى العلم بأن هذا قياس عالي المستوى يعتمد في الدرجات على أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستجابة السلطة التشريعية على تقارير الرقابة على حد سواء. وحيث أن مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية يتم باستخدام طريقة "الحلقة الأضعف"، فلا يمكن تسجيل درجة د إلا إذا قدمت السلطة التشريعية استجابة رسمية على تقارير الرقابة.

¹³ يشمل تعداد الدول النامية في برنامج تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في بيانات 2017 تكرار 119 دولة من عام 2014 و12 دولة مختلفة في العينة. ولم يكن لسبعة دول عضوية إقليمية.

الشكل 22: الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تسجل الدرجة ج أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 (2010-2016)

2017	2014	2010	
40% (n=46)	38% (n=45)	26% (n=35)	الدول ذات الدخل المنخفض
58% (n=40)	47% (n=36)	33% (n=27)	الدول ذات الدخل أقل من المتوسط
47% (n=45)	56% (n=39)	60% (n=25)	الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط
48% (n=131)	47% (n=120)	38% (n=87)	جميع الدول النامية
مصدر البيانات: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية			

يحلل الشكل أدناه بيانات المجموعات الإقليمية للانتوساي نفسها، مبنية بعض الاختلافات الإقليمية. وثمة زيادة في عدد الدول التي أجرت تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في منطقة كيريفاف وزيادة في النسبة المئوية بين تلك الدول التي سجلت الدرجة ج أو أكبر، حيث كانت النسبة 6% في عام 2010 وصارت 19% في عام 2017. وكان هناك انخفاض في النسبة المئوية للدول التي حققت المقياس المرجعي في منطقة أفروساي الناطقة بالإنجليزية وأفروساي وأولاسافس وباساي.

الشكل 23: الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تسجل الدرجة ج أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 حسب المنطقة

2017	2014	2010	
57% (n=21)	68% (n=22)	56% (n=16)	أفروساي الناطقة بالإنجليزية
55% (n=11)	45% (n=11)	33% (n=9)	أرابوساي
78% (n=18)	47% (n=19)	36% (n=11)	أسوساي
38% (n=13)	27% (n=11)	33% (n=6)	كاروساي
19% (n=21)	6% (n=18)	6% (n=18)	كيريفاف
67% (n=15)	79% (n=14)	45% (n=11)	أفروساي
31% (n=13)	46% (n=13)	67% (n=9)	أولاسافس
36% (n=11)	50% (n=12)	43% (n=7)	باساي
مصدر البيانات: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية			

بالطرق إلى استقصاء الموازنة المفتوحة وفحص المقياس المركب لأداء الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك المؤشر الرابع (سواء أسس الجهاز الأعلى للرقابة نظام ضمان جودة مستقل يلانم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40 أم لا) يأتي المقياس الكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن الاطلاع على التحليل المستقل لمؤشر الموازنة المفتوحة 2015، المؤشر 116 الخاص بالعمليات الرقابية لضمان الجودة في قسم "رقابة الجودة وضمانها" في الفصل المعلن "التطور في نظم الجهاز الأعلى للرقابة التنظيمية والتأهيل المهني". وعموماً، فقد أوضحت نتائج استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة أن 66% من الأجهزة العليا للرقابة لديها أنظمة لضمان الجودة ولكن 34% فقط لديها أنظمة لضمان الجودة تستوفي مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

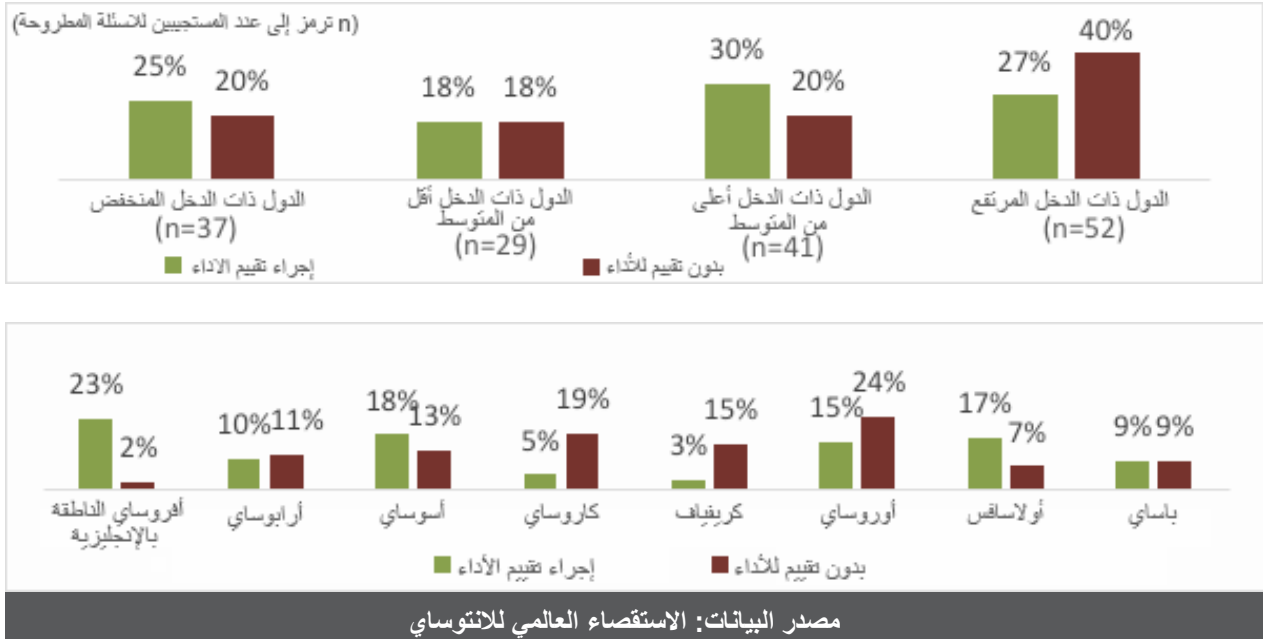
وبناءً على المؤشرات الأربع:

- يوضح استقصاء مؤشر الموازنة المفتوحة أن 59 جهاز (58% من 102 دولة خاضعة للاستقصاء) سجل 61 أو أعلى مما جعلهم في فئة "الكافي" من بينهم 39 جهازاً من الدول النامية.
- سجل 29 جهازاً (28% من 102 دولة خاضعة للاستقصاء) ما بين 41 و60 مما جعلهم في فئة "المحدود". ولم يؤسس معظم هذه الأجهزة نظام ضمان جودة مستقل.

5.2 إجراء تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة

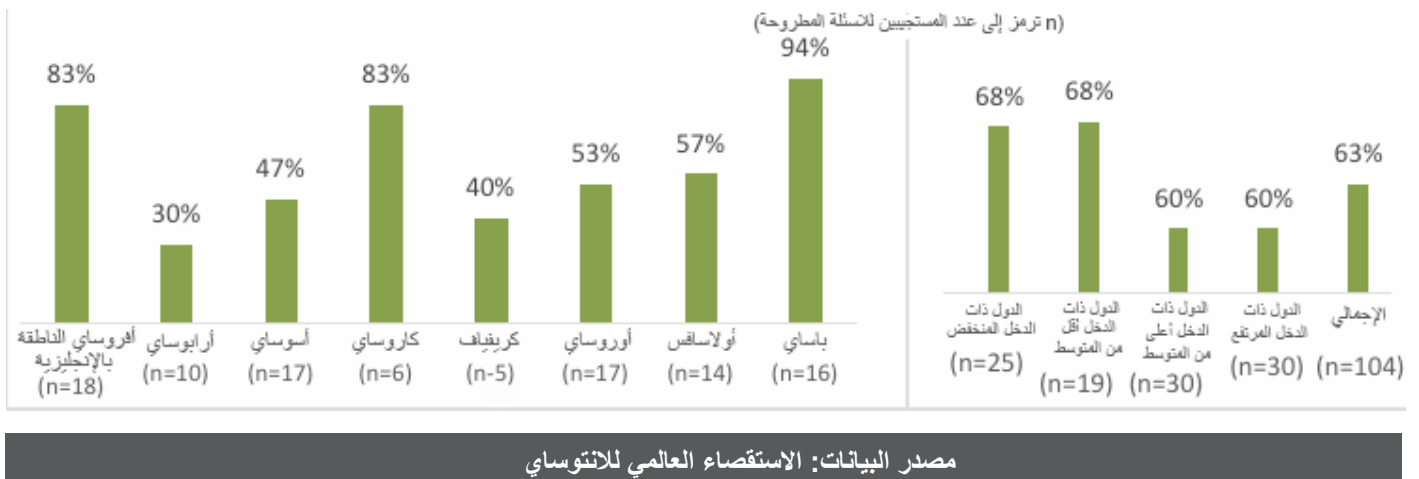
يعد تقييم الأداء هاماً بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة لضمان أمثال مهماتهم الرقابية للمعايير الرقابية المعتمدة ولضمان عمل منظماتهم على نحو يساعد الموظفين وجودة عملهم. وعموماً، أكد 66% من الأجهزة العليا للرقابة أنهم أجروا تقييماً للأداء منذ عام 2013 إلى 2016، هم 74 جهاز في الدول النامية و31 جهاز في الدول ذات الدخل المرتفع. وفي خلال الفترة، أبلغ 105 جهازاً أعلى للرقابة من كافة مجموعات الدخل عن إجرائهم 181 تقييم أداء. وعلى الرغم من ذلك، يوجد عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة لم تقم بإجراء تقييم الأداء منذ عام 2013، 31% من الأجهزة في الدول النامية و41% في الدول ذات الدخل المرتفع.

الشكل 24: الأجهزة العليا للرقابة التي أجرت تقييمًا لأدائها



يعد إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية أكثر الأدوات المستخدمة الآن لإجراء تقييمات الأداء في مجتمع الأجهزة العليا للرقابة العالمية. حيث أبلغ أربعون في المائة (40%) من الأجهزة العليا للرقابة التي أجرت تقييم الأداء استخدامها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بينما استخدم 29% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية. كما أبلغ معظم الأجهزة العليا للرقابة (63%) أنهم قدموا تقييمات الأداء إلى ضمان جودة خارجي، وهذا ينطبق على معظم الأجهزة العليا للرقابة في منطقة أفرواسي الناطقة بالإنجليزية وكاروساي وباساي. وعلى الرغم من هذا، فقد قدمت مجموعة قليلة من الأجهزة العليا للرقابة في منطقة أرابوساي تقييمات أدائها إلى ضمان جودة خارجي، كذلك فعل ما يقرب من نصف الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى.

الشكل 25: تقييمات أداء الأجهزة العليا للرقابة الخاضعة لضمان جودة خارجي



أفادت الأجهزة العليا للرقابة أن نتائج تقييمات أدائها الأكثر شيوعًا تتعلق بعملية الرقابة المحسنة وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة. حيث كانت معظم النتائج المذكورة بخصوص منهجية الرقابة المحسنة أو الحديثة والأدلة الرقابية الإرشادية المنقحة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة وبرامج تدريبية داخلية أكثر استهدافًا وخطة الجهاز الأعلى للرقابة الإستراتيجية المنقحة وإستراتيجية تعامل الأطراف ذات العلاقة أو خطتها.

يقدم قليل من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية (38%) تقارير عن نتائج تقييمات أدائها إلى الأطراف ذات العلاقة الخارجيين. (مثل السلطة التشريعية والعامية وما إلى ذلك)، مقارنةً بنسبة 63% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع.

الشكل 26: الأجهزة العليا للرقابة التي تقدم تقارير إلى الأطراف ذات العلاقة حول تقييم أدائها



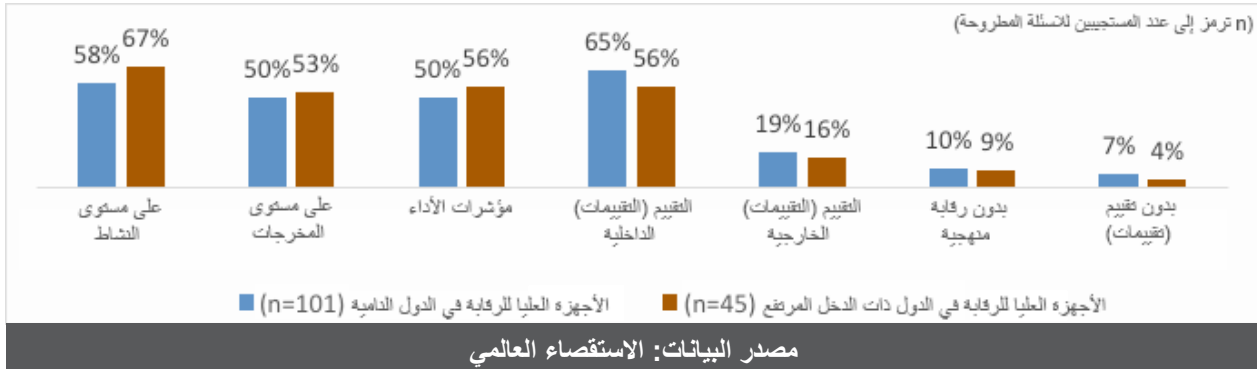
5.3 التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة

تؤكد بيانات الاستقصاء العالمي للانتقاصي لعام 2017 النتيجة الواردة في 2014 التي مفادها أن معظم الأجهزة العليا للرقابة لديها خطط إستراتيجية، مما يوضح أن الخطة الإستراتيجية صارت أداة سائدة ضمن الأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي. وتظهر بيانات عام 2017 أن 91% من الأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي لديها خطة إستراتيجية، بنسبة 94% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و84% من الأجهزة في الدول ذات الدخل المرتفع. كما تمتلك معظم الأجهزة (86%) خطط تشغيلية، بالرغم من أن هذا العدد يمثل انخفاضًا عن عام 2014 (94%). وتنتج معظم الأجهزة العليا للرقابة (60%) خططها الإستراتيجية والتشغيلية أو إحداها للجمهور، منها 29% تعلن عن كل من الخطط الإستراتيجية والتشغيلية من خلال موقعها الإلكتروني على سبيل المثال، و32% تعلن عن الخطط الإستراتيجية فقط للجمهور.

وتمثل الخطط الإستراتيجية والتشغيلية أدوات إدارية لمعالجة القضايا الإستراتيجية والتشغيلية الرئيسية التي تواجه الجهاز الأعلى للرقابة. وتبدأ دورة التخطيط الإستراتيجي بتطوير فهم واضح لنقاط القوة واحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة بالإضافة إلى الموارد المتاحة. وأكدت غالبية الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة (94%) أن خططهم الإستراتيجية تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة. ومع ذلك، فقد تبين من تحليل 25 إطار من أطر قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة التي أجريت في أغسطس 2017 أن 28% فقط من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية لديها دورة تخطيط إستراتيجي عالية الجودة تلبى معظم المعايير المحددة في إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.¹⁴

أفادت الأجهزة العليا للرقابة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بأنها تستفيد من آليات مختلفة لرصد وتقييم خططها الإستراتيجية والتشغيلية. وأبلغت معظم الأجهزة العليا للرقابة (61%) في جميع مجموعات الدخل والمناطق عن رصد خططها الإستراتيجية والتشغيلية على مستوى النشاط. ومن بين الـ 146 جهاز أعلى للرقابة المستجيبين للاستقصاء، هناك 16% منها لم يرصدوا أو يقيموا خططهم الإستراتيجية والتشغيلية.

الشكل 27: رصد وتقييم الخطط الإستراتيجية والتشغيلية



5.4 تغطية الرقابة

تشير نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 إلى ارتفاع معدل تغطية الرقابة التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة، على الرغم من أن النتائج تظهر انخفاضًا طفيفًا عن عام 2014. وكما هو الحال في الاستقصاء العالمي لعام 2014، يتم فحص نتائج تغطية الأجهزة العليا للرقابة للجهات محل الرقابة ضمن صلاحيات الجهاز في ضوء مجموعة من المقاييس المرجعية المحددة للرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. وقد تم تحديد مستويات المقياس المرجعي لتتفق مع معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بشأن بُعد تغطية الرقابة الوارد في الشكل أدناه.¹⁵ وتشير النتائج بالنسبة لتغطية الرقابة المالية ورقابة الالتزام، إلى وجود فجوة ضيقة نسبيًا بين الأداء العالمي للأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع وتلك الموجودة في الدول النامية. وقد تقلصت الفجوة في رقابة الأداء قليلًا، ولكن لا تزال الفجوة واسعة.

¹⁴ تم القياس بواسطة تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، الدرجة 3 أو أكبر لمؤشر الجهاز الأعلى للرقابة 8 [الإصدار التجريبي] أو مؤشر الجهاز الأعلى للرقابة-3 [النسخة المعتمدة].
¹⁵ يشير المستوى إلى معايير تسجيل الدرجة 3 على مقياس يتراوح من 0 إلى 4.

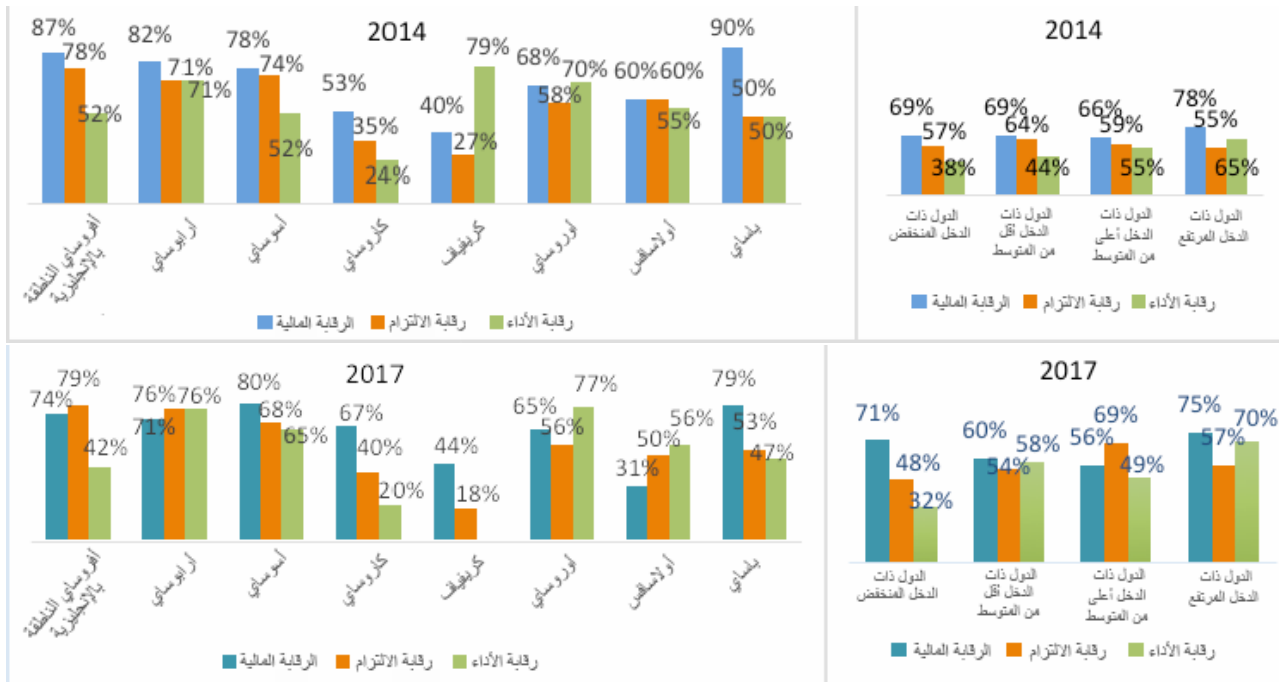
الشكل 28: نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي تلبى معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة للتعطية الرقابية

الدول ذات الدخل المرتفع	الدول النامية	عالمياً
الرقابة المالية: رقابة 75% على الأقل من البيانات المالية الواردة (بما في ذلك الصندوق الموحد / الحسابات العامة أو أكبر ثلاث وزارات عند عدم وجود الصندوق الموحد).	62% (n=100)	66%
رقابة الالتزام: يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة أساساً موثقاً للمخاطر لاختيار المهمات الرقابية التي تتعلق بالالتزام التي تضمن إخضاع جميع الجهات لرقابة الالتزام، وإخضاع 60% على الأقل (حسب القيمة) من الجهات محل الرقابة ضمن صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة لرقابة الالتزام في السنة الرقابية الأخيرة.	58% (n=98)	58%
رقابة الأداء: أصدر الجهاز الأعلى للرقابة، في المتوسط طوال الأعوام الثلاثة الماضية، عشر عمليات رقابة أداء على الأقل و/أو استخدم 20% من الموارد الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة في عملية رقابة الأداء.	46% (n=99)	54%

مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للالتقاضي

- يشير تحليل البيانات إلى وجود فرص لتحسين تغطية الرقابة للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية وفي بعض المناطق.
- وعلى الصعيد العالمي، أفاد 66% من الأجهزة بأنها تلبى معايير المقياس المرجعي للرقابة المالية، وهي نسبة أقل من النسبة التي أبلغت في عام 2014 التي كانت 71%. وكما يتضح في الأشكال أدناه، زادت تغطية الرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض بشكل طفيف، بينما تضاعفت بالنسبة لمجموعات الدخل الأخرى. وقد استوفى عدد قليل من الأجهزة العليا للرقابة في كيريبات (44%) وأولاسافس (31%) المقياس المرجعي للرقابة المالية، واستوفت كافة الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى المقياس المرجعي.
 - بالنسبة لرقابة الالتزام، تشير النتائج إلى أن حوالي 58% من الأجهزة العليا للرقابة (83 من أصل 144 جهاز) أفادت استيفائها بالمقياس المرجعي، من أصل 60% في عام 2014. وكانت المستويات مشابهة لجميع مستويات الدخل، حيث كانت النسبة 58% في الدول النامية و57% في الدول ذات الدخل المرتفع. كما تظهر النتائج تحسناً طفيفاً للأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط والدول ذات الدخل المرتفع، وأفروسي الناطقة بالإنجليزية وأربوسي وكاروسي وباساي.
 - بالنسبة لرقابة الأداء، استجاب 54% من 153 جهاز على مستوى العالم بأنهم استوفوا المقياس المرجعي، وكانت النسبة 52% في عام 2014. وبالنسبة للدول النامية، كانت النتيجة 46% في مقابل 70% في الدول ذات الدخل المرتفع. وقدمت مناطق أربوسي وأوروسي أعلى تغطية في ضوء المقياس المرجعي في حين سجلت الأجهزة العليا للرقابة في كاروسي وكيريبات أدنى مستوى.

الشكل 29: الأجهزة العليا للرقابة التي تلبى معايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة للتعطية الرقابية (2014 و 2017)



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للالتقاضي

بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة، قد يفسر إدماج رقابة الالتزام في عمليات الرقابة المالية سبب عدم استيفاء مستوى المقياس المرجعي. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة بمهام رقابية نظامية، تتضمن عناصر من رقابة الالتزام والرقابة المالية معاً ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نماذج الأجهزة العليا للرقابة قد تؤثر على كيفية تفسير تغطية الرقابة وما يمكن تحقيقه، وهذا قد يؤثر على النتائج العامة والإقليمية على حد سواء.

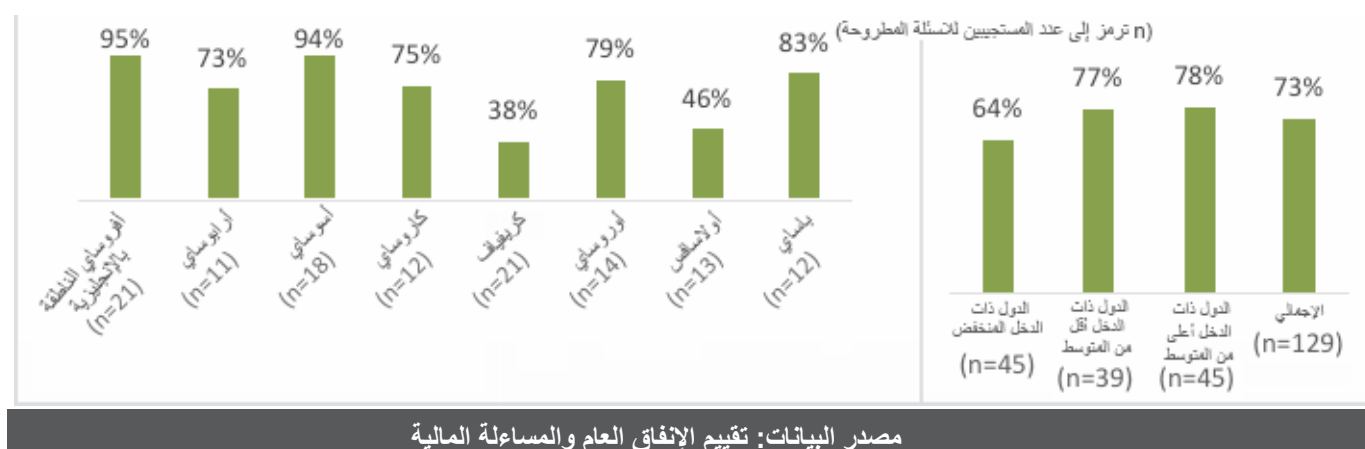
ويُقدم تحليل بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة منظوراً إضافياً بشأن تغطية الرقابة للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. يتضمن مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 للرقابة الخارجية ثلاثة أبعاد منفصلة، أحدها يتعلق "بنطاق / طبيعة الرقابة المؤداة"، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الرقابية وتغطية الجهات محل الرقابة. وكما يبين الشكل أدناه، تشير البيانات إلى أن الأداء العام للأجهزة العليا للرقابة للدول النامية التي حققت المقياس المرجعي (سجلت درجة ج أو أكبر في مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26، البعد (1) قد زاد من 64% في عام 2010 إلى 78% في عام 2014، ولكنه انخفض قليلاً إلى 73% في عام 2017.

الشكل 30: توزيع درجات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 البعد (1)، من عام 2010 إلى 2017 (الدول النامية فقط)

الأبعاد	العام	العدد	% أ	% ب	% ج	% د	% من ج أو أعلى
(1) نطاق / طبيعة عملية الرقابة (بما في ذلك الالتزام بمعايير الرقابة)	2010	81	7	31	26	36	64
	2014	119	10	30	38	22	78
	2017	129	10	29	33	23	73
مصدر البيانات: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية							

في عام 2017، سجلت 64% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض جـ أو أكبر في مؤشر الأداء 26 البعد (1) بينما تأخرت الأجهزة العليا للرقابة من الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (77%) عن الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (78%). وعلى الصعيد الإقليمي، لا تستوفي غالبية الأجهزة العليا للرقابة في منطقة كاريبياف وأواساس المقياس المرجعي، في حين أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى تستوفي هذا المقياس.

الشكل 31: الأجهزة العليا للرقابة التي تسجل الدرجة جـ أو أعلى في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر الأداء-26 البعد (1) لعام 2017



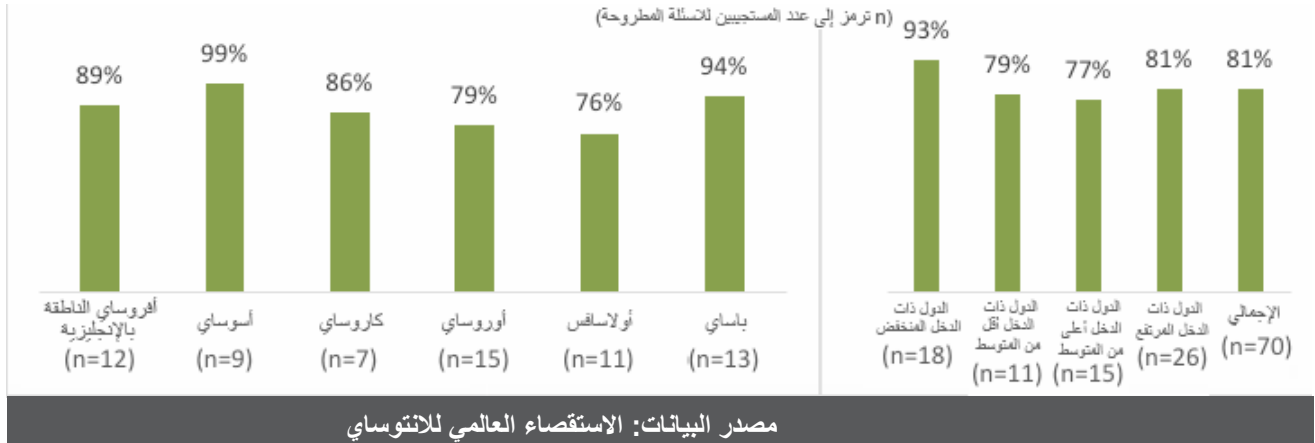
يقدم فحص موازنات الجهات التي تكلف الأجهزة العليا للرقابة برقابتها والتي أجرت الرقابة عليها بالفعل صورة عن تغطية الرقابة. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، طُلب من الأجهزة العليا للرقابة تقديم أرقام ميزانية الجهات التي كلفت برقابتها والتي قامت برقابتها من عام 2014 إلى عام 2016.¹⁶ وأوضحت بيانات فحص نسبة متوسط موازنة الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز ومتوسط موازنة الجهات التي أخضعها الأجهزة العليا للرقابة تغطية رقابة عالمية بنسبة 81%.¹⁷ وقد سجلت الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض أعلى تغطية في هذه الفترة، بنسبة 93%. كما سجلت الأجهزة العليا للرقابة في معظم المناطق تغطية عالية.¹⁸

¹⁶ ومن بين 171 من المستجيبين، قدم 103 جهاز أرقام ميزانية الجهات المنوطة برقابتها وقدم 86 جهاز أرقاماً للجهات محل الرقابة. ومع ذلك، فقد قدم 75 جهازاً فقط أرقام موازنة لكل من الجهات المنوطة برقابتها والجهات محل الرقابة، وهو أمر ضروري لدراسة تغطية الرقابة. وكانت الأرقام التي قدمتها خمس أجهزة من بين 75 جهاز للرقابة إثنائية ولذلك أزيلت من العينة. وأخيراً استخدمت أرقام الموازنة المقدمة من 70 جهاز لتحليل تغطية الرقابة.

¹⁷ يرجى العلم أن سؤال الاستقصاء العالمي لم يُفرق بين أنواع الرقابة (المالية أو الأداء أو الالتزام). وقد ترك تفسير هذا السؤال المتعلق بمختلف أنواع الرقابة لتقدير الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة.

¹⁸ لم تظهر منطقة أروبياسي وكاريبياف في هذا التحليل بسبب قلة عدد الاستجابات من هذه المناطق لتمثل النتائج.

الشكل 32: تغطية موازنة الجهات الصادر تكليف برقابتها للفترة من 2014 إلى 2016 (بالدولار الأمريكي)

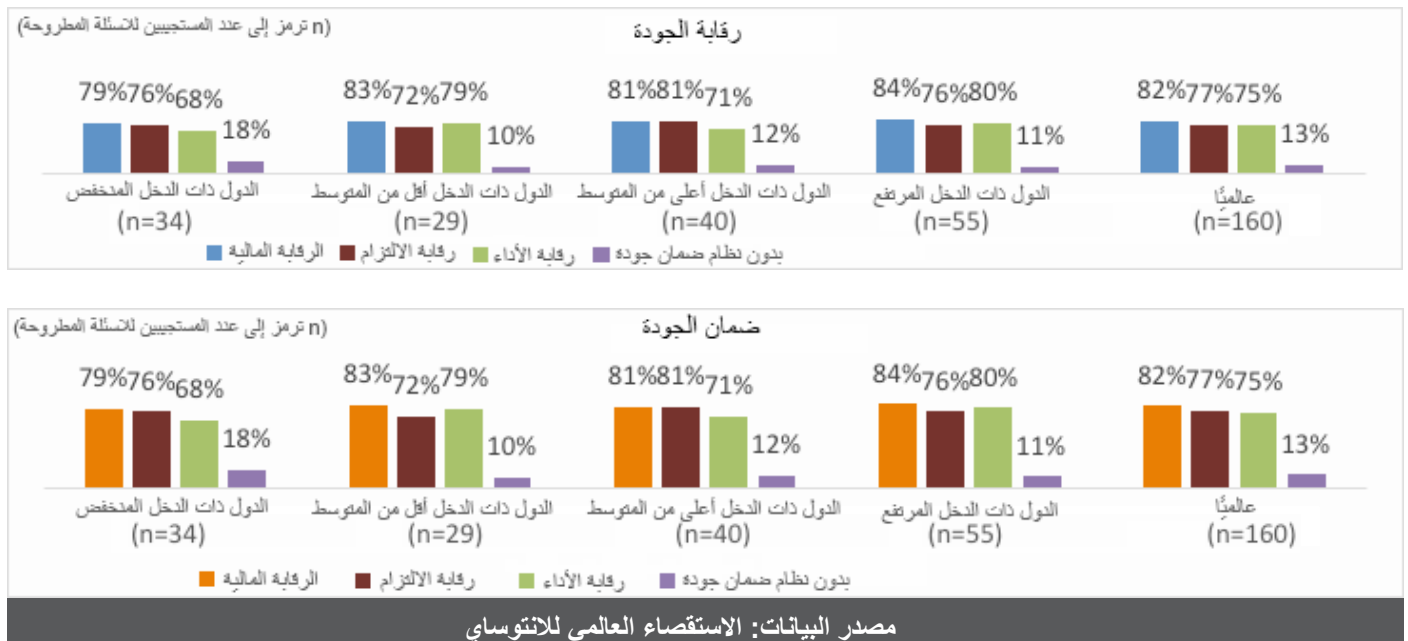


5.5 نظم رقابة الجودة وضمانها

يظهر تحليل البيانات أن هناك مجالاً واسعاً للأجهزة العليا للرقابة لتحسين نظم رقابة الجودة وضمانها. وتبين نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن نظام رقابة الجودة يغطي في معظم الأجهزة العليا للرقابة، بمتوسط 78%، مجالات الرقابة الثلاثة. حيث تغطي 40% فقط من نظم رقابة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الحكم القضائي (في الدول التي تصرح للجهاز بهذا العمل). وعلاوة على ذلك، هناك فجوة كبيرة بين رقابة جودة الحكم القضائي في الدول ذات الدخل المرتفع (78%) ومجموعات الدخل الأخرى (33%). ومن الجدير بالأهمية، أن عدداً من الأجهزة العليا للرقابة لا تمارس بعد رقابة الجودة لعمليات الرقابة، 11% في الدول ذات الدخل المرتفع، و12% في مجموعات الدخل الأخرى. وتعد هذه النسبة عالية بالنسبة للمهام والأحكام القضائية، نظراً لأن 67% من الأجهزة العليا للرقابة المعدة باعتبارها أنظمة قضائية لم تقم برقابة الجودة.

وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، أفادت 71% من الأجهزة العليا للرقابة بأن نظام ضمان الجودة يغطي جميع مجالات الرقابة الثلاثة، كما هو مبين في الشكل التالي 19. إن معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية (77%) لا تضمن الجودة والمهام والأحكام القضائية؛ ومع ذلك، أفاد 67% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع بأنها تقوم بذلك.

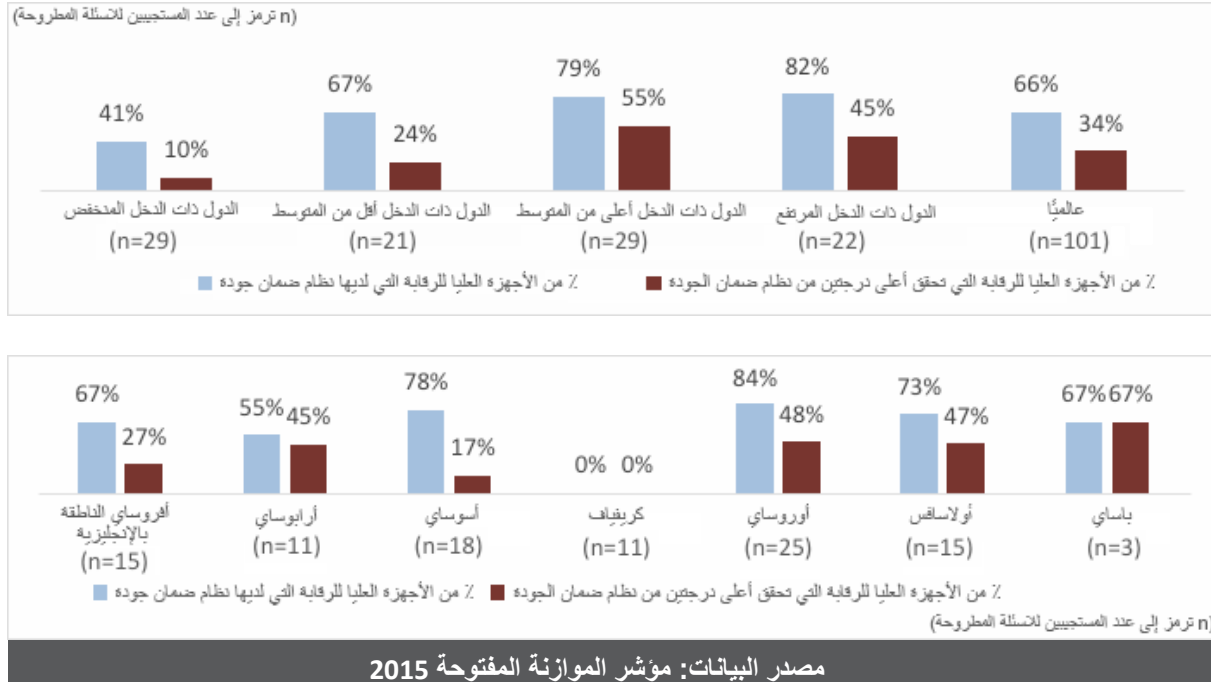
الشكل 33: مجالات الرقابة التي تغطيها نظم رقابة الجودة وضمانها للجهاز الأعلى للرقابة



¹⁹ ووفقاً للبيانات المستمدة من الاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكساي الثاني والعشرين، فقد ذكرت 68% من الأجهزة العليا للرقابة أنها تقدم عمليات الرقابة وغيرها من الأعمال من أجل مراجعة داخلية مستقلة.

أوضحت النتائج الواردة في مؤشر الموازنة المفتوحة، المؤشر 116 أن 66% من الأجهزة العليا للرقابة لديها نظام لضمان الجودة بيد أن 34% فقط هي التي كان لديها أنظمة لضمان الجودة التي تستوفي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40. 20 أكد التحليل الذي أجرته مبادرة تنمية الانتوساي في أغسطس 2017 على إطار قياسي أداء الجهاز الأعلى للرقابة نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة، موضحة أن 20% من الأجهزة العليا للرقابة أعملت، على نحو عام، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40، بشكل عملي، بالنسبة لرقابة الجودة و18% بالنسبة لضمان الجودة.

الشكل 34: الأجهزة العليا للرقابة ذات أنظمة ضمان الجودة والأجهزة العليا للرقابة التي تستوفي معايير ضمان الجودة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40



تتمثل المناطق التي يمتلك فيها معظم الأجهزة العليا للرقابة نظم لضمان الجودة في أفروآسي الناطقة بالإنجليزية وآسيوي وأوروآسي وأولاسافس. ومع ذلك، فإن معظم الأجهزة العليا للرقابة التي لديها نظم ضمان جودة تستوفي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40 هي أرابوآسي وأوروآسي وأولاسافس. ومما يثير القلق أن 59% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية لا تتابع نتائج وتوصيات ضمان الجودة، وتفتقر إلى استخدام نظام ضمان الجودة كأداة تعليمية للجهاز وموظفيه لتحسين أعمال الرقابة.

5.6 إعداد التقارير الذاتية للجهاز الأعلى للرقابة حول اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

وعلى الصعيد العالمي، يشير إعداد التقارير الذاتية لمعظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية والدول ذات الدخل المرتفع إلى أنها اعتمدت المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو معايير مماثلة (مثل المعايير الدولية للرقابة للأجهزة العليا للرقابة). ووفقاً للاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين للأجهزة العليا للرقابة، أبلغ 65% من الأجهزة العليا للرقابة بأنها اعتمدت المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو اعتمدت معايير مواءمة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وأظهرت نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 للدول النامية أن 100% من الأجهزة العليا للرقابة أظهرت نية اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، و97% منهم ستعتمد معايير رقابة الالتزام و90% منهم ستعتمد معايير رقابة الأداء. وفي الاستقصاء العالمي لعام 2017، سُئلت الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية عن اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وكانت نية الأجهزة العليا للرقابة أن تعتمد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أقل مقارنة بنواياها في عام 2014. وتظهر نتائج 2017 أن 69% من الأجهزة العليا للرقابة قد وضعت أو اعتمدت معايير الرقابة التي تقوم على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو تتوافق معها لتحقيق الرقابة المالية، و58% منهم لتحقيق رقابة الالتزام و63% منهم لتحقيق رقابة الأداء. يجب أن ينظر إلى الأجهزة العليا للرقابة التي تخبر عن اعتمادها للمعايير التي تستند إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو تقارن بها في السياق أن الأجهزة العليا للرقابة حققت بمرور الوقت فهما أقوى لمتطلبات المعايير الدولية.

وكما يوضح القسم التالي، فإن التقييمات القائمة على الأدلة لمعايير الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة والأدلة الإرشادية وممارسات المستوى التنظيمي (وإن كانت قائمة على عينة أصغر بكثير كانت تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة متاحة لها) تشير إلى أن مستوى إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هو في الواقع أقل بكثير من التي أبلغت عنها الأجهزة العليا للرقابة في الاستجابة للاستقصاء العالمي. وتتفق هذه النتيجة مع تجارب محاولة قياس إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الاستقصاء العالمي لعام 2014. وهناك أسباب كثيرة لذلك، بما في ذلك مستوى فهم ما يقتضيه إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأن عملية إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة غالباً ما تنطوي على تجريب استخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي هذا النهج، قد تكون المهام الرقابية التجريبية متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في حين أن ما تبقى من المهام الرقابية للأجهزة العليا للرقابة قد لا تكون متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. تمثل استجابات الاستقصاء إلى التركيز على النظم والإجراءات الجديدة المعززة، بينما تفحص التقييمات القائمة على الأدلة الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجموعة من المهام الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية (عادة ما يتم اختيارها باستخدام شكل من أشكال المعاينة العشوائية).

5.7 معلومات الأداء حول أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

مقارنة ببيانات عام 2014، تظهر نتائج عام 2017 تطوراً بطيئاً ولكنه ثابت في أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول النامية. ففي أغسطس 2017، أجرت مبادرة تنمية الانتوساي دراسة لـ 25 إطار من أطر قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في الدول النامية لفحص أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقد درست مبادرة تنمية الانتوساي أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال المحاور التالية:

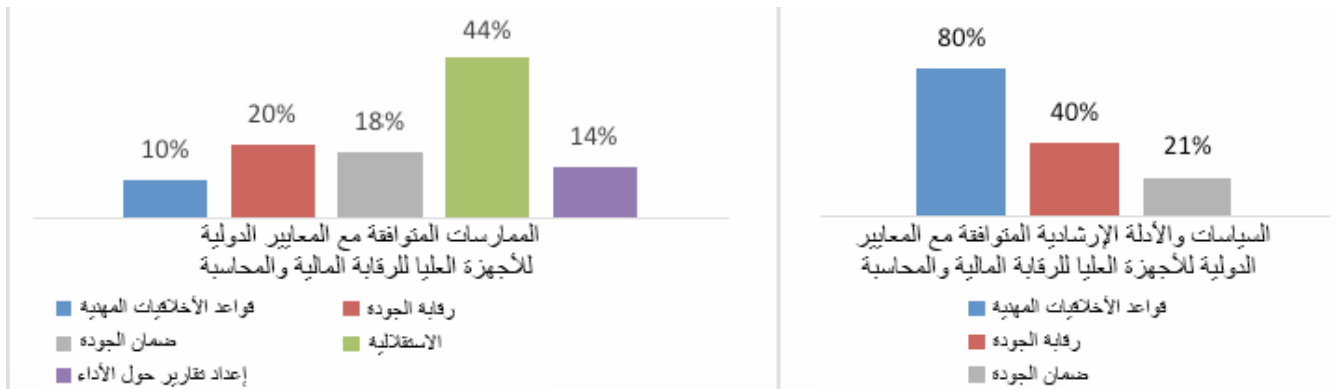
- المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: فيما يتعلق بتغطية الاستقلالية، والشفافية، والمساءلة، وقواعد الأخلاقيات المهنية، والجودة. وتقسم الجودة إلى رقابة الجودة (جزء من الرقابة) وضمان الجودة (مراجعة مستقلة بعد إجراء الرقابة تضمن عمل نظام رقابة الجودة بفاعلية).
- المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام
- المستوى الثاني والثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وجود سياسات وأدلة إرشادية مناسبة (الإعمال القانوني)، وأعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملياً (الإعمال الفعلي عندما يكون ذلك ممكناً).

وتتوافق نتائج تحليل مبادرة تنمية الانتوساي لأطر قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المتاحة مع توقعات الانتوساي بشأن التغيير التدريجي في مستوى أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والانتقال خلال المراحل من الاعتماد إلى الإعمال القانوني والإعمال الفعلي وأخيراً أنظمة ضمان الجودة الكاملة لتوفير الضمانات حول أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع الأطراف ذات العلاقة.

5.7.1 أعمال المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الاستقلالية، والأخلاقيات المهنية، والمساءلة والشفافية، ورقابة الجودة، وضمانها

يبين الشكل التالي نتائج أعمال الدول النامية للمستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - الشروط الأساسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة. وتظهر البيانات أنه في حين أن 80% من الأجهزة العليا للرقابة تعمل بقواعد الأخلاقيات المهنية، فإن 10% فقط تتأكد من أعمال قواعد الأخلاقيات المهنية بشكل صحيح. وبالمثل، فإن 40% من الأجهزة العليا للرقابة تتمتع برقابة الجودة و21% فقط تعمل وفقاً لسياسات ضمان الجودة، في حين أن حوالي 20% نفذت أنظمة رقابة الجودة وضمان الجودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن 44% من الأجهزة العليا للرقابة قد حصلت على مستوى مناسب من الاستقلالية والصلاحيات (بالنظر إلى الإطار القانوني والإعمال الفعلي)، ولكن 14% فقط من الأجهزة العليا للرقابة هي التي استوفت المقياس المرجعي لتسجيل أدائها علناً.

الشكل 35: أعمال المستوى الثاني من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



مصدر البيانات: تحليل مبادرة تنمية الانتوساي لتقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة

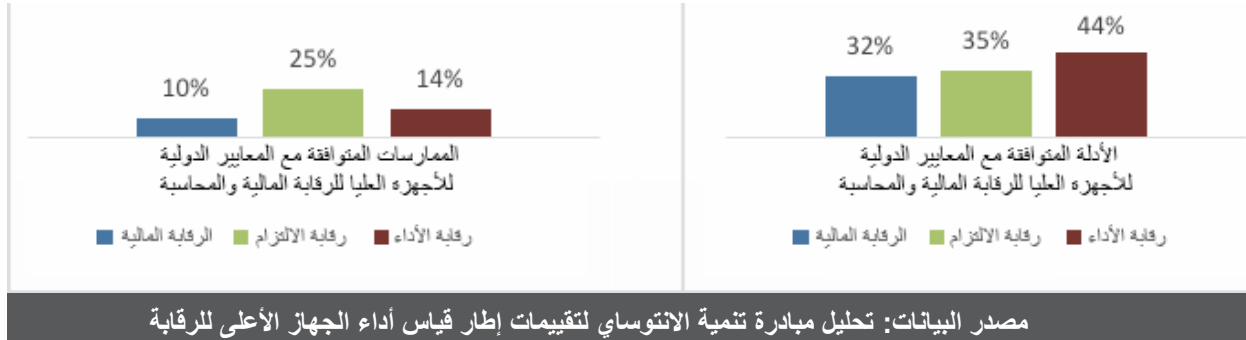
استمدت بيانات عام 2014 من تحليل يستند إلى نتائج الاستقصاء العالمي، وبيانات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة وبيانات أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أي كات) والمقابلات مع الأجهزة العليا للرقابة على شكل عينة رصد من 30 جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة. وأظهرت النتائج أنه في حين أن 77% من الأجهزة العليا للرقابة تعمل بقواعد الأخلاقيات المهنية، فإن 7% فقط تضمن أعمال قواعد الأخلاقيات المهنية بشكل صحيح. وبالمثل، فإن 47% من الأجهزة العليا للرقابة لديها حالياً سياسات لضمان الجودة، ولكن 7% فقط أعلنت نظم ضمان الجودة بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 12% فقط من الأجهزة العليا للرقابة قد ضمنمت مستوى مناسباً من الاستقلال والصلاحيات (بالنظر إلى الإطار القانوني والإعمال الفعلي). ولم تتوفر مقارنات بشأن نظم رقابة الجودة وإعداد التقارير علناً عن أداء الأجهزة العليا للرقابة لعام 2014.

²² في عام 2014، جمعت مبادرة تنمية الانتوساي بيانات من عينة رصد 30 جهازاً أعلى للرقابة. تم اختيار الأجهزة العليا للرقابة من هذه العينة لتمثل جميع مناطق الانتوساي والأجهزة العليا للرقابة بمختلف الأحجام وتوافر البيانات في الأجهزة العليا للرقابة. واستخدمت مختلف مصادر البيانات الحالية لتقييم 30 جهازاً من الأجهزة العليا لرقابة الأداء. بالإضافة إلى ذلك، تم عمل استفتاء وإجراء المقابلات الهاتفية شبه المنظمة داخل 15 جهازاً أعلى للرقابة، وذلك لمراجعة مصادر المعلومات الأخرى واستكمالها.

5.7.2 إعمال المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام

يبين الشكل التالي أدناه نمطا مماثلا فيما يتعلق بمبادئ الرقابة الأساسية، في إطار كل نظام رقابة. ومرة أخرى، تتجاوز مستويات الالتزام بمعايير وأدلة الرقابة الإرشادية في الدول النامية (32-44%) مستويات الالتزام بممارسات الرقابة (25-10%). وفيما يتعلق بالمعايير والأدلة الإرشادية، فقد أحرز معظم التقدم في إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال رقابة الأداء يليه رقابة الالتزام ثم الرقابة المالية. ومع ذلك، يختلف التوجه عند النظر في ممارسة الرقابة الفعلية. حيث أحرز التقدم الأكبر في رقابة الالتزام والتقدم الأقل في الرقابة المالية.

الشكل 36: إعمال المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



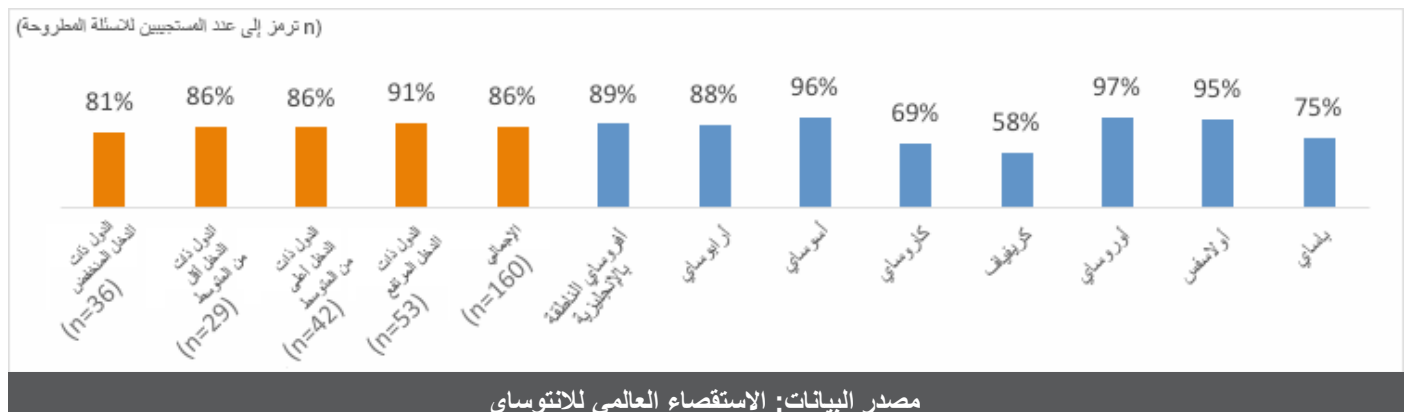
في عام 2017، تولى ما لا يقل عن ثلث الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية وضع معايير وسياسات متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في معظم المجالات. ومع ذلك، فإن إعمالها مختلط، حيث أن إذ تتولى 25% من الأجهزة إعمال معايير رقابة الالتزام ولا يتولى سوى 10% إعمال معايير الرقابة المالية. ويتطلب إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وجود موظفين محترفين يعملون في الجهاز الأعلى للرقابة مع وجود أنظمة وعمليات قوية، إلى جانب وجود مستويات مناسبة من الموارد لتلبية معايير الرقابة ونتائج الرقابة بشكل كبير، وكذلك وجود بيئة مواتية للمساءلة والشفافية.

استمدت بيانات عام 2014 من تحليل يستند إلى نتائج الاستقصاء العالمي، وبيانات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة وبيانات أي كات والمقابلات مع الأجهزة العليا للرقابة على شكل عينة رصد من 30 جهاز من الأجهزة العليا للرقابة. وأظهرت النتائج أن نسبة الأجهزة العليا للرقابة ذات الممارسات المتوافقة بشكل عام مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كانت 3% فقط بالنسبة للرقابة المالية و10% لرقابة الالتزام، و7% لرقابة الأداء. وبالتالي، فإن أرقام عام 2017، في حين أنها منخفضة، إلا أنها تشير إلى تحسن بطيء ولكنه ثابت في إعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مصدر البيانات والأعداد تختلف بين عامي 2014 و2017، لذلك لا ينبغي استنتاج الكثير جدا من هذا. ويتطلب إعادة لوحة بيانات مبنية على تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة إجراء مقارنة صحيحة بين المستويات العالمية لإعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

5.8 متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتوصيات الرقابة بما في ذلك التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

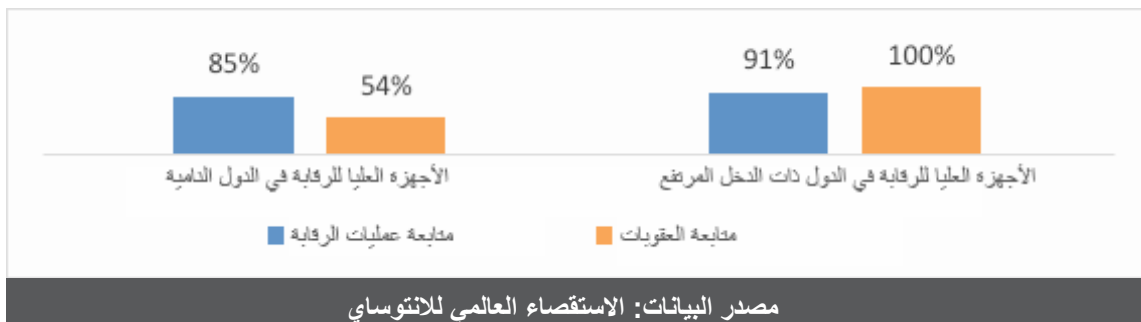
بوجه عام، كانت هناك زيادة طفيفة في نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي تتبع توصيات الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 86% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة لديها نظام داخلي لمتابعة الملاحظات والتوصيات المقدمة إلى الجهات محل الرقابة. ويمثل ذلك 85% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و91% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المرتفع.

الشكل 37: الأجهزة العليا للرقابة ذات النظام الداخلي لمتابعة توصيات الرقابة



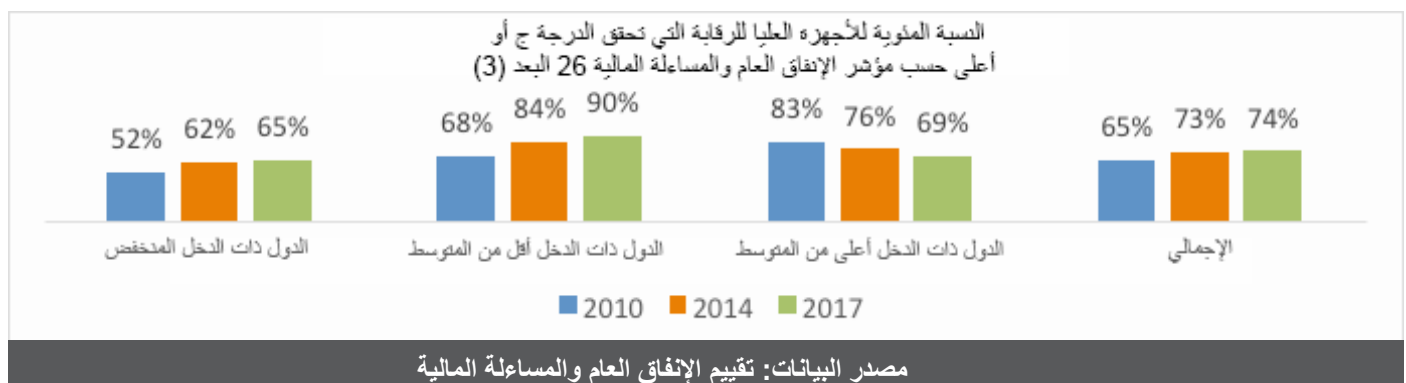
على الصعيد العالمي، تقوم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية بمتابعة العقوبات بدرجة أقل بكثير. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات النظام القضائي أو لديها صلاحية لإصدار العقوبات، فإن 54% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة في الدول النامية أبلغت عن متابعتها للعقوبات التي أصدرتها الأجهزة، وكانت النسبة 85% (6 أجهزة عليا للرقابة) في الدول ذات الدخل المرتفع.

الشكل 38: الأجهزة العليا للرقابة ذات النظام الداخلي للمتابعة على العقوبات



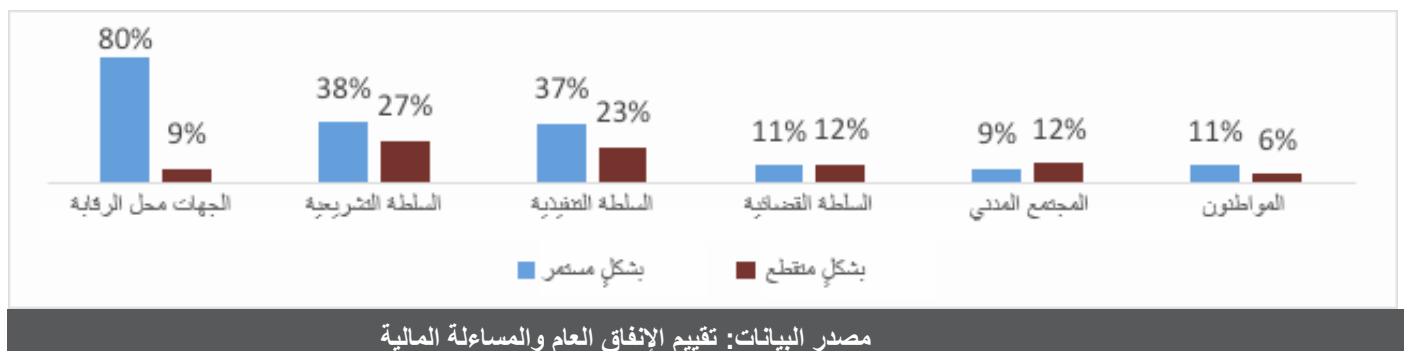
تتبع بيانات مؤشر الأداء 26 من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية البعد (3) "دليل متابعة توصيات الرقابة"²² تطورا إيجابيا للدول النامية منذ عام 2010، على النحو المبين في الشكل أدناه. حيث حدثت زيادة طفيفة من نسبة 73% في عام 2014 إلى 74% في عام 2017 في عدد الدول التي تستوفي المقياس المرجعي (الدرجة ج أو أكبر) للإنفاق العام والمساءلة المالية.

الشكل 39: الأجهزة العليا للرقابة التي سجلت الدرجة ج أو أعلى في مؤشر الأداء-26 البعد (3) لكل مجموعة دخل (2010-2017)



تتباين نسب مشاركة الأجهزة العليا للرقابة للأطراف ذات العلاقة في متابعة عملية الرقابة وفق مجموعة الأطراف ذات العلاقة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أيضا أنه من بين 139 جهاز من الأجهزة العليا للرقابة، يشارك 80% من الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل الجهات محل الرقابة في نظام متابعة الرقابة. ويختلف مدى مشاركة الأجهزة العليا للرقابة للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، على الرغم من أن 65% من الأجهزة العليا للرقابة تُشارك السلطة التشريعية وتشارك 60% السلطة التنفيذية إما بصورة مستمرة أو متقطعة. أما المجموعة الأقل مشاركة من الأطراف ذات العلاقة في الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل هم المجتمع المدني (22%) والمواطنون (17%).

الشكل 40: الأطراف ذات العلاقة المشاركين في نظام المتابعة في الأجهزة العليا للرقابة

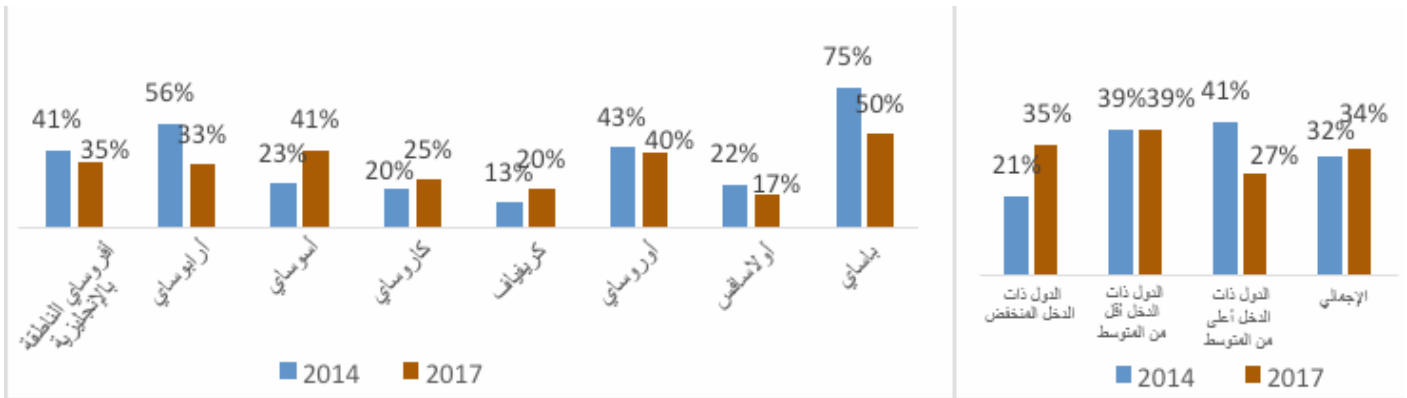


²² يتعلق مؤشر الأداء 26 من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية للرقابة الخارجية، البعد (3) بـ "دليل متابعة توصيات الرقابة". إن مجموعة المقياس المرجعي هي درجة ج أو أكبر، وهو ما يتطلب أن يتم على الأقل استجابة رسمية لتوصيات الرقابة، وإن تأخرت أو كانت غير شاملة، ولكن هناك أدلة قليلة على وجود أي متابعة.

5.9 التدقيق التشريعي ومتابعة تقارير الرقابة

تعد السلطة التشريعية واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية التي تتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في مساءلة المواطنين. وفي هذا الصدد، فإن الصورة العالمية مثيرة للقلق. حيث تبين نتائج مؤشر الأداء 28 من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي يدرس التدقيق التشريعي لتقارير الرقابة الخارجية زيادة طفيفة من 32% في عام 2014 إلى 34% في عام 2017 في التدقيق التشريعي لتقارير الرقابة الخارجية²³. غير أن نسبة الدول التي حققت المقياس المرجعي لا تزال منخفضة جداً. وكانت هناك تطورات إيجابية في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أقل من المتوسط، وتراجعت بالنسبة للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط. وعلى الصعيد الإقليمي، تظهر نتائج مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية-28 تقدماً في مناطق أسوسي وكاروساي وكريفايف.

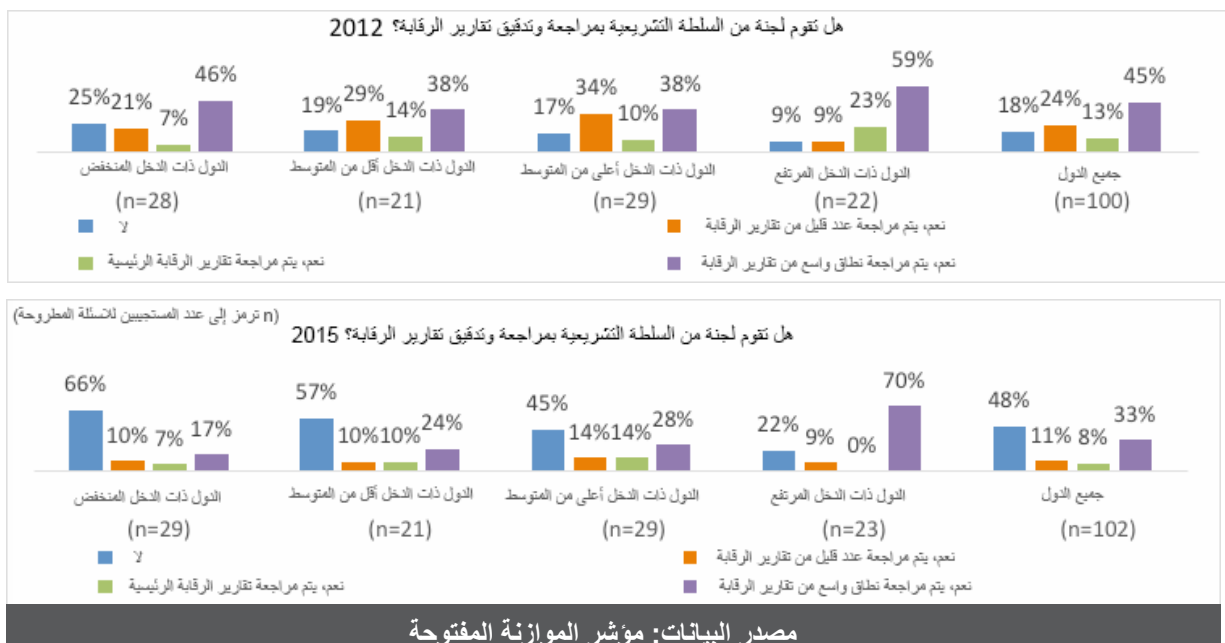
الشكل 41: التدقيق التشريعي على تقارير الرقابة الخارجية



مصدر البيانات: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

يفحص مؤشر الموازنة المفتوحة 114 ما إذا كانت لجنة من السلطة التشريعية تعقد جلسات استماع عامة لمراجعة وتدقيق تقارير الرقابة. كما تساءل المؤشر (107) ذو الصلة -والمختلف إلى حد كبير- عام 2012 عما إذا كانت لجنة من السلطة التشريعية تنظر في تقارير الرقابة وتدققها (وليس إذا ما كانت جلسات الاستماع هذه علنية). وكما يبين الشكل أدناه، في عام 2012، لم يعقد سوى 18% فقط من السلطات التشريعية في 100 دولة من الدول التي شملها التقييم أي جلسات استماع لمراجعة المهمات الرقابية. وتبين بيانات عام 2015 أن نسبة 48% من الدول الـ 102 التي جرى تقييمها لم تعقد جلسات استماع عامة للنظر في تقارير الرقابة وفحصها.

الشكل 42: السلطات التشريعية التي تعقد جلسات استماع لمراجعة تقارير الرقابة وتدقيقها

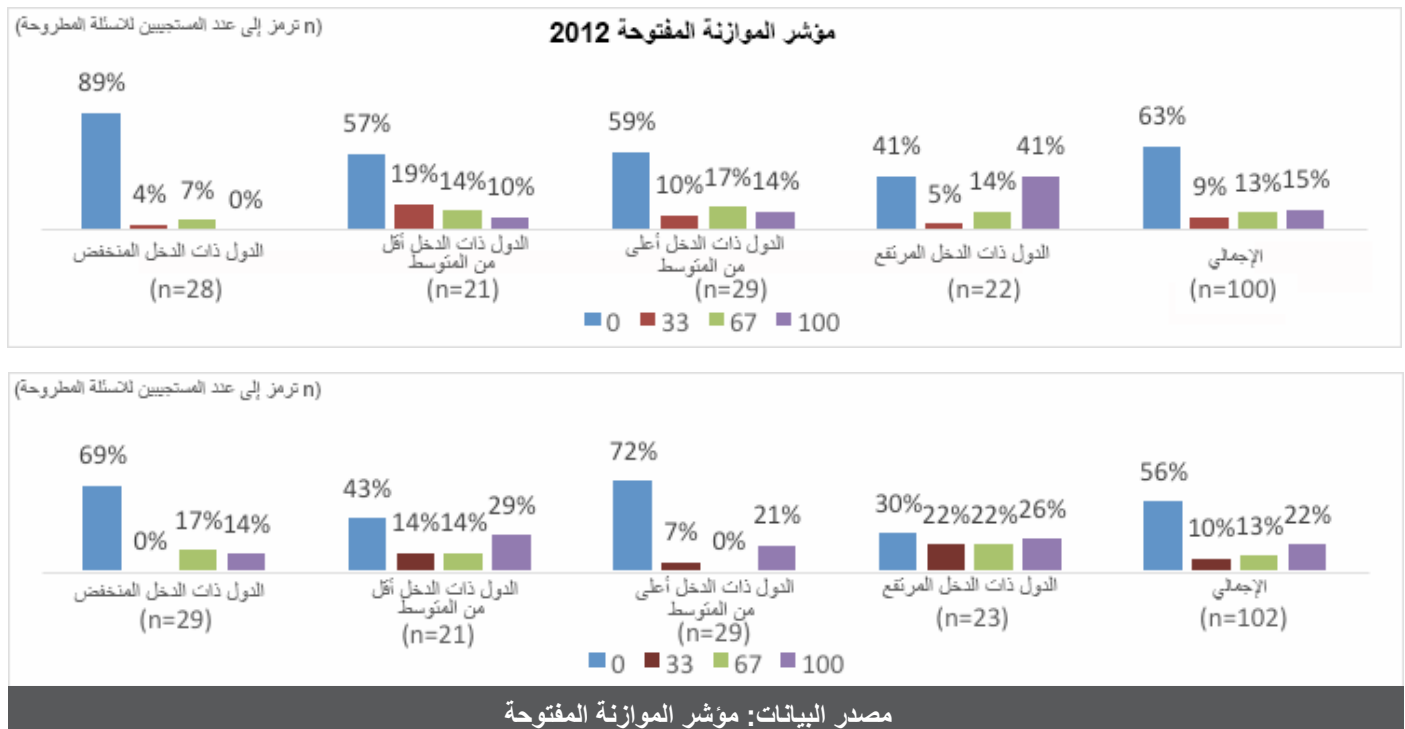


²³ أبعاد المؤشر ثلاثة: (1) حسن توقيت فحص تقارير الرقابة من جانب السلطة التشريعية؛ و(2) مدى أثر جلسات الاستماع على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها السلطة التشريعية؛ و(3) إصدار الإجراءات الموصى بها من قبل السلطة التشريعية وتنفيذها من قبل السلطة التنفيذية. وإن المقياس المرجعي هو ج أو أعلى، وهو ما يتطلب إجراء جلسات استماع متعمقة على الأقل حول النتائج الرئيسية من فترة لآخر، تغطي عدداً قليلاً من الجهات الخاضعة للرقابة أو قد تشمل مسؤولي وزارة المالية فقط.

وتؤكد بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 المتعلقة بالمؤشر 31 "التدقيق التشريعي لتقارير الرقابة" نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة، موضحة أن من بين 18 دولة تم تقييمها، دقت السلطة التشريعية في 33% فقط من الدول وعقدت جلسات استماع بشأن النتائج الرئيسية لتقارير الرقابة وتوصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها، وتابعت تنفيذها.²⁴

وبفحص مؤشر الموازنة المفتوحة 102 ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة أو السلطة التشريعية يصدر للجمهور تقريرًا يتتبع الإجراءات التي تتخذها السلطة التشريعية لمعالجة توصيات الرقابة. وتشير النتائج إلى أنه في عام 2015، لم يتم أكثر من نصف الأجهزة العليا للرقابة الخاضعة للتقييم (56%) ولا الجهاز الأعلى للرقابة أو السلطة التشريعية باتخاذ إجراءات تنفيذية علنية بشأن توصيات الرقابة (0 درجة). وهو ما يمثل انخفاضًا من نسبة 63% في عام 2012. وبالرغم من ذلك، يوجد تطورًا إيجابيًا في عدد الدول التي يصدر فيها الجهاز الأعلى للرقابة أو السلطة التشريعية للجمهور تقريرًا يتتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات الرقابة من نسبة 28% في عام 2012 إلى 35% في عام 2015 (درجة 67 أو 100). وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن التحسينات من عام 2012 إلى عام 2015 تمت في الغالب في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أقل من المتوسط.

الشكل 43: نسبة الأجهزة العليا للرقابة أو السلطات التشريعية التي تصدر تقرير يتتبع توصيات الرقابة للعامة

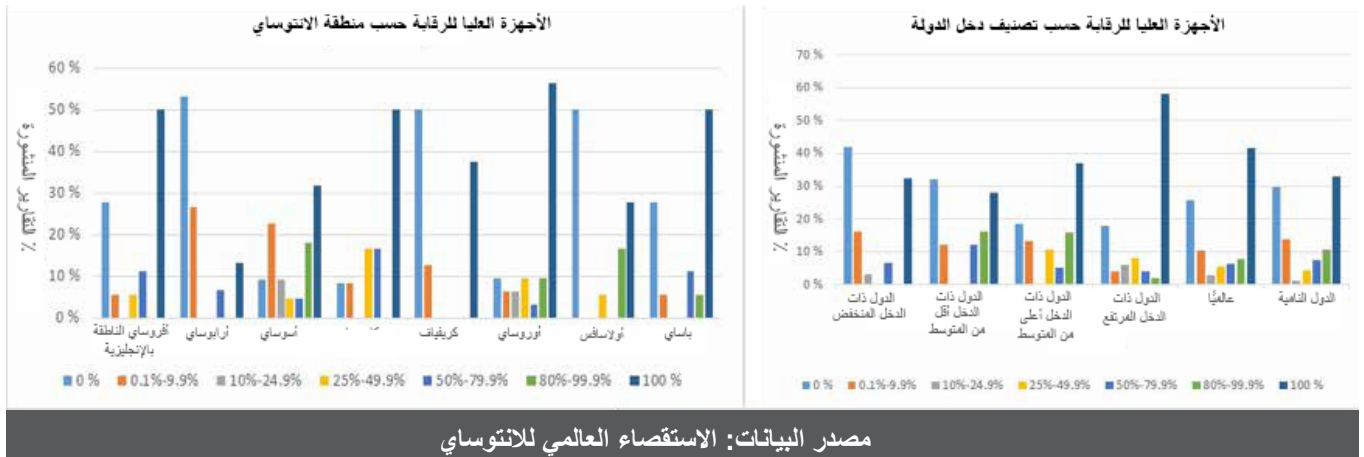


5.10 نشر تقارير الأجهزة العليا للرقابة وتوزيعها

ثمة تغرات كبيرة في إبلاغ الأجهزة العليا للرقابة بالأعمال الرقابية إلى العامة. حيث تمثل نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 انخفاضًا جوهريًا في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي أتاحت ما لا يقل عن 80% من تقاريرها الرقابية المكتملة للعامة، حيث كانت النسبة 70% في عام 2014 وصارت 49% في عام 2017. وقد كانت هناك زيادة داعية للقلق في نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي لم تعلن عن تقاريرها في السنة المالية السابقة حيث كانت 15% في عام 2014 وصارت 26% في عام 2017. ومن ناحية أخرى، أفادت الأجهزة العليا للرقابة ذات النظام القضائي أو المحكمي أن 95% من الأحكام أو العقوبات التي تم إكمالها قد أعلن عنها.

²⁴ يركز مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية 31 لعام 2016 على التدقيق التشريعي للتقارير المالية الخاضعة للرقابة الخاصة بالحكومة المركزية، بما في ذلك الوحدات المؤسسية، لدرجة أنهم إما (أ) يطلب منهم القانون تقديم تقارير الرقابة إلى السلطة التشريعية أو (ب) يُتوجب على أصلهم أو وحدة تحكمهم الإجابة على الأسئلة واتخاذ الإجراءات نيابة عنهم.

الشكل 44: نسبة التقارير الرقابية التي أتاحتها الأجهزة العليا للرقابة للعامة



يتولى مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 10 الخاص بتقارير الرقابة الخارجية، المعيار (4)، فحص مدى إتاحة تقارير العمليات الموحدة للحكومة المركزية للجمهور بواسطة الوسائل المناسبة في غضون ستة أشهر من انتهاء عملية الرقابة. وبدراسة بيانات معايير مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 10 البعد (5)، فإن النتائج العامة تشير إلى زيادة طفيفة في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تجعل تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور، حيث كانت النسبة 53% في عام 2010 وأصبحت 57% في عام 2014 و58% في عام 2017. وترجع هذه الزيادة إلى أن المزيد من الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل أعلى من المتوسط تجعل تقاريرها متاحة للجمهور. غير أنه ثمة تراجع في النسبة السنوية للأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط.

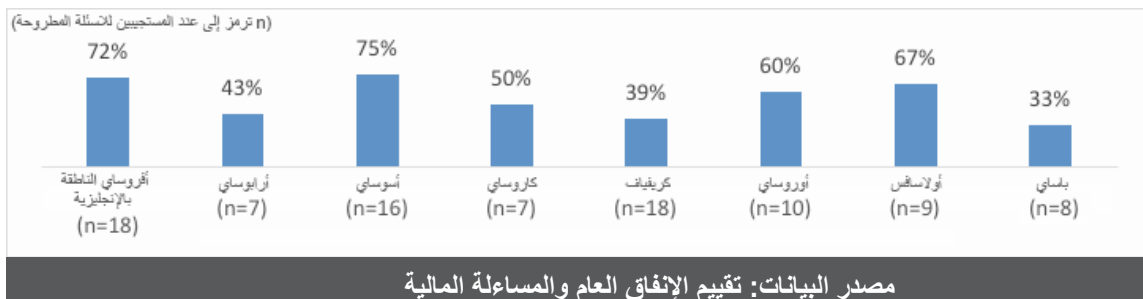
الشكل 45: الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي تستوفي مؤشر الأداء-10 البعد (4) من مؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية من عام 2012 إلى عام 2017

الإجمالي	الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط	الدول ذات الدخل أقل من المتوسط	الدول ذات الدخل المنخفض	
53% (n=73)	78% (n=18)	62% (n=21)	35% (n=34)	2012
57% (n=86)	77% (n=22) ²⁶	70% (n=23)	39% (n=41) ²⁵	2014
58% (n=99)	64% (n=28)	73% (n=30)	41% (n=41)	2017

مصدر البيانات: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

يتضح بفحص مؤشر الأداء للإنفاق العام والمساءلة المالية 10 لعام 2017، كما هو مبين في الشكل أدناه، أن الأجهزة العليا للرقابة التي أبلت بلاء أفضل من ناحية إتاحة تقاريرها للجمهور هي منطقة أفروايسيا الناطقة بالإنجليزية وأوسواي، بيد أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أورواسيا وأولاسافس أبلت حسناً. بينما تقل النسبة السنوية للأجهزة العليا للرقابة في أرابواسيا وكريغيف وباساي إلى حد ما.

الشكل 46: الأجهزة العليا للرقابة التي أتاحَت تقارير الرقابة للعامة، مؤشر الأداء-10 البعد (4) لعام 2017



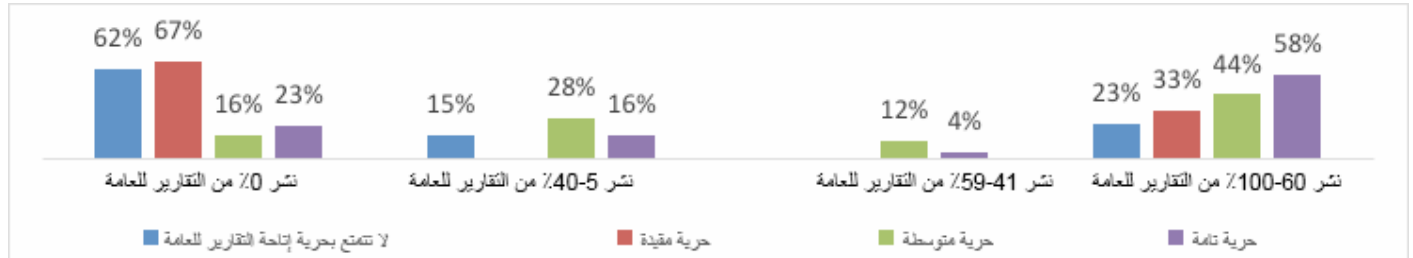
²⁵ تم اقتباس نسبة 40% في إطار نتائج مبادرة الانتوساي للتنمية لعام 2014. ويمكن أن تتغير هذه الأرقام بمرور الوقت بسبب التأخر في نشر التقييمات القديمة.

²⁶ تم اقتباس نسبة 80% في إطار نتائج مبادرة الانتوساي للتنمية لعام 2014. ويمكن أن تتغير هذه الأرقام بمرور الوقت بسبب التأخر في نشر التقييمات القديمة.

إنّ ما ينشره الجهاز الأعلى للرقابة وتوقيت نشره وكيفية يمكن أن يكون تحت سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة ومع ذلك، وكما أكد المكسيك²⁷ يجب أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة إطاراً قانونياً يمنحه الحق في نشر تقاريره والتزامه بذلك، وأن يكون هذا الإطار خالي من الضغوط غير المبررة لمنع هذا النشر. وقد ينجم الخضوع عن عدم وجود سلطات قانونية وكذلك التدخل من الجهات الخارجية.

يتضح من فحص نسبة الأعمال الرقابية التي أتاحها الأجهزة العليا للرقابة للجمهور ونسبة الأجهزة العليا للرقابة التي تعاني من قيود على حقها في نشر تقارير الرقابة أن أقلية من الأجهزة العليا للرقابة لا تمارس حق جعل نتائج عملها الرقابي متاحة للجمهور بشكل كامل. وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن 23% من الأجهزة العليا للرقابة التي لم تصدر تقارير رقابة للامة (0%) لديها الحق الكامل في إتاحة التقارير للجمهور. من ناحية أخرى، أفاد 33% من الأجهزة العليا للرقابة التي نشرت 60-100% من تقاريرها الرقابية للامة أن لديها حق محدود في نشر التقارير للجمهور.

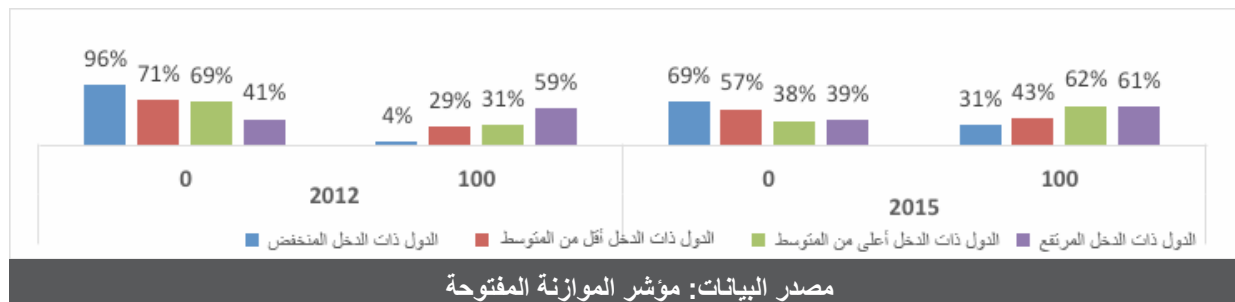
الشكل 47: نسبة التقارير التي نشرتها الأجهزة العليا للرقابة للامة وحقهم في نشرها



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتقوصاي

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2015 زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي حافظت على التواصل مع الجمهور بشكل غير نشر التقارير من 29% في عام 2012 إلى 49% في عام 2015.²⁸ وهذا تطور إيجابي، ولكن هذا الرقم يوضح أيضاً أن حوالي نصف الأجهزة العليا للرقابة أجرت أنشطة للتوعية من أجل نشر نتائج الرقابة على نطاق أوسع. وتتفق نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة مع النتائج التي توصل إليها الاستقصاء العالمي لعام 2017 الذي يبين أن 35% من الأجهزة العليا للرقابة التي شملها الاستقصاء اشتركت المجتمع المدني و20% اشتركت مواطنيها في نظم متابعة الرقابة. ويظهر أيضاً أن معظم الأجهزة العليا للرقابة تقيد نشر أعمال الرقابة الخاصة بها على صفحة الويب الخاصة بالجهاز وأنهم يمكنهم أن يستفيدوا بشكل أفضل من وسائل التواصل الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة.

الشكل 48: تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع العامة بخلاف إتاحة تقارير الرقابة علناً



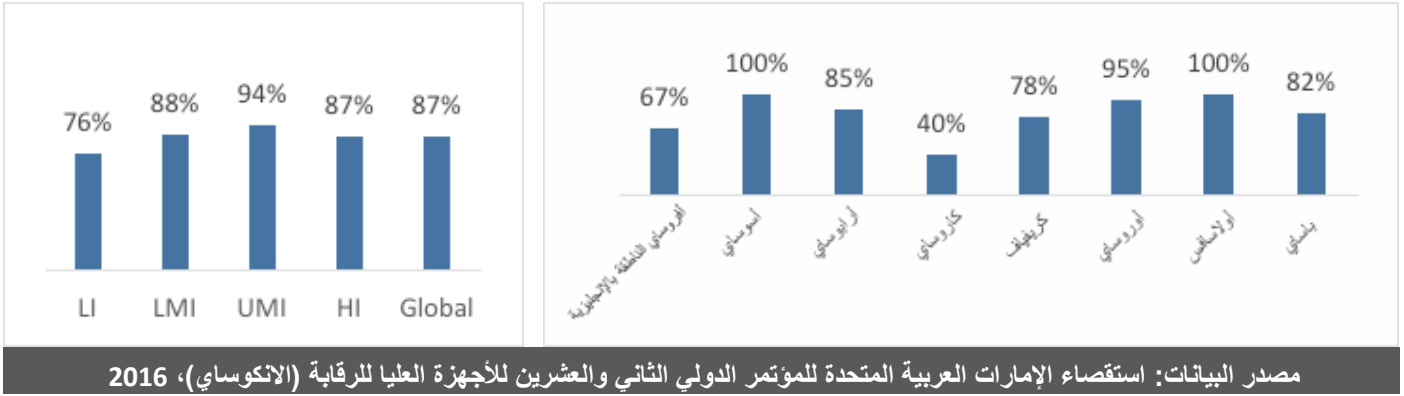
مصدر البيانات: مؤشر الموازنة المفتوحة

أفاد الأكثرية العظمى من الأجهزة العليا للرقابة (87%) بأنهم ينشرون تقارير سنوية عن عملهم وعملياتهم، بنسبة 86% من الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية و87% في الدول ذات الدخل المرتفع. وبشكل عام، يتم عرض هذه التقارير على الجمعية الوطنية أو المشرع في الدول ذات الصلة وغالباً ما تنشر على الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة.

²⁷ إعلان المكسيك حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، المبدأ 6

²⁸ يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة 132 ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يحافظ على التواصل مع العامة بشأن تقارير الرقابة بما يتجاوز إتاحة تلك التقارير للامة.

الشكل 49: إعداد الجهاز الأعلى للرقابة لتقرير النشاط السنوي ونشره



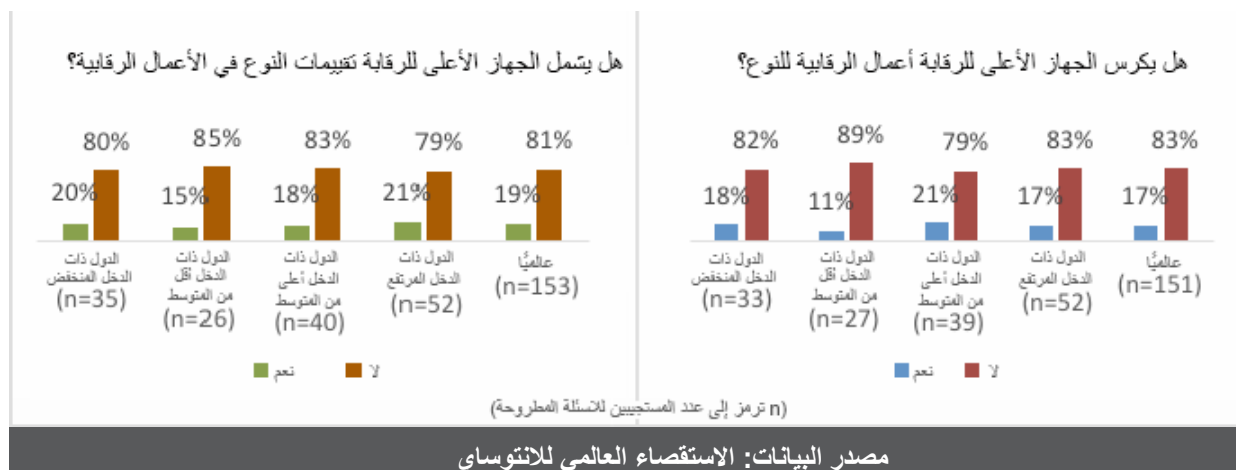
5.11 الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة

على الرغم من أن 193 بلدا شاركت في أهداف التنمية المستدامة، فإن بيانات عام 2016 المستمدة من الاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكوساي الدولي الثاني والعشرين للأجهزة العليا للرقابة، تبين أن هناك مجالا واسعا لتحسين استعداد الأجهزة العليا للرقابة للمشاركة الكاملة في مراجعة و/ أو رقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، أعرب 56% فقط من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة عن اعتزامها إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و/ أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيتها الرقابية المقبلة و/ أو برنامج عملها. ووفقا للأجهزة العليا للرقابة المستجيبة، لم يحدد سوى 21% من الحكومات بيانات خط الأساس لرصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و24% من الأجهزة العليا للرقابة في مرحلة مبكرة من الإعداد.

5.12 الأجهزة العليا للرقابة والمساواة بين الجنسين

إن النتائج التي تم الحصول عليها في الاستقصاء العالمي لعام 2017 تكشف عن تطور بطيء جدا داخل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتعتبر المساواة بين الجنسين ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن العديد من الأهداف تقر بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما الهدف وجزء من الحل على السواء. وأكد 41% فقط من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة وجود سياسة المساواة بين الجنسين، وهي زيادة عن 35% في عام 2014. وعلاوة على ذلك، أكد 17% من الأجهزة العليا للرقابة في السنوات الثلاث الماضية أنها قامت برقابة مخصصة على مسألة النوع وشملت 19% تقييمات نوعية في العمل الرقابي. وستوجب على اللاحق، على سبيل المثال، إجراء تقييمات بشأن درجة امتثال الحكومة لإعمال التشريعات والسياسات و/ أو وضع خطة عمل في سياق المؤسسات الرقابية والصناديق.

الشكل 50: الأجهزة العليا للرقابة التي تتعامل مع قضية النوع في العمل الرقابي

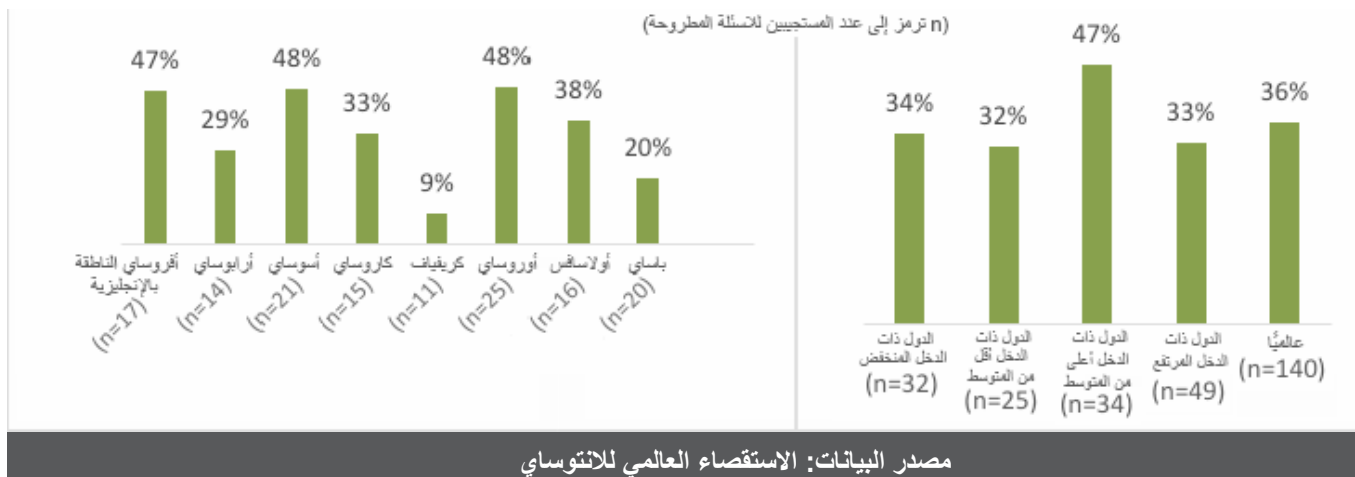


يركز هذا الفصل على موارد تنمية القدرات تحت تصرف الأجهزة العليا للرقابة ومنتجات تنمية القدرات وأنشطتها التي تتم داخل الأجهزة العليا للرقابة بين نظراء الأجهزة العليا للرقابة وبين الأجهزة العليا للرقابة والشركاء الخارجيين مثل المنظمات واللجان الإقليمية للانتوساي وشركاء التنمية الدولية. ويبدأ الفصل بدراسة الموارد الداخلية للأجهزة العليا للرقابة ودراسة الجهود المبذولة لتطوير قدراتها الذاتية، بما في ذلك كيفية قيام الأجهزة العليا للرقابة بإدارة التكامل واستدامة الدعم الخارجي في منظماتها. وينتهي هذا الفصل بدراسة تقييم الأجهزة العليا للرقابة لبرامج وأنشطة تنمية القدرات المصممة خصيصًا لدعمها.

6.1 التطوير المهني للجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك الموازنات

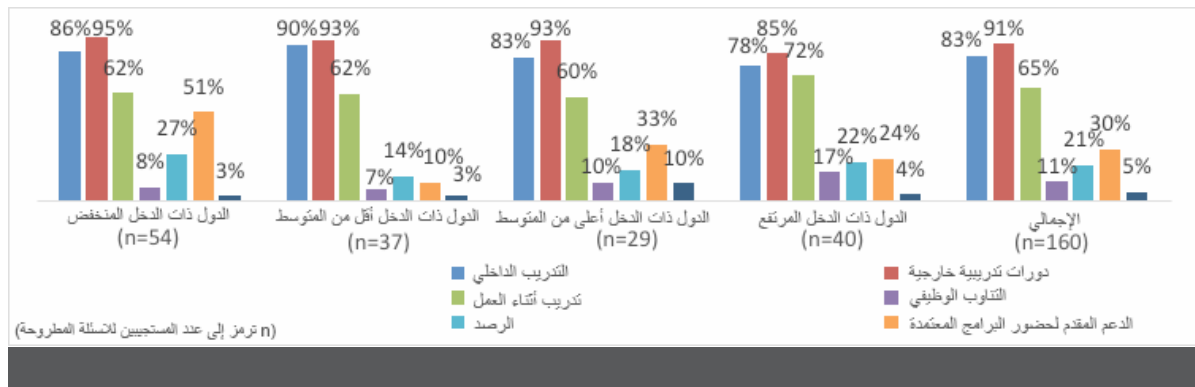
في حين يُتوقع من الأجهزة العليا للرقابة أن تعزز من معاييرها الرقابية وأن تزيد من جودة تقارير الرقابة، فإن معظم موازنات الأجهزة العليا للرقابة عامة والموازنة المخصصة لتطويرها المهني لم تواكب الطلب. وأفاد 36% فقط من الأجهزة العليا للرقابة وجود زيادة حقيقية في موازنتها للتطوير المهني في السنوات الثلاث الماضية. وكان عدد قليل جدا من الأجهزة العليا للرقابة في منطقة كيريفاف زاد من موازنة التطوير المهني

الشكل 51: الأجهزة العليا للرقابة التي ازدادت فيها موازنة التطوير المهني بالقيمة الحقيقية



على الرغم من أن 80% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة أكدوا على وضع خطة تدريبية وإعمالها، فلم يرق بذلك كل الأجهزة العليا للرقابة وخاصة الأجهزة العليا للرقابة ذات موازنة التطوير المهني الأكثر صرامة. وبالنسبة لمعظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، فإن وحدة التدريب أو الإدارة أو المعهد هي الجهة الفاعلة الرئيسية في إدارة التدريب، على الرغم من أن الموارد البشرية ومديري الإدارات يلبون أيضاً دوراً في تدريب الموظفين. أما أهم ثلاثة مناهج تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة في التطوير المهني هي الدورات التدريبية والتدريب المدار داخلياً (83%) وخارجياً (91%) وأثناء العمل (65%). وينطبق ذلك على الأجهزة العليا للرقابة في جميع مجموعات الدخل والمناطق.

الشكل 52: منهجيات الأجهزة العليا للرقابة المستخدمة في التطوير المهني



6.2 نقل المعرفة من التدريب الخارجي

يدعم العديد من المنظمات واللجان التابعة للالتوساي، والأجهزة العليا للرقابة النظرية وشركاء التعاون الدولي تطوير القدرات المهنية لإدارة الأجهزة العليا للرقابة. ويعد استخدام ونقل المعارف والمهارات المكتسبة من خلال المشاركة في برامج تنمية القدرات الخارجية أمراً حاسماً من أجل أن يكون لهذه الموارد أثر على الأجهزة العليا للرقابة.

يتمثل النهج الأكثر استخداماً بالنسبة للموظفين لنقل المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التدريب الخارجي فيما يلي:

- في 50٪ من الأجهزة العليا للرقابة، يساعد الموظفون المدربون على تطوير أو تحديث أدوات و / أو أدلة إرشادية منهجية الرقابة.
- في 48٪ من الأجهزة العليا للرقابة، يقدم الموظفون المدربون عروضاً تقديمية إلى النظراء حول خبرة التدريب.
- يستخدم 38٪ فقط من الأجهزة العليا للرقابة الموظفين المدربين في تنظيم دورات تدريبية رسمية للنظراء.

الشكل 53: منهجيات نقل المعرفة والمهارات المكتسبة من التدريب الخارجي

التدريب الوظيفي داخل قسم/ وحدة الموظفين المدربين	مساعدة الموظفون على تطوير أو تحديث أدوات و/أو أدلة إرشادية منهجية الرقابة	تقديم الموظفين عروض تقديمية للإدارة حول الخبرات التدريبية	تقديم الموظفين عروض تقديمية لأقرانهم حول الخبرات التدريبية	إجراء الموظفين دورات تدريبية رسمية للأقران	
33%	31%	54%	54%	39%	الدول ذات الدخل المنخفض (n=36)
21%	24%	41%	45%	48%	الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (n=29)
20%	35%	60%	53%	33%	الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (n=39)
49%	12%	38%	47%	36%	الدول ذات الدخل المرتفع (n=53)
33%	24%	48%	50%	38%	عالمياً (n=157)
42%	67%	32%	44%	32%	أفرواسي الناطقة بالإنجليزية (n=19)
24%	65%	24%	41%	65%	أرابوساي (n=17)
29%	58%	29%	54%	33%	أسوساي (n=24)
31%	31%	27%	56%	25%	كاروساي (n=16)
17%	25%	33%	75%	42%	كريفاف (n=12)
55%	58%	19%	47%	23%	أوروساي (n=31)
11%	50%	11%	33%	65%	أولاسافس (n=17)
30%	30%	25%	45%	35%	باساي (n=20)
مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للالتوساي					

على ما يبدو، فإن معظم الموظفين المرسلين إلى التدريب الخارجي ليسوا أعضاء في قسم أو معهد تدريب تابع للجهاز الأعلى للرقابة، وهو مركز التنسيق للتدريب في معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. وبالنظر إلى موازنتها المحدودة لتنمية القدرات، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى التفكير بشكل إستراتيجي لضمان إدماج التدريب الخارجي مع إدارة التدريب أو المعاهد.

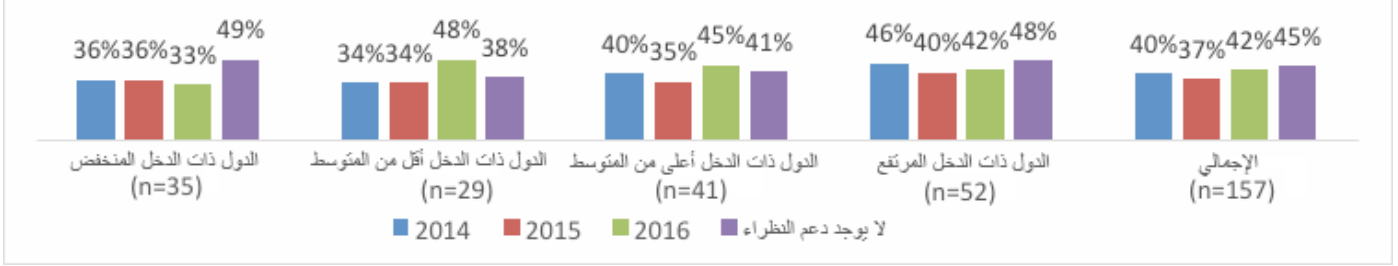
6.3 دعم النظر للنظر بالأجهزة العليا للرقابة

قدم ما يزيد عن نصف الأجهزة العليا للرقابة دعم النظر للنظر، وكان معظم الدعم مع الأجهزة العليا للرقابة الموجودة في مناطقهم، على الرغم من وجود دعم النظر للنظر بين الأجهزة العليا للرقابة من مختلف المناطق. وتبين نتائج الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 87 جهازاً أعلى للرقابة (55%) أشاروا إلى أنهم شاركوا في دعم النظر للنظر منذ عام 2014. وهذا يدل على زيادة دعم النظر للنظر من 48 جهاز أعلى للرقابة في 2010 إلى 55 جهاز في 2014. ومع ذلك، فإن طبيعة ومدى دعم النظر للنظر هذا يختلف اختلافاً كبيراً، بداية من الدعم المؤسسي الطويل الأجل إلى الأجهزة العليا للرقابة الشريكة، وانتهاءً بتوفير الأفراد لتقديم دورات تدريبية مخصصة ومهام رقابية.

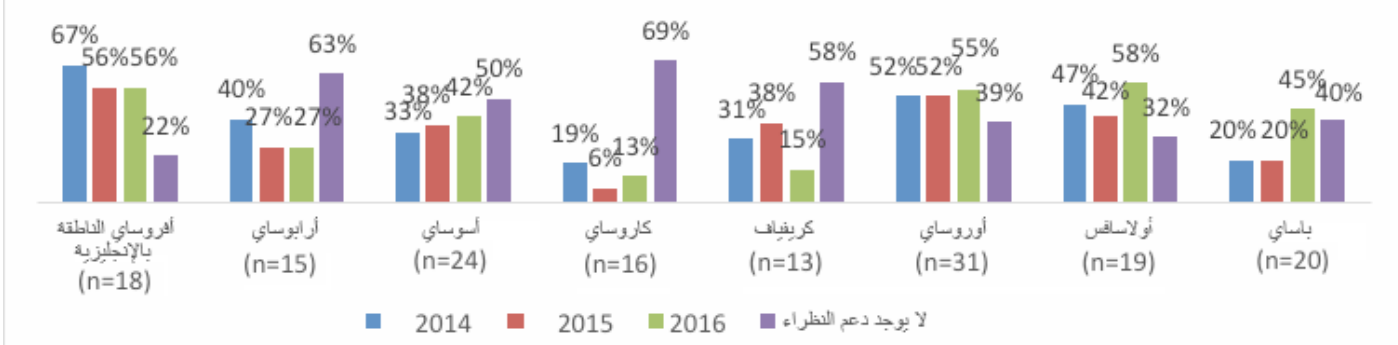
يبين الشكل أنماه عدم وجود تباين كبير في دعم النظر للنظر بين مجموعات الدخل. فعلى الصعيد الإقليمي، حدثت معظم حالات دعم النظر للنظر منذ عام 2014 في أفرواسي الناطقة بالإنجليزية وأوروساي وأولاسافس بينما ظلت الأرقام منخفضة في أرابوساي، وكاروساي وكريفاف. وقد ركز معظمها على مجالات الرقابة من خلال المهمات الرقابية المشتركة (78%)، والمهام الرقابية المتعلقة بالبيئة وهي الأكثر ذكراً من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

الشكل 54: دعم النظر للنظر (2014 إلى 2017)

(n ترمز إلى عدد المستجيبين للاستطلاع المطروحة)



(n ترمز إلى عدد المستجيبين للاستطلاع المطروحة)



مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

من بين 159 جهاز أعلى للرقابة مستجيب من جميع المناطق ومجموعات الدخل، شارك 94 جهاز (59%) في المهمات الرقابية المنسقة أو المشتركة مع نظرائهم. وقد أجريت معظم المهمات الرقابية المشتركة في الأجهزة العليا للرقابة في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط والدول ذات الدخل المرتفع، وفي أوروساي وأولاسافس. وكانت المنظمات الإقليمية عاملاً رئيسياً في دعم أنشطة النظر للنظر، حيث أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة (60%) بأنها سهلت المهمات الرقابية المشتركة.

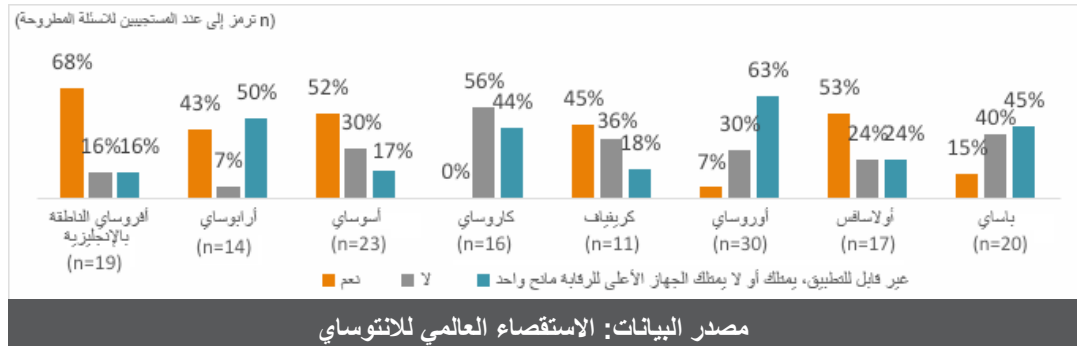
6.4 استخدام الجهاز الأعلى للرقابة للمنافع العامة العالمية

في المتوسط، استخدم 69% من الأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي منتجات أنتجها شركاء خارجيون في السنوات الثلاث الماضية. وقد أنتج شركاء الأجهزة العليا للرقابة مثل مبادرة تنمية الانتوساي ولجنة بناء القدرات ولجنة تبادل المعرفة والمنظمات الإقليمية عددًا كبيرًا من المطبوعات وجعلوها متاحة مجانًا للأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي. وتتراوح هذه المنشورات بين الكتيبات وأدلة الرقابة الإرشادية والمبادئ التوجيهية. وأكثر المنتجات استخداماً بين الأجهزة العليا للرقابة هي كتيبات أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

6.5 تنسيق الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة

حدثت زيادة طفيفة في نسبة الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية التي لديها مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لدعم تنمية قدراتها، من نسبة 35% في عام 2014 إلى 47% في عام 2017. وفيما يتعلق بالتنسيق مع الجهات المانحة، فمن بين 95 جهاز أعلى للرقابة أكد النصف أن لديه مجموعة منشأة بهدف التنسيق، معظمهم من الدول ذات الدخل المنخفض، وفي أفروآسي الناطقة بالإنجليزية وأرابوساي وأوساي وكريفاف وأولاسافس.

الشكل 55: الأجهزة العليا للرقابة التي لديها مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لكل منطقة



استناداً إلى مدخلات الأجهزة العليا للرقابة في الاستقصاء العالمي لعام 2017، كان تنسيق الدعم مع الجهات المانحة مثير الإنتاج بالنسبة لمعظم الأجهزة العليا للرقابة. وأشارت معظم الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تنسيقها مع الجهات المانحة يتطلب من الجهاز الأعلى للرقابة أن يتحمل المسؤولية وقيادة التعاون. وعلى العكس من ذلك، لاحظت الأجهزة العليا للرقابة أن التنسيق غير الفعال للدعم سببه سوء إدارة كلاً من الجهاز الأعلى للرقابة والجهات المانحة للشراكة. ويمثل ضعف التنسيق والتواصل العامل الأكثر ذكرًا لتجارب الدعم غير الناجحة.

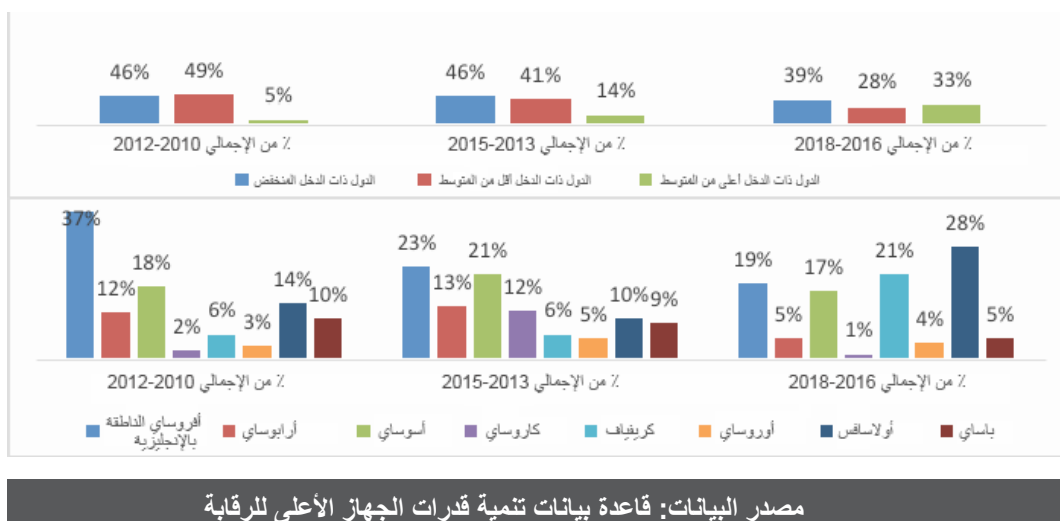
6.6 فعالية الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة

أكد المستجيبون من الأجهزة العليا للرقابة على عوامل التخطيط والبرنامجية باعتبارها تساهم في فعالية الدعم الذي تلقوه من شركائهم والحد منه على حد سواء. وأشارت العديد من الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تحديد واستهداف احتياجات الأجهزة العليا للرقابة يعد عاملاً رئيسياً مساهماً في فعالية الدعم المقدم. فبالنسبة للتدريب، يُعد الدعم المبني على مزج التدريبات الفعلية والمناهج العملية مثل المهام الرقابية التجريبية والتنسيقية أكثر أهمية في اعتبارهم. ووضعت العديد من الأجهزة العليا للرقابة في اعتبارها أن القضايا المنهجية تحد من فعالية الدعم الذي تتلقاه، ولا سيما تكييف التدريب المتلقى مع سياقاتهم الخاصة، وتعميم أو نقل المعارف التي اكتسبها المشاركون.

6.7 حجم الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة وتوزيعه

ازداد الدعم المالي السنوي لتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة بنسبة 10% في الفترة من 2014 إلى 2015، كما ارتفع بشكل طفيف (1%) من 2015 إلى 2016 ليصل إلى 68.7 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، انخفضت نسبة الدول النامية التي تستفيد من مبادرة تنمية القدرات الكبيرة (من حيث الحجم أو المدة) من 51% في عام 2015 إلى 41% في عام 2016، مما يعكس انخفاضاً في الدعم المقدم إلى الدول ذات الدخل المتوسط.

الشكل 56: الدعم المالي الخارجي للأجهزة العليا للرقابة (المشروعات)



خلال الفترة 2010 - 2016، تلقت الأجهزة العليا للرقابة في أفرواسي الناطقة بالإنجليزية أكبر قدر من التمويل للدعم المالي الخارجي للمشروع، تليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أسوسي وكريفياف. وفي عام 2016، تلقت الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس مزيداً من التمويل للمشروعات مقارنةً بالمناطق الأخرى، مما أدى إلى مضاعفة الأموال التي تلقتها في الفترة من 2010 إلى 2012. وزاد تمويل الأجهزة العليا للرقابة في كريفياف من 6% خلال الفترة 2010-2015 إلى 21% في الفترة 2016-2018. ومن ناحية أخرى، انخفض تمويل الأجهزة العليا للرقابة في أرابواسي وبلساي إلى النصف تقريباً في الفترة 2016 - 2018.

ملخص أداء الجهاز الأعلى للرقابة حسب منطقة الانتوساي

الشكل 57: الملخصات الإقليمية لعدد 10 من مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء الأساسية (متوسط النسبة المئوية لجميع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة) ²⁹								
بالإنجليزية	أفرو ساي	أرابو ساي	أسوسي	كاروساي	كريفاف	أوروساي	أولاسافس	باساي
2010	56	33	36	33	6	45	67	43
2014	68	45	47	27	6	79	46	50
2017	57	55	78	38	19	67	31	36
2010	60	60	56	20	20	55	29	47
2014	87	82	78	53	40	68	60	90
2017	74	71	80	67	44	65	31	79
2010	79	67	56	58	23	59	69	47
2014	78	71	74	35	27	58	60	50
2017	79	76	68	40	18	56	50	53
2010	-	-	-	-	-	-	-	-
2014	52	71	52	24	7	70	55	50
2017	42	76	65	20	0	77	56	47
2010	71	83	100	29	43	100	95	79
2014	67	93	83	50	58	92	93	60
2017	53	69	79	53	44	84	84	53
2012	85	17	55	100	12	71	89	40
2014	83	43	56	50	18	67	90	40
2017	72	43	75	50	39	60	67	33
2010	-	-	-	-	-	-	-	-
2014	35	29	36	31	7	68	30	21
2017	50	24	62	22	14	56	68	43
2010	-	-	-	-	-	-	-	-
2014	65	29	33	62	47	31	40	35
2017	89	75	68	83	79	33	58	57
2010	64	25	71	غير قابل للتطبيق	56	89	100	50
2012	63	25	79	غير قابل للتطبيق	70	89	100	50
2015	73	20	82	64	88	100	50	73
2010	95	78	86	47	30	78	75	81
2014	100	94	91	100	93	82	90	95
2017	100	88	96	94	86	85	100	80

²⁹ تشمل الأرقام الدول المتقدمة والنامية والأقاليم على حد سواء، استناداً إلى عضوية الانتوساي الأولية (انظر ملحق الملحق، قائمة المستجيبين لاستقصاء). ولا تتضمن بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ومؤشر الموازنة المفتوحة سوى بيانات عن الدول النامية. يتم استخدام "غير قابل للتطبيق" عندما تكون البيانات غير متاحة للمنطقة.

³⁰ بالنسبة لعام 2010، يبين المؤشر النسبة المئوية للأجهزة العليا للرقابة التي ذكرت أنها راقبت أكثر من 70% من البيانات المالية.

³¹ تم صياغة هذا السؤال بشكل مختلف في عام 2010 ولا يمكن مقارنته.

³² المؤشران 7 و 8 لا يشملهما تقييم الانتوساي لعام 2010.

³³ xxxxxxxx

7.1 أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية

قوة دورة الرقابة

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

انخفضت نسبة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي حققت المقياس المرجعي لمؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 بشأن قوة دورة الرقابة من 68% في عام 2014 إلى 57% في عام 2017.

خضع نحو 95% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية لتقييم أداؤها منذ عام 2013. استخدم 72% منها إطار عمل بناء القدرات المؤسسية، و22% إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بينما استخدم 22% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 6% مزيج من إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 13% أداة وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. ومن بين الذين أجروا تقييما للأداء، قدم 83% تقييم أداؤهم إلى ضمان الجودة الخارجية بينما شارك 33% نتائج تقييمات أداؤهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامه، وغير ذلك).

التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أكدت جميع الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة في أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية وجود خطط إستراتيجية وتشغيلية.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

تبين نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2017 والاستقصاء العالمي لعام 2017 انخفاضاً طفيفاً في استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة. وانخفضت نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي حققت درجة مؤشر الموازنة المفتوحة "كافي" وانخفض مستوى الاستقلالية من 73% في عام 2012 إلى 67% في عام 2015. ويظهر الاستقصاء العالمي أن المجالات التي تثير قلقاً خاصاً هي التدخل التنفيذي في عملية الموازنة، الذي ارتفع من 65% في عام 2014 إلى 89% في عام 2017 حيث أبلغت الأجهزة العليا للرقابة عن تدخل تنفيذي في عملية الموازنة. وتظهر نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة أيضاً انخفاضاً في استقلالية موازنة الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة، من 53% في 2012 إلى 27% في 2015. علاوة على ذلك، فإن 37% من الأجهزة العليا للرقابة لا تتمتع بعد باستقلالية كاملة لنشر تقارير الرقابة على النطاق العام.

أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية (61%) أن موازناتها زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016.

تغطية الرقابة:

تظهر النتائج التي خلص إليها الاستقصاء العالمي انخفاضاً وفقاً للمقياس المرجعي الخاص بالرقابة المالية (من 87% في عام 2014 إلى 74% في عام 2017) وتغطية رقابة الأداء (من 52% في عام 2014 إلى 42% في عام 2017). وكانت هناك زيادة في تغطية رقابة الالتزام، من 78% في عام 2014 إلى 79% في عام 2017.

ضمان الجودة:

يغطي ضمان الجودة لمعظم الأعضاء مجالات الرقابة الثلاثة جميعها، ولكن هناك مجالاً للتحسين، لا سيما في استرشاد نظم ضمان الجودة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمعايير الدولية للأجهزة العليا

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

للرقابة المالية والمحاسبة. وأظهرت البيانات أنه بينما كان لـ 67% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء نظام ضمان الجودة، فإن 27% منها فقط تستوفي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

من بين أعضاء أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية، استوفى 52% من الأجهزة العليا للرقابة المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 72% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أفرو ساي الناطقة بالإنجليزية تطلع العامة على تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أُنشئت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 61% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 27% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور، وهي زيادة من نسبة 7% في عام 2012.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم حوالي 75% من أعضاء أفرساي الناطقة بالإنجليزية³⁴ إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو إعمال أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع

حدثت زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين، من 35% في عام 2014 إلى 50% في عام 2017. وقد أجرى 22% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهام رقابة مصممة خصيصا لتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 39% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. ولم يطرأ أي تغيير كبير على ملف النوع الخاص بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء منذ عام 2010. وفي الوقت الراهن، فإن 42% من الموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في أفرساي الناطقة بالإنجليزية من الإناث، و79% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من الذكور و66% من أعضاء الإدارة العليا هم من الذكور.

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

انخفض التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أفرساي الناطقة بالإنجليزية بنسبة 47% للفترة 2016-2018، بعد أن شهدت أعلى دعم مالي بين المناطق في السنوات الخمس السابقة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال حجم الدعم واحدا من أعلى المعدلات بين المناطق. إضافة إلى ذلك، أفاد 47% من الأجهزة العليا للرقابة بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أفرساي الناطقة بالإنجليزية (68%) بوجود مجموعة تتسق مع الجهات المانحة لتيسير تنسيق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا للرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد منظمة أفرساي الناطقة بالإنجليزية واحدة من المنظمات الإقليمية ذات الموارد الأفضل، وهي نشطة بشكل خاص في تقديم الدعم لتنمية قدرات أعضائها.

7.2 أرابوساي

قوة دورة الرقابة:

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

تظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي أبلت جيدا فيما يتعلق بقوة دورة الرقابة. حيث استوفى 73% المقياس المرجعي لمؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 "نطاق / طبيعة عملية الرقابة المؤداة".

خضعت معظم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنطقة (62%) لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة منذ عام 2013. استخدم 40% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستخدم 30% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 40% أداة وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. وقدم 30% فقط تقييم أدائهم إلى ضمان الجودة الخارجية بينما شارك 56% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامه، وغير ذلك).

التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت جميع الأجهزة العليا للرقابة عن وجود خطة إستراتيجية (88%) و93% لديها خطط تشغيلية.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة والاستقصاء العالمي أن قوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في معظم الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي لا تزال تشكل تحديا. وبالنسبة لمعظم الأعضاء، فإن الإطار القانوني لدولهم لا يوفر الحماية الكافية لاستقلالهم، بما في ذلك عزل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ومحدودية الحماية من التدخل التنفيذي في عملية الموازنة. ويواجه معظم الأعضاء قيودا على حرية الوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب للاضطلاع بمسؤولياتهم القانونية على نحو صحيح، فضلا عن القيود المفروضة على حريتهم في نشر تقارير الرقابة وتعميمها. ويواجه ربع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء قيودا تتعلق بتوقيت تقارير الرقابة. وانخفضت نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي حققت درجة مؤشر الموازنة المفتوحة "كافي" وانخفض مستوى الاستقلالية من 18% في عام 2012 إلى 8% في عام 2015. وارتفعت نسبة التدخل التنفيذي في عملية الموازنة من 29% في عام 2014 إلى 75% في عام 2017. وتظهر نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة أيضا انخفاضاً في استقلالية موازنة الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة، من نسبة 55% في 2012 إلى 25% في 2015.

وأفاد 44% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أرابوساي بأن موازنتهم ارتفعت بالقيمة الحقيقية من 2014 إلى 2016. وأفاد حوالي 29% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

³⁴ لم يفصل استطلاع الرأي العالمي للمؤتمر الدولي الثاني والمُعززين للأجهزة العليا للرقابة (2016) الاستجابات الواردة من منطقتي الأفرساي

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي قد استوفت المقياس المرجعي لتغطية الرقابة وفقا لمعايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وتمثل أرقام عام 2017 انخفاضا في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تستوفي المقياس المرجعي للرقابة المالية (من 82% في عام 2014 إلى 71% في عام 2017)، وزيادة في عدد الأجهزة التي تستوفي المقياس المرجعي لرقابة الالتزام ورقابة الأداء. (من 71% في 2014 إلى 76% في 2017).

ضمان الجودة:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن هناك مجالا لتحسين نظام ضمان الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وتظهر النتائج أن 55% من الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي لديها نظام ضمان الجودة، ولكن 45% لديها نظام يتوافق مع مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40. وتغطي 25% من الأجهزة العليا للرقابة التي لديها المهام والأحكام القضائية هذا الجانب.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء منطقة أرابوساي من الدول النامية، استوفت نسبة 45% المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المناسب.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 43% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أرابوساي تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أتاحت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 13% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 8% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور.

وأكد 18% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أرابوساي أنها تقدم بياناتها المالية للرقابة الخارجية. وربما يمكن تحسين هذا المجال.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم معظم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء (75%) إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

حدثت زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين، من 33% في عام 2014 إلى 47% في عام 2017. وقد أجرى 13% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهام رقابية مصممة خصيصا لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 14% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. يعد الذكور النسبة الغالبة في ملف التعريف بالأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي وهو شيء لم يتغير بشكل ملحوظ منذ عام 2010. وفي الوقت الراهن، فإن 37% من الموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي من الإناث، و84% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من الذكور و55% من أعضاء الإدارة العليا هم من الذكور.

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي للفترة 2013-2015، ولكنه انخفض للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 29% من الأجهزة العليا للرقابة بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وأفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي (56%) بوجود مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لتيسير تنسيق دعم تنمية

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

القدرات لأجهزتهم العليا.

7.3 أسوساي

قوة دورة الرقابة: تظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي أبلت جيدا فيما يتعلق بقوة دورة الرقابة. 94% سجلوا ج أو أكبر في المؤشر 'نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة'.

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

خضعت معظم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أسوساي (72%) لتقييم أدائها منذ عام 2013. استخدم 33% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستخدم 11% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 33% أداة التي وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. وقدمت 47% فقط تقييمات أدائها لتخضع لضمان الجودة الخارجي بينما شارك 53% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذوي العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعمامة، وغير ذلك).

التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريباً عن وجود خطط إستراتيجية وتشغيلية (96%)، على الرغم من أن 4% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أفادت بأن خططها لا تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن 78% من الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي لديها مستوى كاف من الاستقلالية. وتظهر نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة أيضاً زيادة في استقلالية موازنة الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة من 61% في 2012 إلى 67% في 2015. ومع ذلك، تشير بيانات الاستقصاء العالمي إلى أن التدخل التنفيذي في عملية موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية قد ارتفع من 33% في 2014 إلى 68% في عام 2017.

أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي (83%) أن موازنتها زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016. وأفاد حوالي 48% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

تغطية الرقابة:

يُظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي قد استوفت المقياس المرجعي لمعايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيق تغطية الرقابة المالية بنسبة (80%) ورقابة الالتزام بنسبة (68%) ورقابة الأداء بنسبة (65%). وتمثل أرقام عام 2017 زيادة في تغطية الرقابة من الأرقام المسجلة في عام 2014 بالنسبة للرقابة المالية ورقابة الأداء على حد سواء، إلا أن هناك انخفاضاً طفيفاً في رقابة الالتزام (من 71% إلى 68%).

ضمان الجودة:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن هناك مجالاً لتحسين نظام ضمان الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وتظهر النتائج أن 78% من الأجهزة العليا للرقابة في أرابوساي لديها بالفعل نظام ضمان الجودة، ولكن 17% فقط لديها نظام يماثل مقياس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء منطقة أسوساي الناطقين بالإنجليزية، استوفى 41% (من الدول النامية فقط) المقياس المرجعي للإتفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإتفاق العام والمساءلة المالية أن 75% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أسوساي تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أُنشئت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 48% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 78% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور، وهي زيادة عن نسبة 33% في عام 2012.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة: يعتزم حوالي 63% من أعضاء أسوساي إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

العمل.

حدثت زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي لديها سياسة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، من 26% في عام 2014 إلى 54% في عام 2017. ومع ذلك، أجرى 30% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات رقابة مصممة خصيصاً لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 30% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. وغالبية موظفي الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي هم من الذكور. وحالياً يمثل الذكور 90% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة و 77% من أعضاء الإدارة العليا من الذكور. وانخفض عدد الموظفين من 40% في عام 2010 إلى 21% في عام 2017.

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أسوساي للفترة 2013-2015، ولكنه انخفض بنسبة 49% للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 48% من الأجهزة العليا للرقابة

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية في المنطقة (60%) بوجود مجموعة تتسق مع الجهات المانحة لتيسير تتسق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا.

القوة الإجمالية لدورة الرقابة:

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

تبين بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة المالية في كاروساي (75%) قد استوفت المقياس المرجعي لمؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 الخاص بـ "نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة"، وهو أداء قوي.

خضع 37% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فقط في منطقة كاروساي لتقييم أداؤها منذ عام 2014. واستخدم 67% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستخدم 33% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 17% الاداء التي وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. ومن بين الذين أجروا تقييمًا للأداء، قدم 83% تقييم أداؤهم إلى ضمان الجودة الخارجي بينما شارك 20% نتائج تقييمات أداؤهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامّة، وغير ذلك).

التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريباً عن وجود خطة إستراتيجية (94%) وأفاد 53% بوجود خطة تشغيلية، على الرغم من أن 27% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أفادت بأن خططها لا تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

تظهر بيانات الاستقصاء العالمي أن بعض التحديات لا تزال قائمة بالنسبة لقوة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في منطقة كاروساي. حيث أن نصف الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تقريباً، لا يوفر الإطار القانوني لدولهم الحماية الكافية لاستقلالهم، كما أن حوالي ربع الأعضاء لديهم قيود على تخطيط المهام الرقابية، وإعداد برنامجها، وإدارتها، وإعداد تقاريرها، ومتابعتها. وارتفعت نسبة التدخل التنفيذي في عملية موازنة الجهاز الأعلى للرقابة من 62% في عام 2014 إلى 83% في عام 2017.

أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي (60%) أن موازنتها زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016. وأفاد حوالي 33% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 تحسناً في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تستوفي المقاييس المرجعية الخاصة بمعايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالنسبة لتغطية الرقابة المالية ورقابة الالتزام من قبل الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي. وارتفعت درجات المقاييس المرجعية الخاصة بتغطية الرقابة المالية من 53% في عام 2014 إلى 67% في عام 2017 وارتفعت بالنسبة لرقابة الالتزام من 35% في عام 2014 إلى 40% في عام 2017. وتم الإبلاغ عن وقوع انخفاض في تغطية رقابة الأداء من 24% في عام 2014 إلى 20% في عام 2017.

ضمان الجودة:

لا توجد بيانات للأجهزة العليا للرقابة في كاروساي بشأن نظم ضمان الجودة في بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أو إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة³⁵. ومع ذلك، يظهر الاستقصاء العالمي أن 36-43% فقط من الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لديها أنظمة ضمان الجودة التي تغطي مختلف التخصصات الرقابية. ولا تملك غالبية الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة أنظمة لضمان الجودة.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء منطقة كاروساي استوفى 33% (من الدول النامية) المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 50% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة كاروساي تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أتيحت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 57% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور.

³⁵ لم يتم تحليل سوى بيانات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة للدول النامية المتاحة. وقد قامت بعض الدول المتقدمة في المنطقة بتقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في وقت التحليل.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم حوالي 60% من أعضاء كاروساي إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

يتمتع عدد قليل من الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي بسياسة المساواة بين الجنسين، بنسبة 6% في عام 2017. وقد أجرى 13% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات رقابة مصممة خصيصاً لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 13% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت التقييمات النوعية في أعمال الرقابة. وتعد كاروساي المنطقة الوحيدة التي يشكل الإنثاء أغلب موظفيها بنسبة 73%. ويمثل حالياً الإنثاء 45% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة كما أن 63% من أعضاء الإدارة العليا من الإنثاء.

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في كاروساي للفترة 2013-2015، ولكنه انخفض للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 33% من الأجهزة العليا للرقابة فقط بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة متوسطة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. ولم يبلغ أي جهاز من الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة بوجود مجموعة تتسابق مع الجهات المانحة لتيسير تتسابق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا.

7.5 كريفاف

قوة دورة الرقابة:

توضح بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة الخاصة بقوة دورة الرقابة زيادة نسبة الأجهزة العليا للرقابة في كريفاف التي استوفت المقياس المرجعي لمؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 "نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة"، حيث كانت النسبة 6% في 2014 وصارت 19% في 2017.

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

خضع نحو 38% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنطقة لتقييم أدائها منذ عام 2013. ومن بين هؤلاء، استخدم 20% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 20% مزيج من إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 60% أدوات أخرى. ومن بين الذين أجروا تقييماً للأداء، قدم 40% تقييم أدائهم إلى ضمان الجودة الخارجي بينما شارك 20% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامه، وغير ذلك).

التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريباً عن وجود خطة إستراتيجية (86%) وأفاد 50% بوجود خطة تشغيلية، على الرغم من أن 17% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أفادت بأن خططها لا تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

على الرغم من أن الاستقلالية لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في كريفاف، إلا أنه حدث تطور إيجابي منذ عام 2014. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن المزيد من الأجهزة العليا للرقابة انتقلت من مستوى استقلالية "محدود" إلى مستوى "كاف"، من 36% في عام 2012 إلى 55% في عام 2015. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة مضاعفة في نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع باستقلالية الموازنة، من 9% في 2012 إلى 18% في 2017. وأوضحت بيانات الاستقصاء العالمي أنه بالنسبة لمعظم الأعضاء فإن إطار دولهم القانوني لا يوفر الحماية الكافية لاستقلالها. وتعرض معظم الأجهزة العليا للرقابة للتدخل التنفيذي في اختيار برنامج الرقابة والحد من حريتها في نشر وتوزيع تقارير الرقابة. وارتفعت نسبة التدخل التنفيذي في عملية الموازنة من 47% في عام 2014 إلى 79% في عام 2017.

وأفاد 23% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في كريفاف بأن موازناتهم ارتفعت بالقيمة الحقيقية من 2014 إلى 2016. وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفاد 9% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فقط بأن موازناتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

³⁶ لم يفصل الاستقصاء العالمي لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين للأجهزة العليا للرقابة الاستجابات الواردة من منطقتي أفروساي.

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 تحسنا طفيفا في عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تستوفي المقياس المرجعي للمعايير الخاصة بإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالنسبة لتغطية الرقابة المالية (من 40% في عام 2014 إلى 44% في عام 2017) وانخفاض في تغطية رقابة الالتزام (من 27% في عام 2014 إلى 18% في عام 2017). وفي عام 2014، أفاد 79% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأنهم يلبون

ضمان الجودة:

معايير رقابة الأداء، بينما لم يلبى أي جهاز في عام 2017.

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن هناك مجالا واسعا لتأسيس وتحسين نظام ضمان الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وتظهر النتائج عدم وضع أي من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء نظام ضمان الجودة ولا يتوافق أحدها مع مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

إعداد التقارير في الوقت المناسب: من بين أعضاء كريفياف، استوفى 33% من الأجهزة العليا للرقابة المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 39% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة كريفياف تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أُنشئت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 33% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 18% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور.

وأكد 8% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أنها تقدم بياناتها المالية للرقابة الخارجية. فربما يمكن تحسين هذا المجال.

أما فيما يتعلق بمتابعة الرقابة، توضح بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة أن 57% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لديها نظام داخلي لمتابعة الملاحظات والتوصيات المقدمة للجهات محل الرقابة، كما يوضح الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 58% منها لديها النظام الداخلي نفسه. ويمثل التحدي في ضمان تمتع جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بهذا النظام.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم حوالي 75% من أعضاء كريفياف 36 إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

حدثت زيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي لديها سياسة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، من 29% في عام 2014 إلى 46% في عام 2017. ومع ذلك، أجرى 10% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات رقابة مصممة خصيصا لتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. ولم يُدرج أي جهاز أعلى للرقابة تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. فكان الملف الخاص بالموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في كريفياف غير متوازن إلى حد كبير من حيث النوع مع ارتفاع عدد الموظفين الذكور في جميع الرتب. وارتفع عدد الموظفين بشكل طفيف من 29% في عام 2010 إلى 35% في عام 2017، ولكنه لا يزال منخفضا جدا. ويمثل الذكور حاليا 88% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة و70% من أعضاء الإدارة العليا من الذكور.

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في كريفياف بشكل ثابت منذ عام 2010، بزيادة قدرها 108% للفترة 2016-2018. ومع ذلك، كانت من عام 2010 إلى عام 2015 إحدى المناطق التي تلقت أدنى مستوى من التمويل. وأفاد 9% من الأجهزة العليا للرقابة بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه هي النسبة الأقل مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفادت أقل من نصف الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة (45%) بوجود مجموعة تتسابق مع الجهات المانحة لتيسير تنسيق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا.

7.6 أوروساي

القوة الإجمالية لدورة الرقابة:

تظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أوروساي أبلت جيدا فيما يتعلق بقوة دورة الرقابة، حيث أن 79% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تستوفي المقياس المرجعي لمؤشر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 26 'نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة'.

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

خضع نحو 59% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنطقة لتقييم أدائها منذ عام 2013. استخدم 25% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بينما استخدم 37% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 5% مزيج من إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 21% الأداة التي وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. ومن بين الذين أجروا تقييما للأداء، قدم 53% تقييم أدائهم إلى ضمان الجودة الخارجي بينما شارك 61% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامية، وغير ذلك).

التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريبا عن وجود خطة إستراتيجية (85%) وأفاد 92% بوجود خطة تشغيلية، على الرغم من أن 8% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أفادت بأن خططها لا تستند إلى تقييم

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

شامل لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة.

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أورو ساي لديها مستوى "كاف" من الاستقلالية، وأن 92% من الأجهزة العليا للرقابة تحقق أعلى نتيجة لمؤشر الموازنة المفتوحة الخاص بقوة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة. كما يظهر التحسن في نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي سجلت درجة عالية في مؤشر الموازنة المفتوحة لاستقلالية الموازنة، حيث انتقلت من 83% في 2012 إلى 88% في 2015. ولا تزال هناك تحديات أمام عدد صغير من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في مجالات التدخل التنفيذي في عملية الموازنة، التي زادت قليلا من 31% في عام 2014 إلى 33% في عام 2017، والقيود المفروضة على اختيار برامج الرقابة، وحرية الوصول إلى المعلومات وفي الوقت المحدد بالإضافة إلى البت في مضمون وتوقيت تقارير الرقابة.

أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أورو ساي (63%) أن موازنتها زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016. وأفاد حوالي 48% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن هناك انخفاضا في عدد الأجهزة العليا للرقابة في أورو ساي التي استوفت المقياس المرجعي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لكل من تغطية الرقابة المالية (من 68% في عام 2014 إلى 65% في عام 2017) وتغطية رقابة الالتزام (من 58% في عام 2014 إلى 56% في عام 2017). كانت هناك زيادة في تغطية رقابة الأداء، حيث ارتفعت من 70% في عام 2014 إلى 77% في عام 2017.

ضمان الجودة:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن هناك مجالا لتحسين نظام ضمان الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وتظهر النتائج أن 84% من الأجهزة العليا للرقابة في أورو ساي لديها بالفعل نظام ضمان الجودة، ولكن 48% لديها نظام يتوافق مع مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء منطقة أورو ساي، استوفى 14% (من الدول النامية فقط) المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 60% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أورو ساي تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أُنشئت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 69% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 64% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور، وهي زيادة من نسبة 54% في عام 2012.

ويعتزم 27% فقط من أعضاء أورو ساي إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

يوجد لدى 47% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أورو ساي سياسة المساواة بين الجنسين التي لم تتغير بشكل كبير منذ عام 2014. وقد أجرى 13% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات رقابة مصممة خصيصا لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 19% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. وحدثت زيادة طفيفة في عدد الموظفين في المنطقة من 50% في عام 2010 إلى 51% في عام 2014 إلى 55% في عام 2017. حاليا، يعد 55% من الموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في أورو ساي من

الإناث، و62% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة هم من الذكور و٥٦% من أعضاء الإدارة العليا من الإناث

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أورواسي للفترة 2013-2015، ولكنه انخفض بنسبة 54% للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 48% من الأجهزة العليا للرقابة بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفادت حوالي 25% من الأجهزة العليا للرقابة بوجود مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لتيسير تنسيق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا للرقابة.

7.7 أولاسافس

القوة الإجمالية لدورة الرقابة:

تظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة انخفاضاً من 46% في عام 2014 إلى 31% في عام 2017 في الأجهزة العليا للرقابة التي استوفت المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية للمؤشر 'نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة'.

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

خضع نحو 79% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة أولاسافس لتقييم أدائها منذ عام 2013. استخدم 87% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بينما استخدم 20% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 13% مزيج من إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة ودليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 13% أداة وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. ومن بين الذين أجروا تقييماً للأداء، قدم 57% تقييم أدائهم إلى ضمان الجودة الخارجي بينما شارك 21% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامّة، وغير ذلك).

التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أكدت جميع الأجهزة العليا للرقابة وجود خطط إستراتيجية وتشغيلية.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازنته:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس لديها مستوى كافٍ من الاستقلالية. وعلى الرغم من أن بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة تظهر أن الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة حققت درجة استقلالية للموازنة أكبر، من 53% في 2012 إلى 60% في 2015، فقد وجدت بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 زيادة في المنطقة بالنسبة للتدخل التنفيذي في عملية الموازنة، من 40% في عام 2014 إلى 58% في عام 2017. ولا تزال هناك تحديات أمام عدد صغير من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيما يتعلق بالقيود المفروضة على اختيار برامج الرقابة، وحرية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب والبت في مضمون وتوقيت تقارير الرقابة بالإضافة إلى حرية نشر تقارير الرقابة.

أفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس (61%) أن موازنتها زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016. وعلى الرغم من ذلك، أفاد 38% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس قد استوفت المقياس المرجعي لمعايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لتغطية الرقابة. وتمثل أرقام عام 2017 انخفاضاً في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي تستوفي المقياس المرجعي لتغطية الرقابة المالية (من 60% في عام 2014 إلى 31% في عام 2017)، وتغطية رقابة الالتزام (من 60% في عام 2014 إلى 50% في عام 2017). وكانت هناك زيادة طفيفة في تغطية رقابة الأداء، من 55% في عام 2014 إلى 56% في عام 2017.

ضمان الجودة:

تظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن هناك مجالاً لتحسين نظام ضمان الجودة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وتظهر النتائج أن 73% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لديها بالفعل نظام ضمان الجودة، ولكن 47% لديها نظام يتوافق مع مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء منطقة أولاسافس استوفى 17% (من الدول النامية فقط) المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 67% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أولاسافس تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة الخارجية التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أتاحت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 45% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن 53% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور، وهي زيادة من نسبة 47% في عام 2012.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم حوالي 82% من أعضاء أولاسافس إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

حوالي 39% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أولاسافس لديها سياسة المساواة بين الجنسين التي لم تتغير كثيرا منذ عام 2014. وقد أجرى 28% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات رقابة مصممة خصيصا لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فإن 22% فقط من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أدرجت تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. ولم يطرأ أي تغيير كبير على ملف النوع لدى الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنطقة منذ عام 2010. وفي الوقت الراهن، فإن 51% من الموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس من الذكور، و69% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من الذكور و62% من أعضاء الإدارة العليا هم من الذكور.

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أولاسافس للفترة 2010-2015، ولكنه انخفض بنسبة 74% للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 38% من الأجهزة العليا للرقابة بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة متوسطة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. وأفادت معظم الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة (50%) بوجود مجموعة تنسيق مع الجهات المانحة لتيسير تنسيق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا.

7.8 باساي

القوة الإجمالية لدورة الرقابة:

تظهر بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ذات الصلة انخفاضاً من 50% في عام 2014 إلى 36% في عام 2017 في الأجهزة العليا للرقابة التي استوفت المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية للمؤشر 'نطاق / طبيعة الرقابة المؤداة'.

تقييمات أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

خضع نحو 75% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منطقة باساي لتقييم أدائها منذ عام 2013. استخدم 47% منها إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة واستخدم 56% دليل مراجعة النظراء والقائمة المرجعية واستخدم 6% أداة وضعتها الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بهم. ومن بين الذين أجروا تقييماً للأداء، قدم 94% تقييم أدائهم إلى ضمان الجودة الخارجي بينما شارك 63% نتائج تقييمات أدائهم مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين (مثل السلطة التشريعية، والعامة، وغير ذلك).

التخطيط الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة:

أبلغت أغلب الأجهزة العليا للرقابة (80%) عن وجود خطط إستراتيجية وتشغيلية، على الرغم من أن 7% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أفادت بأن خططها لا تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وموازناته:

يبين الاستقصاء العالمي وبيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لا تزال تشكل تحدياً للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وبالنسبة لنصف أعضاء الباساي، فإن الأطر القانونية لدولهم لا تحمي استقلالهم بشكل كامل. ويعاني حوالي ربع الأجهزة العليا للرقابة من قيود على حريتهم المتعلقة بنشر وتعميم تقارير الرقابة في النطاق العام. فمعظم الأعضاء (67%) يفتقرون إلى استقلالية الموازنة، وقد واجهوا على نحو متزايد تدخل السلطة التنفيذية في عملية صياغة موازنتهم، من 35% في 2014 إلى 57% في 2017.

وأفاد أكثر من نصف الأجهزة العليا للرقابة المالية في باساي (55%) بأن موازنتهم زادت بالقيمة الحقيقية من عام 2014 إلى عام 2016. وأفاد 20% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فقط بأن موازنتهم للتطوير المهني زادت خلال نفس الفترة.

تغطية الرقابة:

يظهر الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن غالبية الأجهزة العليا للرقابة في أساسي قد استوفت المقياس المرجعي لمعايير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لتغطية الرقابة المالية. ومع ذلك، تبين الأرقام انخفاضاً في عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء التي تستوفي المقياس المرجعي لتغطية الرقابة المالية (من 90% في عام 2014 إلى 79% في عام 2017) وتغطية رقابة الأداء (من 50% في عام 2014 إلى 47% في عام 2017). وكانت هناك زيادة طفيفة في تغطية رقابة الالتزام، من 50% في عام 2014 إلى 53% في عام 2017.

ضمان الجودة:

بأساسي هي المنطقة الوحيدة التي تمتلك فيها غالبية الأجهزة العليا للرقابة نظام لضمان الجودة عالي المستوى. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة ذات الصلة أن 67% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لديها بالفعل نظام ضمان الجودة يتوافق مع مقاييس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 40. وهناك مجال للنسبة المتبقية 33% من الأجهزة العليا للرقابة لتطور من ضمان الجودة حتى تلائم مقاييس المعايير الدولية أم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

إعداد التقارير في الوقت المناسب:

من بين أعضاء أساسي استوفى 33% (من الدول النامية فقط) المقياس المرجعي للإنفاق العام والمساءلة المالية الخاص بتقديم تقارير الرقابة في الوقت المحدد.

نشر التقارير:

توضح نتائج بيانات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أن 33% من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أساسي تُطلع العامة على كافة تقارير الرقابة التي تتعلق بعمليات الحكومة المركزية الموحدة التي أُنشئت لهم من خلال الوسائل المناسبة وذلك في غضون ستة أشهر من الانتهاء من عملية الرقابة. وتظهر بيانات الاستقصاء العالمي لعام 2017 أن 58% فقط من الأجهزة العليا للرقابة تجعل 60% على الأقل من تقارير الرقابة الخاصة بها متاحة للجمهور. وتظهر بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة أن جميع الأجهزة العليا للرقابة الخاضعة للتقييم في أساسي تحافظ على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بتقارير الرقابة التي تصدرها بخلاف إتاحة هذه التقارير للجمهور.

الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة:

يعتزم حوالي 45% من أعضاء أساسي إدراج مواضيع تتعلق بإعداد و / أو أعمال أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيتهم الرقابية المقبلة و / أو برنامج العمل.

الأجهزة العليا للرقابة والنوع:

يوجد لدى خمسة وعشرون بالمائة (25%) من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في أساسي سياسة المساواة بين الجنسين التي لم تتغير كثيراً منذ عام 2014. ولم يجر أي من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء مهمات

دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة:

رقابة مصممة خصيصاً لتقييم تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالنوع والموازنات المناظرة. وبالمثل، فلم يُدرج أي من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تقييمات نوعية في أعمال الرقابة. حدث انخفاض طفيف في عدد الموظفين في الأجهزة العليا للرقابة في أساسي، من 56% في عام 2010 إلى 52% في عامي 2014 و 2017. ويمثل الذكور حالياً 74% من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة و 49% من أعضاء الإدارة العليا من الذكور.

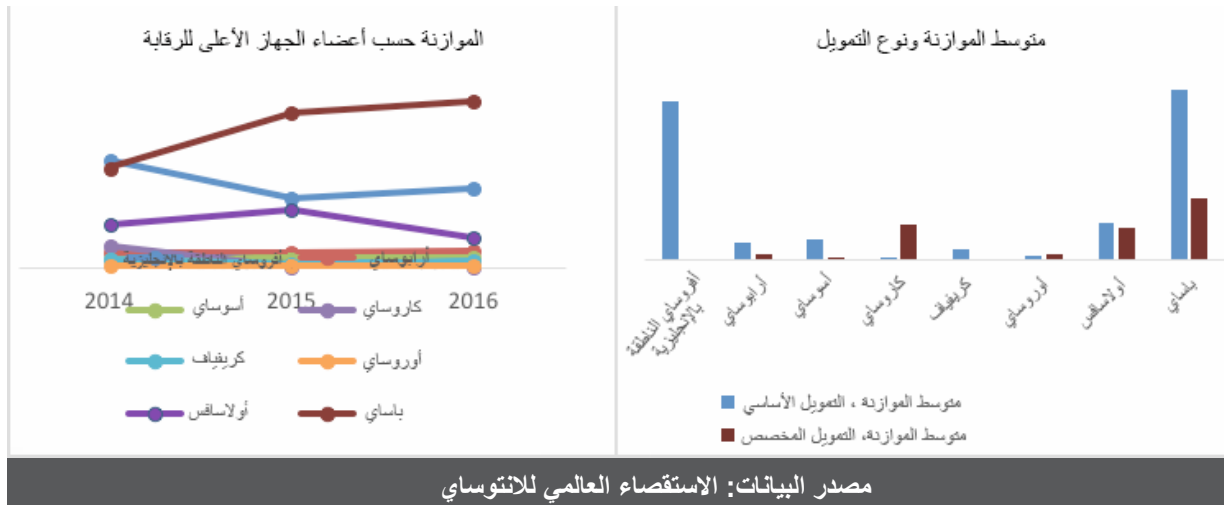
زاد التمويل الموجه من شريك التعاون الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة في أساسي للفترة 2013-2015، ولكنه انخفض بنسبة 62% للفترة 2016-2018. إضافة إلى ذلك، أفاد 20% من الأجهزة العليا للرقابة فقط بأن موازنتها للتطوير المهني زادت بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية. وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالأجهزة العليا للرقابة في المناطق الأخرى. ويمتلك 21% من الأجهزة العليا للرقابة مجموعة تتسابق مع الجهات المانحة لتيسير تتسابق دعم تنمية القدرات لأجهزتهم العليا.

المنظمات الإقليمية التابعة للائتوساي

يتناول هذا الفصل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستقصاء الخاص بمنظمات الائتوساي الإقليمية، والذي كان جزءاً من الاستقصاء العالمي للائتوساي، ويقدم تحليلاً لنتائج الاستقصاء في المجالات ذات الصلة بوضع المنظمات الإقليمية، وخططها الاستراتيجية وأولوياتها وسياساتها والجهود المبذولة في تنمية القدرات.

ويتبين أساس الموارد بين المنظمات الإقليمية تبايناً كبيراً من حيث التمويل الكلي والموارد البشرية لدعم عملياتها. وتمتلك أفروساي الناطقة بالإنجليزية وأولاسافس وباساي أكبر الموازنات، وهي أكبر موازنة لكل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، وهم المنظمات الوحيدة التي شهدت زيادة في القيمة الحقيقية في موازنتها خلال الفترة 2014-2016. وتم تمويل الهيئات الإقليمية غالباً من خلال التمويل الأساسي³⁷، باستثناء أروساي، حيث خصص أكثر بقليل من نصف تمويلها³⁸.

الشكل 58: متوسط موازنات المنظمات الإقليمية، وموازنة كل عضو ونوع التمويل



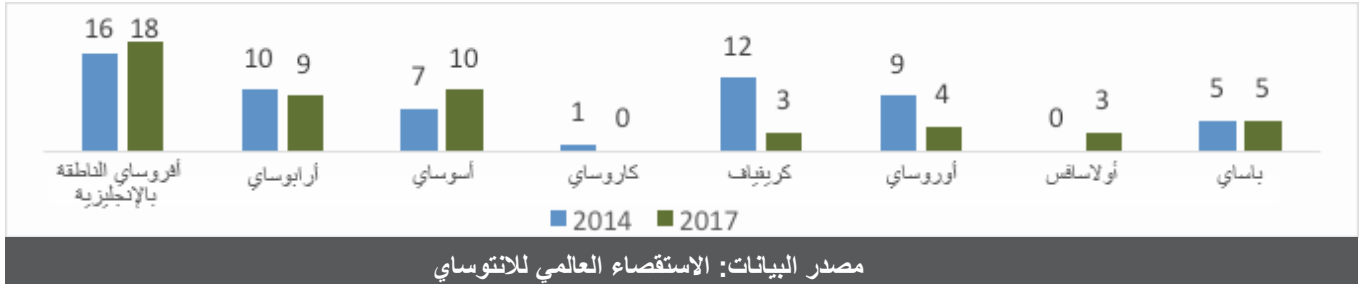
وعلى الرغم من أن كاروساي وكرييفاف لديهما أقل موازنات بين المنظمات وأقل عدد من الموظفين، إلا أنهما لم تبغيا عن وجود فجوات في الموازنة (تم استلام التمويل الخاص بالخطط التشغيلية). ومن ناحية أخرى، فقد أبلغ أسوساي وأرابوساي وباساي عن وجود ثغرات ثابتة في الموازنة من 2014 إلى 2016.

لدى المنظمات الإقليمية موارد بشرية مختلفة تماماً في الأمانات. وتمتلك أفروساي الناطقة بالإنجليزية وأرابوساي وأسوساي أكبر عدد من الموظفين العاملين في الأمانات بدوام كامل. بمقارنة نتائج عامي 2017 و2014 من الاستقصاء العالمي، نلاحظ انخفاض إجمالي عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل بنسبة 13%، ويرجع ذلك في الغالب إلى الانخفاض الكبير في عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل لدى أمانات كرييفاف وأروساي، على الرغم من انخفاض عدد الموظفين كذلك في أرابوساي وكاروساي. ارتفع عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل في أفروساي الناطقة بالإنجليزية، وأسوساي وأولاسافس اعتباراً من عام 2014. وتعد كاروساي المنظمة الإقليمية الوحيدة بلا موظفين يعملون بنظام الدوام الكامل لدى الأمانات.

³⁷ التمويل الأساسي هو الدعم المالي المقدم دون شروط ويمكن استخدامه لتغطية التكاليف التنظيمية والإدارية الأساسية، بما في ذلك تنفيذ مبادرات تنمية القدرات التي تحددها المنظمة.

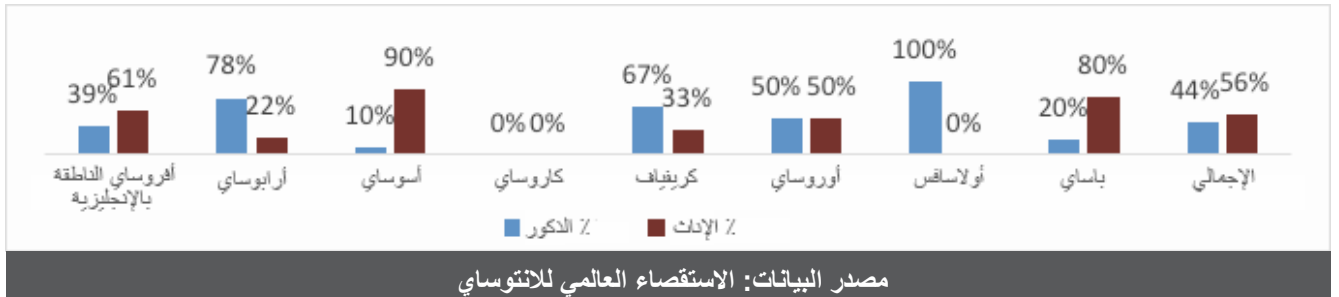
³⁸ التمويل المخصص هو الدعم المالي المقدم لنشاط محدد أو مبادرات معينة أو لاستخدامه لدعم أجهزة عليا للرقابة معينة داخل المنطقة.

الشكل 59: عدد الموظفين الذين يعملون في الأمانة بنظام الدوام الكامل لعامي 2014 و2017



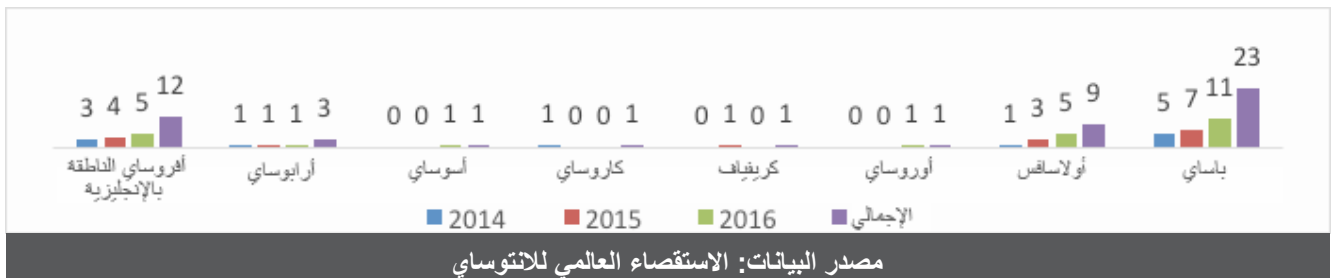
يوجد في أمانات المنظمات الإقليمية، باستثناء أوروسي، عدم توازن فيما يتعلق بالتمثيل النوعي لموظفيها وبعضها يعاني من زيادة في تمثيل الموظفين وغيروها من تمثيل الموظفين الذكور. كما أبدى الموظفون المنتدبون للأمانات نمط عدم التوازن بين الجنسين نفسه في كل من الأمانات.

الشكل 60: موظفو الأمانة الذين يعملون بدوام كامل، مصنّفين على حسب النوع



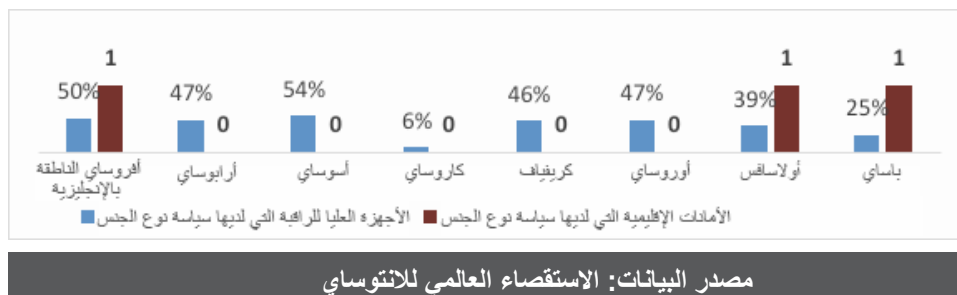
يشكل عام، زاد استخدام المنظمات الإقليمية للاستشاريين من 2014 إلى 2016، وبشكل أكثر وضوحاً في أفروسي الناطقة بالإنجليزية وأولاسافس وباساي عن المناطق الأخرى. وفي الغالب كانت تستعين المنظمات الإقليمية بالاستشاريين في الأنشطة المرتبطة بالتدريب، مثل: وضع منهجية التدريب ومنتجاتها بالإضافة إلى تقديم التدريب.

الشكل 61: عدد المستشارين المستخدمين في كل منطقة (2014-2016)



تمتلك منظمات من المنظمات الإقليمية أي (25%) قواعد الأخلاقيات المهنية وتمتلك ست منظمات (75%) سياسة و / أو استراتيجية للتواصل. وأفادت بأن البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية هي الأدوات الرئيسية للتواصل مع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. يوجد لدى ثلاث منظمات إقليمية (38%) سياسة المساواة بين الجنسين. وكما هو موضح في الأشكال أدناه، فإن مراجعة مزدوجة لبيانات الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الإقليمية لا تظهر علاقة بين المنظمات الإقليمية التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين ومعظم الأجهزة العليا للرقابة في المناطق التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين. يوجد لدى منطقة أفروسي الناطقة بالإنجليزية وأولاسافس وباساي سياسة المساواة بين الجنسين، إلا أن عدد الأجهزة العليا للرقابة التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين في هذه المناطق ليس أكبر بكثير من تلك الموجودة في أسوسي التي لا يوجد فيها سياسة المساواة بين الجنسين ولكنها المنطقة التي يوجد بها أكبر عدد من الأجهزة العليا للرقابة المؤكدة على وجود سياسة المساواة بين الجنسين بها.

الشكل 62: الأجهزة العليا للرقابة والأمانات الإقليمية التي لديها سياسة المساواة بين الجنسين



تمتلك المنظمات الإقليمية الثماني خطط إستراتيجية، وأكدت خمس منها أنها على علم تام باحتياجات وأولويات الجهاز الأعلى للرقابة. ويقوم كل منهم بوضع خطط تشغيلية أو سنوية لإعمال الخطط الإستراتيجية. وتراقب ست من المنظمات الإقليمية إعمال خططها الإستراتيجية، وأعلنت ست منظمات علناً عن خططها وموازناتها الإستراتيجية و / أو السنوية.

ولدى المنظمات الإقليمية عدد من الأولويات، إلا أنها أفادت جميعها بأنها تدعم الإدارة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة، وتقييم الأداء ورفع التقارير، فضلاً عن دعم التواصل وإدارة الأطراف ذات العلاقة باعتبارها أولويات إستراتيجية.

الشكل 63: أولويات المنظمات الإقليمية

المنظمة التي تحدد الأولوية (عدد المنظمات)	% من المنظمات التي تحدد الأولوية
تقديم الدعم في الإدارة الإستراتيجية، وقياس الأداء، ورفع التقارير بالأجهزة العليا للرقابة	100% (8)
تقديم الدعم في عملية التواصل وإدارة الأطراف ذات العلاقة	100% (8)
دعم ممارسات رقابة الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (رقابة الأداء، ورقابة الالتزام، والرقابة المالية)	88% (7)
دعم تنمية قدرات الموظفين المهنيين، وإدارة الموارد البشرية، وتقنية المعلومات، وإدارة الموارد	75% (6)
تقديم الدعم لتحقيق الاستقلالية في الأجهزة العليا للرقابة	63% (5)
تقديم الدعم في إعمال قواعد الأخلاقيات المهنية	63% (5)
دعم أهداف التنمية المستدامة للرقابة	63% (5)
تقديم الدعم للخدمات الأساسية الأخرى المقدمة من الأجهزة العليا للرقابة	63% (5)
دعم القيادة	38% (3)
إضفاء الطابع المهني على رقابة ومحاسبة القطاع العام	13% (1)
تعزيز الأجهزة العليا للرقابة، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المواطنين	13% (1)

مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي

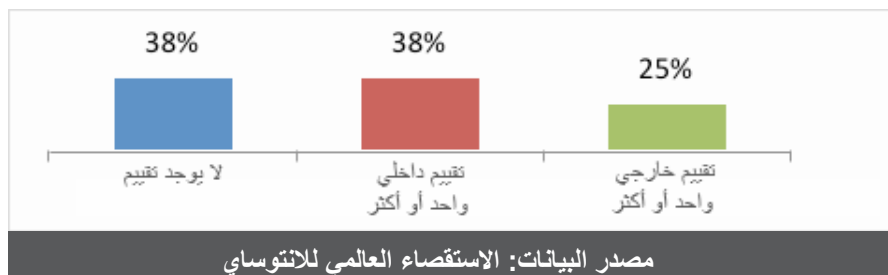
تستخدم المنظمات الإقليمية مناهج مختلفة لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة، كما هو موضح في الجدول أدناه. وتتمثل المناهج الرئيسة لمعظم المنظمات في وضع الإرشادات والأدوات، والدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة، ودعم الشراكات ومشاركة الأطراف ذات العلاقة من خلال مراجعة النظراء، والمهام الرقابية التعاونية/التجريبية والبرامج التعليمية.

الشكل 64: منهجيات لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة

المناهج	مدى استخدامها			
	لا على الإطلاق	على نطاق محدود	على نطاق متوسط	على أقصى نطاق
الدعم المؤسسي	0	1	5	2
برامج شهادات الاعتماد	1	4	2	1
البحث ووضع التوجيهات والأدوات	1	1	2	4
الدعم المقدم من و إلى الأجهزة العليا للرقابة	0	1	2	5
آليات ضمان الجودة	1	0	3	4
تعزيز مجتمعات الممارسة	2	2	2	2
تبادل المعرفة	1	1	3	3
البرامج التعليمية	1	1	1	5
التنسيق مع الجهات المانحة والدعم للحصول على تمويل المانحين	1	2	3	2
المهام الرقابية التعاونية/التجريبية	1	1	1	5
الشراكات ومشاركة الأطراف ذات العلاقة	0	1	2	5
مصدر البيانات: الاستقصاء العالمي للانتوساي				

قد خضعت خمس منظمات إقليمية لتقييم أداؤها في السنوات الثلاث الماضية. أجرت منطمتان إقليميتان تقييمًا خارجيًا وأجرت ثلاث منها تقييمًا داخليًا. ولم تجر ثلاث منظمات إقليمية تقييمًا لأداؤها خلال هذه الفترة، كما هو مبين في الشكل التوضيحي أدناه.

الشكل 65: تقييمات الأداء التي أجرتها المناطق 2014-2016



أشارت المنظمات الإقليمية إلى عوامل مختلفة كسبب لتحقيق النتائج المرجوة في خططها الإستراتيجية الأخيرة، ولاحظ معظمها أن الدعم والمستويات العالية من مشاركة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الأنشطة الإقليمية مثلًا عاملين بالغين الأهمية، بما في ذلك التزام رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. كما أنها حددت مجموعة متنوعة من العوامل المقيدة، وأبرزها محدودية مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء التي ولدت تحديات، وتحديدًا توافر الأشخاص المسؤولين عن الأجهزة العليا للرقابة، وإعمال خطط العمل من قبل الأجهزة العليا للرقابة، وتأخر الإجراءات بسبب تقلص مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في عملية تقديم التعقيبات، واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

وفي السنوات الثلاث الماضية، تلقت المنظمات الإقليمية دعماً لتنمية القدرات في مجموعة متنوعة من المجالات، وكان معظمها يهدف إلى تعزيز قدراتها التنظيمية والمؤسسية.

وتعتبر منتجات تنمية القدرات التي وضعتها المنظمات الإقليمية بين عامي 2014 و2016 عديدة وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع. وتبين نتائج الاستقصاء العالمي للانتوساي للأجهزة العليا للرقابة أن 63% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة أفادت بأنها تستخدم حالياً، أو كانت تستخدم فيما مضى المنتجات التي طورتها إحدى منظمات الانتوساي الإقليمية.